

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية المتحدة الجريدة الرسمية

(العدد ٦٦) الصادر في يوم السبت ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ - ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ (السنة السابعة)

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن استئجار المال الأجنبي والتوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن شركات المساهمة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بخصوص أعمال مقارلات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات شبه الحكومية والقرارات المعدلة له ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤

بالترخيص لوزير الصناعة في التصاقد مع شركة بان أميركان مصر للبتروول والمؤسسة المصرية العامة للبتروول في شأن البحث عن البتروول واستغلاله بمياه خليج السويس .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الرضا من الدستور الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة والقوانين المعدلة له ؛

وبما أن المؤسسة وبان أمريكيان مجتمعين قد تقدمتا بطلب الحصول على امتياز مقصور عليهما وحدثما تحول لهما البحث عن البترول وتقييمه وإنتاجه في خليج السويس في مصر في مساحة معينة معبر عنها فيما بعد بلفظ "نطاق الامتياز" وموصوفين بالحق (أ) من هذه الاتفاقية، كما تظهر في الملحق (ب) وكلا الملحقين مرفق بالاتفاقية ويعتبر جزءا منها .

وبما أن الحكومة ترغب بتفويض هذه الاتفاقية في أن تمتنع هذا الامتياز إلى كل من المؤسسة وبان أمريكيان على المشاع بنسبة خمسين في المائة (٥٠٪) لكل منهما .

وبما أن وزير الصناعة مخول له بمقتضى أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ أن يتعاقد مع المؤسسة وبان أمريكيان على منحهما عقد امتياز للمعاملات البترولية الآتى ذكرها فيما بعد في خليج السويس .

فبناء على ذلك قد اتفقت الأطراف المذكورة على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعريفات

(١) "البحث" : يشمل أعمال المساحة الجيولوجية والجيوفيزيائية والجوية إلى غير ذلك من الأعمال كلما كانت مناسبة حسب تقدير القائم بالمعاملات وحفر الآبار الضحلة لتفجير الديناميت - وحفر التنقيب لاستخراج العينات وإجراء الاختبارات للطبقات الجيولوجية وحفر التنقيب للتوصل إلى اكتشاف البترول أو إلى إنتاجه وغير ذلك من التنقيب والآبار وشراء أو الحصول على الامدادات والمهمات والمعدات التي يعتبر القائم بالمعاملات أنها ضرورية ومناسبة للعمل . والفعل "يبحث" يعنى القيام بمعاملات البحث .

(ب) "التنمية" : تشمل حفر آبار وتعميقها وسد ما فيها من فتحات داخلية وتثبيتها وإعدادها وتركيب المعدات ومد الخطوط وحمل الشبكات ومزاولة أى نشاط آخر متفق مع الأصول السليمة المنبئة في حقول البترول والنظم الاقتصادية الصالحة كلما كان ذلك ضروريا في تقدير القائم بالمعاملات .

(ج) "الإنتاج" : تشمل أوجه النشاط التي تراول في ج.ع.م.م. بما في ذلك إقامة واستعمال المعامل والتسهيلات والمنشآت كلما كانت ضرورية حسب تقدير القائم بالمعاملات لإنتاج ولتسهيل الآبار التي يحفرها القائم بالمعاملات في نطاق الامتياز واستخراج البترول والاحتفاظ به ومعالجته وتقييمه وإعداده واختراجه وإعادة ضفطه واستعادته وتوزيعه وإحراق العادم منه ونقله وتسويقه وتسليمه .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفات الجمركية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يرخص لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أمريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحقة بها .

مادة ٢ - تكون للأحكام الواردة في المواد ٧-١٠-١٦-٢٠-٢١-٢٣-٣٠-٤٣-٤٤ من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القوانين والقرارات السارية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

اتفاقية امتياز بترول

تمحورت هذه الاتفاقية وصار الالتزام بها في اليوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، بمعرفة وبين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويعبر عنها فيما على بلفظ "الحكومة") والمؤسسة المصرية العامة للبترول وهي شخصية معنوية مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أدخل عليه من تعديلات (ويعبر عنها فيما على بلفظ "المؤسسة") وشركة بان أمريكان للزيت مصر وهي شركة مؤسسة في ديلاوير (ويعبر عنها فيما على بلفظ "بان أمريكان")

تقرر الآتى :

بما أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بما أدخل عليه من تعديل يقضى بأن جميع المواد الخام بما فيها البترول الموجودة في المناجم والحاجير بمصر وبالمياه الإقليمية ملك للدولة .

درجة الحرارة السائدة في الغاز بقرارات مقياس درجة الحرارة (ترمومتر) أو أية وسيلة أخرى صحيحة معترف بها طبقاً لهذا الترخيص ومقبولة بصفة عامة في محيط هذه الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية وتحدد الكثافة النوعية لغاز وفقاً للوسائل المقبولة عامة في محيط الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية ويجرى التصحيح اللازم لانحراف الغاز عن قانون بويل طبقاً للإجراء المشد من المكتب الأهل لمعدلات المقاييس بالولايات المتحدة الأمريكية (ناشيونال بير وأوف ستاندرز) أو طبقاً لوسيلة أخرى لها من الدقة ما لذلك الإجراء .

(ك) "الاكتشاف التجاري": هي بئر الاكتشاف التي ينتج من اختبار إنتاجها اختباراً مطابقاً للأصول السليمة المنتجة في الإنتاج لمدة ثلاثين يوماً متواصلة أنها تنتج في المتوسط ما لا يقل عن سبعائة وخمسين (٧٥٠) برميلاً من الزيت في اليوم إذا كانت المسافة المفتوحة للإنتاج من الطبقة المنتجة لا يزيد عمقها عن الف وخمسمائة متر (١٥٠٠) ، أو تكون قد أنتجت الف (١٠٠٠) برميل في اليوم إذا كانت المسافة المفتوحة للإنتاج من الطبقة المنتجة واقعة بين الف وخمسمائة (١٥٠٠) متر والتي (٢٠٠٠) متر ، أو تكون قد أنتجت ألفاً ومائتين وخمسين (١٢٥٠) برميلاً في اليوم إذا كانت المسافة المفتوحة للإنتاج من الطبقة المنتجة تقع بين الف (٢٠٠٠) متر والفين وخمسمائة متر (٢٥٠٠) ، أو تكون قد أنتجت الف وخمسمائة (١٥٠٠) برميل في اليوم إذا كانت المسافة المفتوحة للإنتاج من الطبقة المنتجة أعمق من الفين وخمسمائة (٢٥٠٠) متر . "وتاريخ الاكتشاف التجاري": هو اليوم الذي يتم فيه تكلفة واختبار تلك البئر وفقاً لتقدم ذكره .

(ل) "ج.ع.م": تعني الجمهورية العربية المتحدة .

(م) "تاريخ النقاذ": تعني تاريخ نثر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية بعد أن يتم التوقيع عليها من المؤسسة وبإذن أميركان والحكومة .

(ن) "السنة": تعني الفترة من الزمان قدرها اثنا عشر (١٢) شهراً بالتقويم الميلادي (الجريجوري) تبدأ من بعد تاريخ النقاذ وكذلك من بعد حلول هذا اليوم من كل عام بعده .

(س) "السنة التقويمية": تعني الفترة من الزمان التي تمضي ابتداء من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر حسب التقويم الميلادي مع احتساب يومى البداية والنهاية .

و "السنة المالية": تعني السنة المالية الحكومية التي تبدأ في أول يولييه وتنتهي في الثلاثين من يونيو من السنة التالية مع احتساب يومى البداية والنهاية .

(د) "البترول": تعني الزيت الخام السائل على اختلاف كثافته والزيت الصلب كالأسفلت والأزوكريت والصخور البترولية والطفلة البترولية والغاز والغاز المنطلق من القيسونات وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي قد يعثر عليها وتستخرج أو التي قد يحصل عليها بأية طريقة أخرى ويحتفظ بها في نطاق الامتياز ويعتضى هذه الاتفاقية وكذلك جميع المواد التي قد تستخلص مما ذكر .

(هـ) "الزيت الخام السائل" أو "الزيت الخام": تعني أي هيدروكربون منتج من نطاق الامتياز يكون في حالة السيولة عند وأس البئر أوفى مواضع فصل الغاز المقامة في عقد التنسية أو الذي يستخلص من الغاز أو من الغاز المنطلق من القيسونات في أي معمل . وهذا التعبير يشمل المقطر والمكثف .

(و) "الغاز": هو الغاز الطبيعي (مع استبعاد الغاز المنطلق من القيسونات) وكل العناصر المكونة له المنتجة من أية بئر في نطاق الامتياز وجميع المواد الغير هيدروكربونية التي توجد به وهذا اللفظ يشمل الغازات المنخلقة .

(ز) "الغاز المنطلق من القيسونات": تعني كل غاز وكل العناصر المكونة لهذا الغاز وكل المواد الغير هيدروكربونية التي توجد فيه ، متجا من أية بئر في نطاق الامتياز وموجوداً أصلاً في الطبقات المختزنة للبترول وذائباً في الزيت الخام أو حل صورة غاز طليق في نفس الطبقات المختزنة ويجرى استخراجه مع الزيت الخام أو من بئر يكون إنتاجها الغالب هو الزيت الخام .

(ح) "الغاز المتخلف": هو الهيدروكربون الغازي المتبقى من الغاز أو من الغاز المنطلق من القيسونات بعد معالجة ذلك الغاز أو هذا الغاز المنطلق من القيسونات في معمل وكل ما يستخلص منه وذلك بعد أن يستزل من أي من الغازين قدر ما يحصل من نقص بسبب الانكماش الذي يصيبه في المعمل ويستزل كذلك ما يستنفد منه وقوداً في المعمل .

(ط) "البرميل": يتكون البرميل من اثنين وأربعين (٤٢) جالوناً من جالونات الولايات المتحدة الأمريكية ، كيلاً سائلاً ، معدلاً على درجة حرارة ستين (٦٠) فهرنهايت .

(ي) "القدم المكعبة": من الغاز أو من الغاز المنطلق من القيسونات هو الكمية من أي الغازين التي تلزم لملء فراغ قدره قدم مكعبة واحدة عندما يكون الغاز تحت ضغط قاعدي مطابق قدره (١٤.٦٥ باوند) رطلاً أمريكياً على البوصة المربعة وتمتد درجة حرارة أساسية قدرها ستون (٦٠) درجة فهرنهايت ، وتحدد

(ج) الملحق "ج" خطاب ضمان للحكومة معتمد ومصادر من البنك الأهل المصري بمبلغ عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ويضمن قيام بان أمريكي بأن تنفق على عمليات البحث في نطاق الامتياز الحد الأدنى الذي تتطلبه أحكام الفقرة (أ - ١) من المادة السادسة من الإتفاقية .

(د) الملحق "د" نظام المحاسبة المشار اليه في المادة الثالثة والعشرين .

(هـ) الملحق "هـ" نظام احتساب الأرباح الخاضعة للضرائب والوارد ذكرها في المادة السادسة عشرة .

(و) الملحق "و" عقد التأسيس لشركة جابكو التي تؤسس تطبيقاً لأحكام المادة السابعة .

(ز) الملاحق "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ"، "و" مدمجة في هذه الإتفاقية وتعتبر جزءاً لا يتفصل عنها في كافة أغراضها .

(المادة الثالثة)

تحديد القطاعات التي تشملها هذه الإتفاقية

نطاق الامتياز مقسم إلى قطاعات يعبر عنها في هذه الإتفاقية بـ "قطاعات البحث" وهي مبنية في الملحق "ب" السابق ذكره ، وكل من هذه القطاعات فيما عدا ما تحده شواطئ خليج السويس تكون على شكل مربع ويحوى كل قطاع على مساحة سطحية قدرها خمسة وعشرون (٢٥) كيلومتراً مربعاً زبداً أو تنقص ، ومن المتفق عليه أن تحديد كل واحد من قطاعات البحث الواردة في الملحق "ب" لا يقصد به إلا أن يكون توضيحاً تصويرياً ومؤقتاً ، ومن ثم لا يعتبر تحديداً دقيقاً لموضع القطاع بالنسبة إلى الأعلام القائمة والعالم الجغرافية ولذلك فإن المفهوم أن التحديد الصحيح للقطاعات وما يدخل من تعديل وتصحيح على الملحق "ب" هو ما يتم نتيجة لعمليات المسح التي تقوم بها المؤسسة وبأن أمريكيان وتقبلها الحكومة .

(المادة الرابعة)

منح الحقوق ومدة الامتياز

بموجب هذه الإتفاقية تمنح الحكومة المؤسسة وبأن أمريكيان حق امتياز مقصوراً عليهما وحدهما (ومن يخلف كلا منهما ومن يتنازل اليه كل منهما) في نطاق الامتياز مقسماً بينهما على المشاع بنسبة خمسين في المائة (٥٠٪) من نطاق الامتياز لكل منهما وذلك طبقاً للأحكام والاتفاقات والشروط الواردة في هذه الإتفاقية والتي حين تتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل ، تكون هي السارية بما لها

(ع) "السنة الضرائبية" : تعنى فترة من الزمان قدرها اثنا عشر (١٢) شهراً بالتقويم الميلادى تصبح بها أية ضريبة حكومية على الدخل أو على الأرباح أو أية ضريبة حكومية أخرى ، مقررة أو واجبة الأداء طبقاً لأي قانون أو لائحة أو قرار صادر من الحكومة وجار تطبيقه .

(ف) "هذه الإتفاقية" : تعنى إتفاقية امتياز البترول هذه من حيث تطبيق أحكامها على قطاعات البحث الموجودة في نطاق الامتياز وعلى أي قطاع أو أية قطاعات بمدى تمويلها إلى عقد أو عقود تسمية .

(ص) "القائم بالعمليات" : تعنى :

(١) بان أمريكيان فيما يختص بكافة عمليات البحث ابتداء من تاريخ تقاد هذه الإتفاقية إلى تاريخ أول اكتشاف تجارى وتاريخ تكوين شركة بترول خليج السويس واستادالعمليات إليها .

(٢) شركة بترول خليج السويس (ويعبر عنها فيما يلي فقط جابكو) فيما يختص بكافة العمليات (غير ما تناوله الفقرة (١) السابقة) للولادة بتفصيل أوسع في الفقرة "ب" من المادة الثامنة من هذه الإتفاقية .

(ق) "الشركة التابعة" : تعنى الشركة :

(١) التي تكون أسهم رأس مالها المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماع حملة أسهم رأس المال مملوكة مباشرة أو بغير مباشرة لأحد طرفي هذه الإتفاقية ، أو

(٢) التي تكون المالكة مباشرة أو بغير مباشرة لأسهم رأس مال مخولة لأغلبية الأصوات في اجتماع حملة أسهم ذلك الطرف ، أو

(٣) التي تكون أسهم رأس المال المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماع حملة أسهم هذه الشركة وأسهم رأس المال المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماع حملة أسهم طرف من طرفي هذه الإتفاقية مملوكة مباشرة أو بغير مباشرة لنفس تلك الشركة .

(المادة الثانية)

ملحقات الإتفاقية

(١) الملحق "أ" وصف لنطاق الامتياز الذي تشمله وتحكمه هذه الإتفاقية .

(ب) الملحق "ب" خريطة مرسومة بمقياس رسم ١ / ٢٥٠,٠٠٠ تحتوي على نطاق الامتياز الذي تشمله وتحكمه هذه الإتفاقية والوارد وصفه في الملحق "أ" .

من تلك القطاعات . على أنه في خلال المدة التي تنفرد فيها بأن أمريكيان يتحمل ودفع كافة تكاليف البحث ومصاريفه فان بأن أمريكيان هي التي تختار قطاعات البحث التي يلزم للتنازل عنها تطبيقاً لأحكام الفقرات أ ، ب ، ج من هذه المادة الخامسة . والإشارة إلى استمرار الحفر في هذه الفقرة الجزئية ج وفي أي موضع آخر من هذه الإتفاقية يسمح بأعمال مؤقتة معقول لأعمال استكمال البئر أو تركها والمطل الذي يصيب المعدات وتغيير الموقع .

(د) ليس في هذه الإتفاقية أي شيء يمكن تأويله أو تفسيره بأنه يطلب من المؤسسة أو من بأن أمريكيان أو من أيهما التنازل عن أي قطاع بحث يكون قد تحول إلى عقد تنمية أو تقدم عنه طلب لتحويله إلى عقد تنمية . ويتهى سرعان هذه الإتفاقية بنهاية السنة الرابعة من أجلها ، أو عند ما تكون بأن أمريكيان قد انفتحت على عمليات البحث المهيئة في هذه الإتفاقية مبلغ سبعة وعشرين مليوناً ونصف مليون (٢٧,٥٠٠,٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ولم يكن هناك اكتشاف تجاري للبترول ، حتى هذا التاريخ ، أي الموعدين يقع متأخراً .

(المادة السادسة)

التزامات البحث

(١) عوضاً عن دفع أي إيجار عن قطاعات البحث خلال مدة هذه الإتفاقية تلتزم المؤسسة وبأن أمريكيان بمقتضى هذا الاتفاق على عمليات البحث في نطاق الامتياز أو في ذلك الجزء منه الذي يكون باقياً ولم يتم التخلي عنه وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية ، ولا يقل ما يتفق في هذا الغرض عن المبالغ الآتية :

(١) عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المكونة من سنتين الأوليين .

(٢) مليونان ونصف مليون (٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال كل سنة من السنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة .

(٣) خلال كل سنة من السنوات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة كما هو موضح في الفقرة ج من المادة الخامسة من هذه الإتفاقية .

من قوة القانون . وهذا الحق ممنوح لهما لمدة ابتدائية قدرها ثلاثون (٣٠) سنة تبدأ من تاريخ نفاذ هذه الإتفاقية مع حق الممنوح اليهما في مد أجل هذه الإتفاقية خمسة عشر (١٥) سنة تالية لمدة الابتدائية وذلك بعد إخطار الحكومة كتابة بهذا المد قبل نهاية المدة الابتدائية بما لا يقل من اثني عشر (١٢) شهراً ، وذلك المنح بقصد القيام أو التدبير في القيام بعمليات البحث والتنمية والإنتاج وغير ذلك من العمليات اللازمة والمتعلقة بالبترول في نطاق الامتياز ، ويدخل في هذا كل العمليات اللازمة أو النافعة في نقل البترول بواسطة خطوط الأنابيب أو بالوسائل الأخرى في داخل نطاق الامتياز وفي خارجه وغير ذلك من العمليات المتصلة بالبترول .

(المادة الخامسة)

التخلي عن قطاعات البحث

(أ) عند انقضاء السنة الرابعة أو قبل انقضائها تتخلى المؤسسة وبأن أمريكيان عن عدد من قطاعات البحث يوازي على الأقل ثلاثين في المائة (٣٠٪) من المجموع الكلي لعدد قطاعات البحث التي يشملها نطاق الامتياز والمحددة في الملحق "ب" والتي لم تكن تحولت إلى عقد تنمية أو عقود تنمية والتي لم يقدم عنها طلب لتحويلها .

(ب) عند انقضاء السنة السابعة أو قبل انقضائها تتخلى المؤسسة وبأن أمريكيان عن عدد آخر من قطاعات البحث يوازي على الأقل أربعين في المائة (٤٠٪) من المجموع الكلي لعدد قطاعات البحث التي يشملها نطاق الامتياز والمحددة في الملحق "ب" والتي لم تكن تحولت إلى عقد تنمية أو عقود تنمية والتي لم يقدم عنها طلب لتحويلها .

(ج) عند انقضاء السنة التاسعة يصبح للمؤسسة وبأن أمريكيان الحق في اختيار عدد من قطاعات البحث والاحتفاظ بهذا العدد من القطاعات أثناء السنة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة وذلك بالإضافة إلى قطاعات البحث التي يكون قد تم تحويلها إلى عقود تنمية ، وبالإضافة إلى تلك القطاعات التي يكون قد قدم عنها طلب لتحويلها إلى عقود تنمية ، وهذا العدد من قطاعات البحث الذي لم تقع فيه اكتشافات بعد لا يزيد في العدد على خمسة وعشرين (٢٥) قطاعاً من الجزء الباقي وقتئذ والذي لم يتم التنازل عنه من نطاق الامتياز المين في الملحق "ب" والحق في اختيار تلك القطاعات وفي الاحتفاظ بها أثناء السنوات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة يكون مشروطاً باستمرار تشغيل جهاز حفر واحد على الأقل في واحد

والعمليات التي تخضع لأحكام الفقرة هـ من هذه المادة السادسة يجرى تنفيذها في نطاق الامتياز المشار إليه في المادة الثالثة من هذه الإتفاقية . ومن المفهوم والمتفق عليه أنه إذا حصل خلال أية مدة أو سنة من المدد والسنوات السابقة الذكر أن كان المبلغ الذي أنفق أقل من المبلغ المعين لتلك المدة أو السنة فإن المؤسسة وبان أمريكيان ملتزمان بانفاق المقدار الناقص من ذلك المبلغ في خلال السنة التالية . وإذا كان المبلغ الذي أنفق في خلال أية مدة أو أية سنة من المدد والسنوات المذكورة آنفا يزيد عن المبلغ المعين لتلك المدة أو السنة فإن هذه الزيادة تعتبر في مقابل التزامات الاتفاق المفروضة على المؤسسة وبان أمريكيان عن أية سنة تالية أو سنوات تالية .

(ب) عند انقضاء السنة الثانية لتاريخ نفاذ هذه الإتفاقية أو في أي وقت بعد ذلك يكون لبان أمريكيان الحق في أي وقت وفي جميع الأوقات في أن يتخلى عن جميع قطاعات البحث أو عن أي عدد منها مما يكون وقتئذ في حيازتها ، أو أن يتخلى عما قد ترتب لها من مصالح في تلك القطاعات وذلك بإرسال إخطار كتابي إلى الحكومة قبل التخلي بتسعين (٩٠) يوما . وفي حالة التخلي عن جميع القطاعات على هذا النحو تعنى من جميع ومن أية التزامات بحث مستقبلية أو التزامات أخرى مما يفرضه هذه الإتفاقية . ويشترط مع ذلك أنه إذا حصل عند التخلي عن جميع القطاعات على ذلك الوجه أن كان مجموع المبالغ التي أنفقت في السنوات السابقة للتخلي وفي السنة التي أرسل فيها الإخطار بالتخلي أقل من المبالغ المعينة لتلك السنوات والمبينة في الفقرة أ من هذه المادة السادسة فإن بان أمريكيان يجب أن تدفع إلى الحكومة (١/٤) المقدار الناقص

(ج) من المفهوم والمتفق عليه - بصرف النظر عن أي تعبير مخالف تضمنته هذه الإتفاقية - أن بان أمريكيان وحدها هي التي تدفع وتحمل جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لعمليات البحث التي تجرى في نطاق الامتياز بمقتضى هذه الإتفاقية طبقا للالتزامات وفي نطاق الحدود المبينة في الفقرات الجزئية (١) و(٢) من الفقرة أ من هذه المادة السادسة إلى التاريخ الذي يتم فيه اكتشاف تجارى .

(د) فيما بعد تاريخ الاكتشاف التجارى يتعين على المؤسسة وبان أمريكيان أن تتحمل وتدفع كل واحدة منهما خمسين في المائة (٥٠٪) من جميع المصروفات والتكاليف التي تنفق وتدفع في عمليات التنمية والإنتاج ومواصلة عمليات البحث وغير ذلك من جميع العمليات الأخرى التي تجرى في نطاق الامتياز بمقتضى

هذه الإتفاقية ، على أنه من المقرر أن المؤسسة لا تكون مسؤولة عن تحمل أو دفع (الـ ٥٠٪) الخمسين في المائة المقررة عليها من جميع تكاليف ومصروفات ومواصلة عمليات البحث المشار إليها حتى تكون بان أمريكيان أولا: (١) توصلت إلى اكتشاف تجارى و(٢) آتت اتفاق مبلغ سبعة وعشرين مليون ونصف مليون (٢٧,٥٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على أعمال البحث في نطاق الامتياز أو في الجزء الباقى من نطاق الامتياز الذي لا يزال محتفظا به وغير متعلق عنه وفقا لأحكام الإتفاقية . ولا يعتبر أي جزء من المصروفات والتكاليف المذكورة آنفا والتي تتحملها أو تدفعها بان أمريكيان وحدها التزاما على المؤسسة أو محسوبا عليها أو مخصصا بر من حسابها .

يجوز احتساب التكاليف الكاملة لمباينتي في سبيل الحصول على أية ممتلكات ملموسة تشتريها بان أمريكيان لعمليات البحث من مبلغ السبعة وعشرين مليونا ونصف المليون من الدولارات (٢٧,٥٠٠,٠٠٠) التي هي التزام البحث المفروض بمقتضى الفقرتين (ج ، د) من هذه المادة السادسة ، على أنه في حالة ما إذا قامت بان أمريكيان بنقل هذه الممتلكات من الجمهورية العربية المتحدة ومن العمليات الجارية بمقتضى هذه الإتفاقية في وقت سابق لحصول المؤسسة على حق ملكية فيها ، فإن القدر الذي يدخل في حساب التزامات البحث هو قيمة إيجار المنزل القرين لهذه الممتلكات في الجمهورية العربية المتحدة طوال مدة استعمالها وبقائها في تلك العمليات .

(هـ) ١ - يعتبر جزءا من الالتزامات المقررة في هذه المادة السادسة أن بان أمريكيان العمليات الخاصة بحفر بئر استكشافية في نطاق الامتياز قبل انقضاء الأثني عشر (١٢) شهرا التالية لتاريخ نفاذ الإتفاقية وذلك باستعمال جهاز حفر ومعداته اللازمة، يصاح للوصول ولاستكمال بئر في العمق المقصود في نطاق الامتياز ، وقبل انقضاء أربعة وعشرين (٢٤) شهرا من تاريخ نفاذ هذه الإتفاقية يبدأ تشغيل جهاز حفر ثان لحفر بئر استكشافية في نطاق الامتياز ويستمر تشغيل هذين الجهازين متى بدأت عمليات الحفر بهما حتى نهاية السنة الرابعة بعد تاريخ النفاذ مع مراعاة أي استثناء مما نص عليه في هذه الإتفاقية .

٢ - إذا حصل اكتشاف تجارى وفقا لهذه الإتفاقية فإن واحدا من جهازى الحفر المشار إليهما في الفقرة الجزئية (١) بعاليه يجوز استعماله بعد ذلك في عمليات الحفر الخاصة بالتنقيب والمتربية على ذلك الأكتشاف طالما كانت الالتزامات المالية الخاصة بالبحث والمشار إليها في هذه المادة السادسة قد تم الوفاء بها .

ويحول لبنان أمريكان أن تخصم من قيمة ما هي ملتزمة به من نفقات البحث بمقتضى هذه الاتفاقية مبلغا يعتبر جزءا من تلك الالتزامات مساويا تخمين في المائة (٥٠٪) من المبلغ المدفوع للمؤسسة بمقتضى هذه الفقرة (ز).

(ح) تدفع بان أمريكان إلى المؤسسة في خلال ثلاثين (٣٠) يوما التالية لأول تاريخ اكتشاف تجارى مبلغ مليون واحد (١) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك باختياره تم أيضا إضافيا للمؤسسة في مقابل الحصول على بيانات تحصلت من أعمال سابقة أجريت في نطاق الامتياز أو قيا يتصل بنطاق الامتياز. ولا تقيد بان أمريكان هذا المبلغ على حساب أى من النفقات والالتزامات الواقعة عليها بمقتضى هذه الاتفاقية ولكنها تسترد هذا المبلغ الإجمالي وقدره مليون (١) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وبدون فوائد أو أية إضافة إلى من مستحقات المؤسسة المقررة في المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية. وقيمة البترول المذكور الممدد لهذا الغرض هي القيمة المقررة في الفقرة د- (٢) من المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية.

(المادة السابعة)

الشركة الوكيلية : القائم بالعمليات "جايكو"

(١) تقوم المؤسسة وبان أمريكان بتكوين شركة في الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم "شركة بترول خليج السويس" ويعبر عنها بلفظ "جايكو". وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين السارية في ج.ع.م. استثناء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والمعدل، والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص بتبديل الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة والقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة.

(ب) عقد تأسيس جايكو مرفق بهذه الاتفاقية وهو الملحق "و" ويصبح عقد التأسيس نافذا ومعمولا به في خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تاريخ الاكتشاف التجارى وتعتبر هذه الشركة قائمة فعلا دون حاجة إلى أية إجراءات أخرى.

(ج) تستد كل من المؤسسة وبان أمريكان قيمة أسهم نصف (١/٢) رأس مال جايكو وتمتلك وتحوز هذا النصف طوال مدة الاتفاقية، على أنه من المقرر أن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها

٣- في حالة حصول الاكتشاف التجارى المشار إليه في الفقرة الجزئية (٢) السابقة فإن جهاز الحفر الثانى المشار إليه في الفقرة الجزئية (١) السابقة يجوز استعماله أيضا في عمليات الحفر الخاصة بالتنمية إذا ما وافقت المؤسسة، على ضوء الظروف القائمة وقتئذ، على طلب مقدم من بان أمريكان لاستعمال جهازى الحفر المذكورين في عمليات الحفر الخاصة بالتنمية.

(و) بعد صرف المبلغ المقدم المذكور في البند (د) من المادة الثانية عشر، وفي الأقل من ستين (٦٠) يوما سابقة لابتداء أية سنة ميلادية يمكن لبان أمريكان أن تخطر المؤسسة برغبها في الوفاء بكافة أو ببعض التزامات البحث الواقعة على بان أمريكان بمقتضى هذه الاتفاقية والتي تكون في ذلك الوقت باقية ولم يتم الوفاء بها بعد - إن وجدت - وذلك بأن تنفق المبالغ المبينة في سبيل عمليات التنمية المبينة في هذه الاتفاقية.

وتقوم المؤسسة باخطار بان أمريكان كتابة إذا وافقت على هذا الأجراء المرغوب وأي مبلغ تنفقه بان أمريكان على هذا الوجه يحدد لحسابها ويخصم من أى التزامات بحث متبقية عليها ومقرره بمقتضى هذه الاتفاقية.

وفي حالة قيام بان أمريكان باتفاق أى مبلغ مقيد على هذا الوجه في حساب عمليات التنمية الخاصة بالطرفين تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مساو لنصف المبلغ الذى دفعته بان أمريكان ويضم المبلغان معا ويدفعان الى جايكو لحساب عمليات التنمية ويصبح لكل من المؤسسة وبان أمريكان حق النصف حسب التقييد بالدفاتر في مجموع المبلغين المدفوعين والتجارى الاتفاق منهما على هذا الوجه.

(ز) في تاريخ سابق لتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أجرت شركة براكلا الجيوفيزيائية بناء على ارشادات من المؤسسة مسما سيموجرافيا بحريا وعند انتهاء أعمال المسح هذه كانت البيانات الناتجة عنها تدعو للارتياح إذ أمكن الحصول عليها مما يقرب من ٢٣٠٠ نقطة تفسير. وبالإضافة إلى هذا قامت المؤسسة من جانبها بعملية مسح سيموجرافى بحرى أخرى عرفت باسم عملية المسح بيكر وكانت البيانات الناتجة عنها إلى الآن تدعو للارتياح إذ أمكن الحصول عليها مما يقرب من ٨٠٠٠ نقطة تفسير، لذلك استدفع بان أمريكان إلى المؤسسة في خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالية لتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية مبلغ مائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تعويضا في مقابل الحصول على جميع البيانات الناتجة عن أعمال المسح السيموجرافى السابق ذكرها ويدخل في ذلك التفسيرات الإيضاحية التي استخلصت منها.

العمليات بما في ذلك ما يدفع قيمة لأسهم رأس مال جابكو، ولا يكون لجابكو الحق في استلام أى دخل أو في انفاق أية مصروفات إلا نيابة عن المؤسسة وبان أمريكيان .

(ز) لا يجوز لجابكو أن تراول أى عمل أو تقوم بأى نشاط يجاوز أداء الواجبات المحددة لها بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية .

(ح) تلتزم وتدفع كل من المؤسسة وبان أمريكيان خمسين في المائة (٥٠٪) من التكاليف والمصروفات التي تنفقها جابكو نيابة عن الطرفين للقيام بالعمليات المشتركة المبينة في هذه الاتفاقية ، وفي اليوم السابق لليوم الأول من كل ربع سنة تقويمية يضع كل من الطرفين تحت تصرف جابكو مبلغا بحيث لو أضيف إلى مقدار نصيب هذا الطرف في الحساب المشترك الذي يكون وقتئذ تحت يد جابكو يكون المجموع كافيًا للوفاء بنصف (١/٢) المصاريف المتوقعة اللازمة خلال الربعين القادمين من تلك السنة التقويمية .

(١) الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية سبق لها أن تعاقدت على اتفاقية امتياز بترولى مؤرخة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ تشمل جزءا من الصحراء الغربية بمصر وبمقتضى تلك الاتفاقية تؤسس شركة بترولى القويوم (فابكو) باعتبارها الوكالة عن الطرفين بنفس الشروط والأحكام وعقد التأسيس الواردة هنا . ولذلك فكيار الموظفين والمدبرون وغيرهم من الموظفين وكذا الوظائف في جابكو سيكونون هم بأنفسهم المستخدمين في فابكو وذلك في حدود الاستطاعة وبالقدر المعقول ، والغرض من ذلك هو تخفيض النفقات والتكاليف التي تحملها المؤسسة وبان أمريكيان في كلتا الاتفاقيتين إلى الحد الأدنى . والمصروفات العامة والتكاليف ومرتبات الموظفين العاملين في أوجه النشاط بفابكو وجابكو معا توزع على أساس الوقت المخصص لكل منهما أو على أساس أو أسس أخرى يتفق عليها قيا بين المؤسسة وبان أمريكيان .

(المادة الثامنة)

العمليات

(١) طوال المدة المبينة في الفقرة "ص" - "١" من المادة الأولى ومع مراعاة جميع الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية تكون بان أمريكيان بمقتضى هذه الاتفاقية هي القائم بالعمليات في نطاق الامتياز الذي تمنحه الاتفاقية ، وفيما يتعلق بكافة المعدات المملوكة وغيرها من الممتلكات المقبولة المستعملة أو المتحصلة أو التي تمت حيازتها لأغراض العمليات موزع هذه الاتفاقية.

التنازل عن أسهم جابكو أو نقلها إلى الغير هي حالة ما إذا أرادت المؤسسة أو بان أمريكيان أن تنقل أو تنازل إلى الغير عن كل أو عن أية نسبة مئوية من حقوقها أو ملكيتها أو مصالحها الناشئة عن هذه الاتفاقية بأكملها . ففي هذه الحالة يتعين على الطرف الناقل أو المتنازل (وخلفائه والمتنازل إليهم) أن ينقل ويتنازل عن قدر من حصته في أسهم رأس مال جابكو مساو للحصص التي نقلها أو تنازل عنها من حقوق ملكيته الناشئة من هذه الاتفاقية بأكملها .

(د) لا يملك جابكو أى حق ولا تنشأ لها ملكية ولا أية مصالح ولا أية حقوق عقارية في هذه الاتفاقية أو بمقتضاها ولا في أى عقد تنمية نشأ عن هذه الاتفاقية ، ولا في أى بترولى مستخرج من أى قطاع بحث أو عقد تنمية من المساحة الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية ، ولا في أية معدات أو أية ممتلكات مما هو مستعمل أو مما تم الحصول عليه لأغراض تنفيذ العمليات . ولن تلتزم جابكو كما لو كانت مالكا أصيلا بتحويل أو أداء أى واجب أو التزام يكون مفروضا على المؤسسة أو على بان أمريكيان بمقتضى هذه الاتفاقية .

(هـ) تكون جابكو هي الوكالة التي تقوم كل من المؤسسة وبان أمريكيان عن طريقها بمزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية في قطاعات البحث وعقود التنمية المترتبة على هذه الاتفاقية والخاضعة لأحكامها . وجميع النفقات والتكاليف والمصروفات التي تحملها وتدفعها بان أمريكيان وحدها في سبيل الوفاء بالتزامات البحث المقررة في هذه الاتفاقية تحسب من التزامات البحث المقررة على بان أمريكيان بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جزءا منها وذلك سواء أكان الانفاق والدفع بواسطة بان أمريكيان مباشرة أو عن طريق جابكو . وتحتفظ جابكو بسجل تقييد فيه جميع ما ينفق بواسطة بان أمريكيان والمؤسسة أو لصالحهما من نفقات وتكاليف ومصروفات تقتضيها هذه الاتفاقية

(١) لما كانت جابكو ليست إلا وكالة عن المؤسسة وبان أمريكيان ، فإنه من المفهوم أنه إذا ورد في هذه الاتفاقية ما يفيد أن جابكو تتخذ أى قرار أو تقوم بأى تصرف أو تصدر أى رأى أو ما شابه ذلك ، فمن المفهوم أن ذلك القرار أو الرأى قد صدر نتيجة لاتفاق مشترك بين المؤسسة وبان أمريكيان باعتبارهما المالكين الأصليين لجابكو .

(و) لا تسلم ولا تنفق جابكو بوصفها القائم بالعمليات سوى الأموال التي تساهم بها أو التي تدفع إليها مقدما من المؤسسة وبان أمريكيان لتنفيذ العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية وما يتصل بتلك

(٣) الآخرين ، ويقوم كل من الطرفين باخطار الآخر من وقع عليهم اختياره من الأعضاء في ظرف ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، ويكون هذا الاخطار كتابة توضح فيه أسماء وهويات الأعضاء الذين اختارهم كل طرف وغول لهم حق تمثيله ، ولكل من الطرفين الحق في إبدال ممثليه من وقت لآخر بإرسال إخطار كتابي قبل إبدال ممثليه بخمسة عشر (١٥) يوما على الأقل تسبق ذلك الاجراء . وتحمل جابكو محل هذه اللجنة عندما تراول جابكو واجباتها ومسئولياتها بوصفها القائم بالعمليات .

(٣) يمد البرنامج الأول والميزانية الأولى ويقدمان إلى اللجنة الاستشارية في خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة المالية الجارية والسنة المالية التالية . وجميع برامج العمل والميزانيات التي تعدها بان امريكان تقدم تباعا إلى اللجنة الاستشارية أو إلى جابكو حسب الأحوال فيما لا يتجاوز الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة مالية سابقة لسنة المالية التي يتناولها البرنامج والميزانية . ولبان امريكان الحق في أن تدخل تعديلا على برنامج عملها وميزانياتها السارية في أي وقت متى رأت أن الصالح يتطلب ذلك التعديل ، وكل برنامج عمل وكل ميزانية من هذا القبيل يكون مفصلا بالتفصيل المقبول وشاملا لبيان الأعمال التي يجب القيام بها في هذا البرنامج ، والمعدات التي يلزم شرائها أو إقامتها في نطاق الامتياز ويرفق بالبرنامج تقدير مفصل بالقدر المقبول للتفقات التي يحتاج إليها خلال المدة التي يتناولها البرنامج . وتقوم اللجنة الاستشارية بدراسة أية مشكلة خاصة بالعمليات يقدمها إليها أحد الطرفين .

(ب) برنامج العمل والميزانيات التي تعدها جابكو :

(١) في خلال ستين (٦٠) يوما من بعد أن تصبح جابكو هي القائم بالعمليات وفقا لأحكام هذه الاتفاقية يعد المدير العام لجابكو برنامج عمل وميزانية يتناولان العمليات التي يلزم إجراؤها على حساب وتنفقات الطرفين في هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة المالية الجارية والسنة المالية التي تليها . ويجتمع مجلس إدارة جابكو في ج . م . ع . في خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لإعداد البرنامج والميزانية المذكورين آفا لمراجعتهم وتعديلهما ، إذا لزم الحال ، واعتمادهما . وفي موعد لا يتجاوز الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة تقويمية يعد المدير العام لجابكو برنامج وميزانية عن السنة المالية التالية لاعتماده من مجلس إدارة جابكو في موعد لا يتجاوز اليوم الثلاثين (٣٠) من شهر أبريل من كل سنة تقويمية . وكل برنامج

(ب) مع مراعاة الأحكام والاتفاقات والشروط الواردة في هذه الاتفاقية وعند وبعدها المدة المبينة في الفقرة "ص" - "م" من المادة الأولى تصبح جابكو القائم بالعمليات في نطاق الامتياز الذي تشمله هذه الاتفاقية ، وفيما يتعلق بكافة المدات المعموسة وغيرها من الممتلكات المنقولة المستعملة أو المتحصلة أو التي تمت حيازتها لأغراض العمليات موضوع هذه الاتفاقية وذلك :

(١) للحساب المشترك للطرفين ، طالما كانت هذه العمليات معتبرة التزامات على المؤسسة ولبان امريكان مجتمعتين وطالما كانت هذه المدات وغيرها من الممتلكات المنقولة قد اشترت أو تم الحصول عليها من هذا الحساب المشترك أو لهذا الحساب المشترك .

(٢) لحساب المؤسسة وحدها عند إجراء عمليات مسئولية الافراد الخاصة بها .

(٣) لحساب بان امريكان وحدها عند إجراء عمليات المسئولية الافراد الخاصة بها ولإتمام التزامات بان امريكان بالبحث التي لازال باقية طيها من المدة التي كانت خلالها بان امريكان قائما بالعمليات .

(المادة التاسعة)

برامج العمل والميزانيات

(١) برامج العمل والميزانيات التي تعدها بان امريكان :

(١) يكون لبان امريكان الحق المطلق في أن تعد حسب تقديرها وما يترأى لها برامج العمل السنوية والميزانيات السنوية لعمليات البحث التي تتحمل وتدفع بان امريكان وحدها تكاليفها ونفقاتها وذلك طبقا لما هو وارد على الوجه الأخص في المادة السادسة السابق ذكرها بصرف النظر عن أي من أحكام الفقرة "أ" من المادة الأولى .

(٢) إلى أن يبين وقت اسناد العمليات موضوع هذه الاتفاقية إلى جابكو وفقا لما هو وارد في المادة التاسعة السابق ذكرها تقدم برامج العمل والميزانيات المذكورة التي تعدها بان امريكان إلى لجنة استشارية للتعليق عليها وللعاونة فيها وإحاطتها عليها ، على أنه بعد أن تكون جابكو قد تكونت وتولت القيام بالعمليات الجارية طبقا لهذه المادة الثامنة فان تلك البرامج والميزانيات تقدم إلى جابكو للتعليق عليها وللعاونة فيها ولاحاطتها عليها .

(١) اللجنة الاستشارية المشار إليها آفا هي لجنة مكونة من ستة (٦) أعضاء تعين المؤسسة ثلاثة (٣) منهم وتعين بان امريكان الثلاثة

عمل لجابكو يجب أن يشمل في تفصيل معقول على الأعمال التي يلزم القيام بها في ظل هذه الاتفاقية، والمعدات التي يلزم شراؤها أو إقامتها في نطاق الامتياز ويرفق برنامج العمل تقديراً للصروفات اللازمة خلال مدة البرنامج مع تفصيل بنودها بالتقدير المعقول بحيث توضح المبالغ اللازمة دفعها في كل ربع سنة تقويمية من جانب المؤسسة وبأن امريكان للوفاء بهذه النفقات . وهذه البرامج والميزانيات من كل سنة مالية يجوز إعادة النظر فيها من مجلس إدارة جابكو كما عساه يدخل عليها من تعديل مسور ولاعتيادها في موعد لا يتجاوز الخامس عشر من ديسمبر من السنة المالية الجارية .

(٢) اعتماد أي برنامج عمل وأية ميزانية بما أدخل على أي منها من تعديل وفقاً لهذه الاجراءات يعتبر تفويضاً لجابكو بوصفها القائم بالعمليات والوكالة عن المؤسسة وبأن امريكان في تنفيذ الأعمال وصرف النفقات اللازمة طبقاً لهذا البرنامج وهذه الميزانية .

(ج) (١) ترسل بان امريكان إلى المؤسسة في نهاية كل ربع سنة بياناً بالتكاليف التي تحتملها في خلال ذلك الربع من السنة وكافة المستندات المؤيدة للصرف تكون دائماً معدة أثناء ساعات العمل العادية لاطلاع المؤسسة عليها .

(٢) في خلال ثلاثة (٣) أشهر من بعد استلام المؤسسة لكل بيان مما ذكر أعلاه ترسل المؤسسة اخطاراً كتابياً إلى بان امريكان توضح فيه ما إذا كانت تعتبر :

(١) بيانات التكاليف والنتجعات أو أيهما ليس صحيحاً ، أو (٢) أن تكاليف البضائع أو الخدمات التي قدمت لا تتناسب مع الأسعار الدولية السائدة لبضائع أو خدمات مماثلة لها كان يمكن توريدها بشروط مماثلة في ذلك الوقت الذي تم التعاقد عليها فيه مع مراعاة أن الشراء في ج.ع.م. يجب أن يكون خاصاً لأحكام المادة ٤٤ - أ - ٢ - ٣ ، ان حالة المواد المقدمة من جانب بان امريكان وفقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة من الملحق "د" لا تتناسب مع الثمن المقدر لها بالبيان .

تتفاوض بان امريكان مع المؤسسة في هذه المشكلة المقدمة على الوجه السابق ويسمى الطرفان للوصول إلى تسوية مرضية للطرفين .

(٣) إذا لم ترسل المؤسسة إلى بان امريكان في خلال الثلاثة (٣) أشهر المذكورة في الفقرة السابقة اعتراضها على أي بيان من البيانات المشار إليها يعتبر البيان موافقاً عليه .

(المادة العاشرة)

عمليات المسؤولية الانفرادية

(١) إذا لم تتم موافقة مجلس إدارة جابكو على أي من المسائل الآتية :

(١) حفر آبار في نطاق الامتياز أو تعديراً أو سداً في البئر من

فتحات داخلية (ويعبر عن كل من هذه العمليات هنا بكلمة "حفر" أو (٢) أي مشروع من مشروعات البحث أو التنمية أو الإنتاج أو النقل (ويعبر عن كل من هذه المشروعات هنا بكلمة "مشروع") أو (٣) أي استثمار آخر في مشروع ما في العمليات موضوع هذه الاتفاقية لم تر فيما ذكر في (١) ، (٢) سألتي الذكر (ويعبر عنه هنا بكلمة "استثمار آخر") فالمؤسسة أو لبان امريكان (المعبر عن أي منهما هنا " بالطرف المقترح") الحق في أن يتقدم إلى الطرف الآخر (ويعبر عن هذا الأخير بكلمة " الطرف الغير مقترح") باقتراح ضرورة إجراء ذلك العمل المعين (وهو الحفر أو المشروع أو الاستثمار الآخر حسبما تكون الحالة) وترسل صورة من هذا الاقتراح إلى جابكو . ويجب أن يشمل الاقتراح بيانات ومواصفات عن ذلك العمل المعين المقترح وما يقدر له من تكاليف

وللطرف الغير مقترح مهلة ستين (٦٠) يوماً من يوم استلامه ذلك الاقتراح يقرر في خلالها ما إذا كان يختار المشاركة بالتساوي في تكاليف هذا العمل ، ويكون ذلك بإرسال إخطار كتابي إلى الطرف المقترح ضمن هذا القرار ويرسل صورة من هذا الإخطار إلى جابكو . فإذا اختار الطرف الغير مقترح المشاركة فإن جابكو بمجرد تسلمها الإخطار تبادر إلى تنفيذ العمل المذكور وتحسب التكاليف والمصروفات على الحساب المشترك للمؤسسة وبان امريكان .

وإذا اختار الطرف الغير مقترح عدم المشاركة في ذلك العمل وأخطر الطرف المقترح كتابة بذلك ، أو إذا تخلف عن إرسال أي إخطار يمين اختيار في فترة الستين (٦٠) يوماً فعلى الطرف المقترح إبلاغ جابكو بذلك . واستلام جابكو لهذا الإخطار يعتبر تفويضاً لها من جانب الطرف المقترح بتنفيذ ذلك العمل موضوع الاقتراح باعتباره عملية تحملها الطرف المقترح مسؤوليتها منفرداً .

وعلى خلاف ما سبق ذكره يراعى أنه إذا كان العمل المقترح هو تعمير بئر أو سد فتحتها الداخلية بما هو وارد تحت البند الأول (١) المذكور في صدر هذه المادة وكان جهاز الحفر الذي حفرته به البئر أو أي جهاز صالح لتنفيذ العملية المطلوبة موجوداً في موقع الحفر فإن الوقت الذي يفسح للطرف الغير مقترح لإبداء رغبته يقتصر على يومين (٢) اثنين .

وأية اقتراحات مما هو وارد تحت البندين (٢) و (٣) من صدر هذه المادة يجب أن تكون مفصلة أجزائها بقدر معقول وأي جزء يوافق عليه الطرف الغير مقترح لا يعتبر عملاً من أعمال المسؤولية الانفرادية ، وإنما الذي يعتبر فقط عملية ذات مسؤولية انفرادية بالمعنى المراد في هذه الاتفاقية ، هو ما يبنى من أجزاء الاقتراح المشار إليه .

والاقتراحات من حفر كل بئر سواء كانت استكشافية أو للتنمية ، يجب أن تقدم مفصلة كل منها على حدة ويكون الاقتراح شاملاً الحفر والتكبير والاختبار والتجهيز لأي بئر من هذه الآبار .

والمختزن من البئر أو الآبار المذكورة إلى أن يستوفى الطرف المقترح من ذلك أو يكون قد أضيف إلى حسابه ، حسب الأحوال ، ما هو آت :

(١) عن كل بئر استكشافية مبلغ مساو لما يلي : (أ) التكاليف والمصروفات التي تحملها ودفعها الطرف المقترح في عمليات الحفر المشار إليها بما في ذلك تكلفة البئر واختيارها وتجهيزها ، مضافا إلى ذلك (ب) ثلاثمائة في المائة (٣٠٠٪) من تلك التكاليف والمصروفات .

و (٢) عن كل بئر تجمية (وهي أية بئر ليست استكشافية) مبلغ مساو لما يلي : (أ) للتكاليف والمصروفات التي تحملها ودفعها الطرف المقترح في عمليات الحفر المشار إليها بما في ذلك تكلفة البئر واختيارها وتجهيزها ، مضافا إلى ذلك (ب) مائة في المائة (١٠٠٪) من تلك التكاليف والمصروفات .

و (٣) عن أي مشروع يتصل بهذا الحفر أو يتصل بالبترول الناتج عن هذا الحفر مبلغ مساو (أ) للتكاليف والمصروفات التي تحملها وقام بدفعها الطرف المقترح في سبيل المشروع مضافا إلى ذلك (ب) خمسة وسبعون في المائة (٥٧٪) من تلك التكاليف والمصروفات .

و (٤) مبلغ مساو للتكاليف والمصروفات التي تحملها ودفعها الطرف المقترح في تشغيل وصيانة البئر أو الآبار المذكورة والمشروع أو المشروعات المذكورة ويستمر الدفع إلى أن يتسلم الطرف المقترح المبالغ المشار إليها في أي من ١ ، ٢ ، أو ٣ السابق ذكرها وذلك حسب تطبيقها .

(د) في خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوما بعد استرداد جميع المبالغ السابق ذكرها في أي من الحالات المبينة في الفقرات الجزئية ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، من الفقرة "ج" الواردة آنفا حسب الأحوال ترسل جابكو إلى الطرف الغير مقترح اخطارا كتابيا يفيد استيفاء استرداد تلك المبالغ ويحق للطرف الغير مقترح عند استلامه هذا الاخطار أن يشارك الطرف المقترح وقتا للأوضاع التي سيرد ذكرها بعد ، وذلك بأن يدفع إلى الطرف المقترح نقدا أو عينا في خلال تسعين (٩٠) يوما بعد استلام الاخطار المذكور آنفا ما يعادل خمسين في المائة (٥٠٪) من التكاليف والمصروفات التي دفعها الطرف المقترح والتي أشير إليها في الفقرات الجزئية ١ - أ ، ٢ - أ ، ٣ - أ حسب الأحوال . فإذا تم الدفع على هذا النحو إلى الطرف المقترح ، فحينئذ وفي هذه الحالة وبعد انقضاء التسعين (٩٠) يوما المشار إليها تصبح البئر أو الآبار والمتمروع

(ب) يجوز للطرف الغير مقترح أن يستعمل فقط المعدات والتسهيلات الناشئة عن " مشروع " أو عن " استثمار آخر " مقابل دفع إيجار عنها إلى الطرف المقترح ، وتقدر قيمة هذا الإيجار على أساس نسبة الزيت الذي يملكه الطرف الغير المقترح إلى الكمية الإجمالية للزيت الذي يمر في تلك المعدات والتسهيلات أو تقوم بحدته في كل سنة ، ويسترد الطرف المقترح (مالك المعدات) تكلفة استئجاره في تلك المعدات والتسهيلات باستهلاكها وفقا لنسب الاستهلاك المبينة في الملحق " هـ " ، وكذلك تكاليف ومصروفات تشغيل وصيانة وإصلاح تلك المعدات والتسهيلات مضافا إليه ربح سنوي قدره خمسة عشر في المائة (١٥٪) مما تقدم . ويقدم طلب دفع هذا الإيجار شهريا وتحدد قيمته في ظرف خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ استلام هذه المطالبة .

ويستمر دفع هذا الإيجار إلى الوقت الذي يكون فيه الطرف المقترح قد استلم من آبار المسئولية الانفرادية التي حفرها ومن ذلك الإيجار المبلغ المنصوص عليه في الفقرة الجزئية " ج " من هذه المادة ويكون قد استلم من الطرف الغير مقترح المبلغ المنصوص عليه في الفقرتين التاليتين " د " أو " هـ " حسب الأحوال (وآبار المسئولية الانفرادية المذكورة هنا هي التي كان إنتاجها يمر أو يمر في تلك المعدات والتسهيلات) .

(ج) يجب أن تبادر جابكو بتنفيذ عمليات الحفر أو المشروع أو الاستثمار المطلوب على نفقة الطرف المقترح وتكاليفه ومسئولته وحده وذلك بمجرد استلامها للاخطار السابق ذكره من الطرف المقترح والذي يتضمن أن الطرف الغير مقترح لا يرغب في المشاركة في تلك العملية المبينة ، ويدفع الطرف المقترح إلى جابكو مقدما وكل ربع سنة جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لإجراء هذه العمليات ذات المسئولية الانفرادية ، فإذا لم يتم الطرف المقترح بسداد الدفعة الأولى إلى جابكو من المبلغ اللازم في خلال ستين (٦٠) يوما بعد استلام جابكو للاخطار السابق ذكره يسقط حقه في القيام بتنفيذ تلك العمليات ذات المسئولية الانفرادية . أية بئر حفرت أو مشروع أو استثمار آخر بدئي بتنفيذه أو أنشئ أو عمل وفقا لهذه المادة العاشرة يجب أن تتولى جابكو عملياته وصيانته لحساب الطرف المقترح وحده ، ويدفع هذا الطرف المقترح إلى جابكو كل ربع سنة ومقدما كافة التكاليف والمصروفات اللازمة للتشغيل والصيانة ويكون للطرف المقترح الحق في أن يتسلم ويملك كل البترول المستخرج

و ما تشغيلها لأول مرة ، وتاريخها أن يدفع الى الطرف المقترح هذا ارسال الاخطار الكتابي المذكور أخيرا مبلغا يعادل خمسين في المائة (٥٠٪) من : (١) جميع التكاليف والمصروفات التي تحملها وتدفعها الطرف المقترح في ذلك الاستثمار الآخر ، و (ب) جميع التكاليف والمصروفات التي تحملها وتدفعها الطرف المقترح في سبيل تشغيل وصيانة التركيبات والمعدات والتسهيلات السابق ذكرها وذلك الى نهاية الشهر التقويمى السابق مباشرة للتاريخ الذى أرسل فيه الاخطار المذكور أخيرا من جانب الطرف الغير مقترح ، فاذا تخلف الطرف الغير مقترح عن اسال ذلك الاخطار أو عن دفع ذلك المبلغ على النحو المذكور في هذه الفقرة " هـ " فإن تلك التركيبات والمعدات والتسهيلات تصبح ملكا خاصا للطرف المقترح وعنده ونقل كذلك ويصبح هذا الطرف وعنده هو صاحب الحق في استعمالها والانتفاع والتمتع بها وذلك وفقا لحق الطرف الغير مقترح في استعمال هذه التركيبات والمعدات والتسهيلات بدفع الايجار الموضح في الفقرة " ب " من المادة العاشرة .

(و) جميع التكاليف والمصروفات التي تحملها ويدفعها الطرف المقترح في سبيل أى " استثمار آخر " حسب تعريفه الوارد في (٣) من الفقرة " أ " من هذه المادة العاشرة ترسل بمعرفة الطرف المقترح وتسلم كذلك وفقا لأحكام الواردة في الملحق " هـ " من هذه الاتفاقية وأى مبلغ أو مبالغ تسلمها الطرف المقترح وفقا للفقرة " ب " أو للفقرة " د " أو للفقرة " هـ " من هذه المادة العاشرة تبقى من ضريبة الدخل وتستخدم من الدخل الاجمالي الخاص بالطرف المقترح وعنده في السنة الضريبية التي صار استلامها فيها بمعرفة الطرف المقترح .

(ز) - إذا نتج أن أية بئر أو شئ من شئ في هذه المادة العاشرة كانت في حاجة فيجب سد فتحاتها الداخلية وتركها بمعرفة جابكو وذلك على نفقة ومصروفات الطرف المقترح وتحت مسؤوليته ومده ويكون هذا الطرف المقترح ملكا اكمل ما يمكن استخلاصه من معدات ومعدات البئر المتقامة فيها أو عليها .

(ح) - التعبير بكلمة " بئر استشفائية " في هذه الاتفاقية يقصد به أية بئر تكون قد حفرت في أى مصيدة تركيبية أو طبقية لم يتم التحقق بعد من قدرتها على إنتاج بترول بكميات تجارية أو أية بئر حفرت إلى طبقة جيولوجية أكثر عمقا من أية طبقة مشبعة في ذلك الوقت .

أو المشروعات المذكورة أيا كانت الحالة ملكا للتؤسسة وبأن أمريكان ما ويبريان تشغيلها ، كما يصبح البترول الناتج منها إن وجد ، ملكا لها ، ولها أن يستلما كل ذلك أسوة بالآبار والتركيبات والمعدات والتسهيلات المملوكة مشاركة بينهما طبقا لأحكام هذه الاتفاقية . فإذا لم يدفع الطرف الغير مقترح في خلال التسعين يوما المذكورة فإنه :

(١) يصبح الطرف المقترح هو صاحب الحق في أن يخفف الطرف الغير المقترح في الانتفاع بصفة دائمة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية بالبئر أو الآبار والمشروع أو المشروعات حسب الأحوال وفي البترول الناتج من ذلك البئر أو تلك الآبار ، إن وجد ، وفي التركيبات والمعدات والتسهيلات الخاصة بذلك المشروع وبعد ذلك تستمر جابكو في تشغيل وصيانة تلك البئر أو الآبار والمشروع أو المشروعات على نفقة الطرف المقترح وعنده وبمصروفات عليه .

(٢) جميع البترول المنتج من تلك البئر أو الآبار يصبح ملكا للطرف المقترح ويحق له استلامه .

(٣) يصبح المشروع أو المشروعات وكذلك التركيبات والمعدات والتسهيلات المشار إليها ملكا للطرف المقترح وعنده .

وفي أثناء المدة الواقعة بين تاريخ استلام الطرف المقترح للبائع المستحقة له حسب الأوضاع السابقة وتاريخ انقضاء التسعين (٩٠) يوما السابق ذكرها تكون أية كمية من البترول يجرى إنتاجها أو الاحتفاظ بها من بئر أو آبار حفرت وفقا لهذه المادة العاشرة ملكا للتؤسسة وبأن أمريكان بشرط أن يسدد الطرف الغير مقترح الخمسين في المائة (٥٠٪) السابق ذكرها ويسدد نصف (٥٠٪) التكاليف والمصروفات الخاصة بتشغيل وصيانة البئر أو الآبار والمشروع أو المشروعات طوال تلك المدة .

(هـ) أى استثمار آخر (ويدخل في ذلك التركيبات والمعدات والتسهيلات المتعلقة بها) يقوم به الطرف المقترح طبقا لأحكام هذه المادة العاشرة يصبح ملكا للطرف المقترح مع مراعاة أن الطرف الغير مقترح يكون له الحق في تلك حصة قدرها خمسون في المائة (٥٠٪) على المشاع فيه وفي استعماله وذلك بشرطين : أولهما أن يرسل الى الطرف المقترح إخطارا كتابيا يفيد رغبته في الحصول على هذه الحصة في أى وقت خلال ثلثي عشر (١٢) شهرا من بعد التاريخ الذى تكون فيه التركيبات والمعدات والتسهيلات موضوع هذه الاستثمارات الأخرى قد استلمت

(المادة العاشرة) "١"

المشروعات والاستثمارات الأخرى المعتمدة

إذا اعتمد مجلس إدارة جابكو مشروعاً أو أى استثمار آخر في ظل هذه الاتفاقية وحصل عقب ذلك الاعتراف أن تعذر على أحد الطرفين ، المؤسسة أو بأن أمرى كان ، أن يدفع أو يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعد أدائه إلى جابكو لأغراض هذا المشروع أو الاستثمار الأخرى (ويسمى هنا الطرف المتخلف عن الدفع) فإن الطرف الآخر (ويسمى هنا الطرف الدافع) يصبح له الحق في أن يقدم إلى جابكو المبالغ الكافية بمقتضى هذه الاتفاقية لمواصلة العمليات اللازمة لذلك المشروع المعتمد أو الاستثمار الأخرى المعتمد . فإذا اختار الطرف الدافع مواصلة العمليات على هذا الوضع فيجب أن تطبق الشروط والأحكام الآتية :

(١) عقب اتمام المشروع أو الاستثمار الأخرى يتحمل الطرفان الدافع ويتخلف عن الدفع مئاضعة تكاليف ومصروفات تشغيل وإصلاح وصيانة المعدات والتسهيلات الخاصة بالمشروع أو الاستثمار الأخرى وهذا الالتزام قاصر على التكاليف والمصروفات التى تقع بعد اتمام المشروع ، ولطرف المتخلف عن الدفع الحق في استعمال تلك المعدات والتسهيلات على قدم المساواة مع الطرف الدافع .

(٢) ابتداء من الشهر التقويمى الأول التالى للشهر التقويمى الذى تم في أثناءه المشروع أو الاستثمار الأخرى ، على الطرف المتخلف عن الدفع أن يدفع إلى الطرف الدافع مبالغاً (يسمى هنا بمقدار العجز) مساوياً للفرق بين ما تحمله الطرف المتخلف عن الدفع من تكاليف ومصروفات وبين خمسين في المائة (٥٠ ٪) من المجموع الكلى للتكاليف والمصروفات التى استلزمها المشروع أو الاستثمار الأخرى ، كما يدفع الطرف المتخلف عن الدفع مبالغاً إضافياً يعادل خمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز وحصيلة المبلغين تصبح واجبة الأداء مشهورة بمقدار $\frac{1}{11}$ (واحد على أحد عشر) من المبلغ اللازم لاستهلاك تلك الحصيلة بمعدل استهلاك يساوى ضعف المعدل المقرر تطبيقه في الملحق " هـ " . ومقدار العجز الذى يستلمه الطرف الدافع وفقاً لهذه الاتفاقية يعنى من ضريبة الدخل ويستبعد من إجمالى الدخل الخاص بالطرف الدافع عن السعة الضريبية التى تم استلامه فيها .

أما ذلك الجزء من الحصيلة السابق ذكره وهو المقدّر بحصة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز فإنه يدخل ضمن إجمالى الدخل الخاص بالطرف الدافع عند استلامه أياً .

وكل دفعة شهرية مما سبق ذكره يجب دفعها من جانب الطرف المتخلف عن الدفع إلى الطرف الدافع في خلال خمسة عشر (١٥) يوماً تالية لكل

شهر تقويمى ابتداء من الشهر التقويمى الأول السابق ذكره حتى يتم الوفاء بالكامل . وهذه الدفعات يجب أن تكون بنفس العملة التى استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق .

(٣) أية دفعة يدفعها الطرف المتخلف عن الدفع في سبيل مشروع أو استثمار آخر وفقاً لهذه الاتفاقية ويكون دفعها سابقاً لتمام ذلك المشروع أو الاستثمار الأخرى (وبذلك لا تخضع للأحكام الواردة في هذه المادة ١٠ - أ) ولم تدفع إلى جابكو عند حلول موعد دفعها تفرض عليها فوائد بسعر نصف ($\frac{1}{2}$) الواحد الصحيح (١) في المائة ($\frac{1}{2}$ ٪) عن كل شهر وتدفع مع الفوائد المترتبة عليها إلى جابكو لحساب الطرف الدافع وحده في موعد لا يتجاوز تسعة (٩) أشهر من تاريخ حلول موعد دفعها ، ويشترط مع ذلك أن أية دفعة من هذا القبيل يصير دفعها قبل اتمام المشروع أو الاستثمار الأخرى ولكن في موعد يتجاوز التسعة (٩) أشهر من بعد حلول موعد دفعها لا تحسب عليها أية فائدة وإنما تقيد قيمة الدفعة في مقابل المبالغ الواجب دفعه إلى طرف الدافع بمقتضى أحكام الفقرة (٢) السابق ذكرها وتعتبر قيمتها جزءاً من المبلغ المعبر عنه بمقدار العجز .

(٤) عقب استلام الطرف الدافع من الطرف المتخلف عن الدفع الحصيلة السابق ذكرها في الفقرة (٢) بمالية يصبح الطرف المتخلف عن الدفع صاحب ملك وحق انتفاع في ذلك المشروع أو الاستثمار الأخرى على قدم المساواة مع الطرف الدافع .

(المادة الحادية عشرة)

تحويل قطاع أو قطاعات بحث إلى عقد تنمية

(أ) المؤسسة ولبان أمرى كان الحق في أن يحول قطاعات بحث إلى عقد تنمية أو عقود تنمية وذلك وفقاً للشروط الآتية :

(١) يجب أن يكون هناك اكتشاف تجارى واحد (١) على الأقل في إحدى قطاعات البحث التى يراد إدخالها في نطاق عقد التنمية .

(٢) كل عقد تنمية يجب أن يتكون من قطاع بحث كامل أو أكثر من قطاع بحث كامل وعدد قطاعات البحث التى يتكون منها عقد التنمية يتوقف على تقدير القائم بالعمليات لحدود التركيب الصخرى ذى الطاقة الانتاجية أو لحدود الحقل ويكون للقائم بالعمليات مهلة معقولة لاعداد التقدير المشار إليه وفقاً للأصول السليمة المتبعة في صناعة البترول وذلك على ضوء البيانات الجيولوجية والجيوفيزيقية التى تم الحصول عليها والتحقق منها . وفي جميع الأحوال يكون للقائم بالعمليات الحق في مهلة لا تقل عن ستة (٦) أشهر من بعد تاريخ الاكتشاف التجارى لتمام التقدير المشار إليه .

له الحق في أن يخلفه في هذا الحق الذي لم يمارس أو هذا العقد من عقود
التنمية الذي صار التخل عنه ، هل أن يتحمل وينفذ كافة
الالتزامات المفروضة على ذلك الطرف الذي لم يمارس حقه وذلك
فيما يتعلق بذلك العقد من عقود التنمية ، وبعد ذلك تقوم جابكو
بكافة أعمال التنمية والتشغيل والصيانة في هذا العقد الذي آل
على هذا الوجه إلى المؤسسة أو إلى بان أمريكيان . ويكون
قيام جابكو بهذه الأعمال بتوجيه من الطرف الذي آل إليه العقد
ولحساب هذا الطرف وحده ، ويلتزم هذا الطرف بأن يرد إلى
جابكو التكاليف والمصروفات التي تستلزمها تلك الأعمال وذلك
في خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ استلامه كشوف
المبالغ المطلوبة والخاصة بها ويصبح الطرف الذي آل إليه عقد
التنمية مالكاً لجميع البترول الذي ينتج أو ينتج من أية بئر أو آبار
في عقد التنمية المذكور وصاحب الحق في استلامه .

(المادة الثانية عشرة)

عمليات التنمية

(١) في خلال أربعة (٤) أشهر من بعد تاريخ تحويل قطاع بحث
أو قطاعات بحث إلى عقد تنمية للحساب المشترك للمؤسسة
وبان أمريكيان تبدأ جابكو وتواصل في إداب وعناية تنفيذ
العمليات التي ترى جابكو ضرورتها حسب تقديرها لتنمية
المساحة التي يشملها عقد التنمية ، على أنه إذا تبين في خلال
الخمس (٥) سنوات التالية لتاريخ التحويل أن بئراً واحدة على
الأقل لم تتشكل في أي قطاع بحث يشمل عقد التنمية المذكور
وتكون تلك البئر صالحة لإنتاج كمية من البترول تكفي لاسترداد
تكاليف ومصروفات عملياتها في هذه الحالة يجب التخل من
كل قطاع بحث من هذا النوع داخل في عقد التنمية المذكور
وذلك في خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية لانقضاء مدة الخمس
سنوات هذه ، ويستثنى من ذلك الحكم ما إذا كان الحفر جارياً
في إحدى الآبار في أي قطاع بحث عند انقضاء الخمس (٥)
سنوات المذكورة ، فإن قطاع البحث هذا لا يتخل منه إلا بعد
انقضاء ثلاثين (٣٠) يوماً تالية لاستكمال البئر وبعد ذلك يكون
التخل مشروطاً بعدم قدرة البئر على إنتاج البترول بالكمية السابق
ذكرها .

(ب) مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من هذه
الاتفاقية يكون البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية
خاصاً أولاً لسد ما تحتاج إليه معامل التكرير الموجودة في ج.ع.م
توفير المنتجات البترولية للاستهلاك الداخلي سواء أكانت المعامل

(٢) يجب أن يكون لكل عقد تنمية شكل وإبعاد ومقاييس
الحدود الخارجية لقطاع البحث أو لمجموعة قطاعات البحث ،
ان زادت عن الواحدة ، التي تحولت إلى عقد تنمية ما لم توافق
الحكومة بناء على طلب الطرفين ، على أن يتخذ عقد التنمية شكلاً
وإبعاداً معيارية واستناداً إلى أسس طبوغرافية أو طبيعية أخرى ،
وكل عقد تنمية سوف يعتبر في كل ما يتعلق بأغراض التنمية
عقداً مفرداً وذلك بصرف النظر عن عدد قطاعات البحث
المكونة له .

(٤) يناقش مجلس إدارة جابكو أكثر الوسائل العملية
صلاحية وضرورة لوضع ولبقاء العلامات التحديدية على الأركان
الخارجية لقطاع البحث أو لمجموعة قطاعات البحث الداخلة
في كل عقد تنمية حسب يلزم وذلك لتعيين الحدود الخارجية
للأرض التي يشملها كل عقد من هذا النوع .

(ب) في كل الأحوال التي يكون التحويل فيها مصرحاً به وفقاً لهذه
الاتفاقية تتخذ المؤسسة وبان أمريكيان فيما تبتذلان من جهد ملامم
كافة الخطوات اللازمة لتحويل قطاع البحث أو قطاعات
البحث إلى عقد تنمية أو إلى عقود تنمية . وتنتج في تحويل
قطاعات البحث إلى عقود تنمية لاجراءات الآتية :

(١) يقدم القائم بالعمليات نيابة عن المؤسسة وبان أمريكيان
ضبطاً كتابياً من ثلاثة (٣) صور إلى الحكومة يعين فيه القطاع
أو القطاعات التي يراد أن يشملها عقد التنمية .

(٢) إذا كان هناك اكتشاف تجاري في قطاع البحث
أو قطاعات البحث المعنية في الطلب فإن الحكومة تطلب
بالتوقيع بالموافقة على الثلاث صور وترسل واحدة منها إلى المؤسسة
وأخرى إلى بان أمريكيان ويصبح التحويل كاملاً ونافذاً المنقول
من تاريخ الموافقة دون حاجة إلى إصدار أية وثيقة قانونية إضافية
أو إذن خاص وبموجب هذه الموافقة تعتبر أن هذه الاتفاقية
قد أصبحت عقد تنمية بالنسبة إلى قطاع أو قطاعات البحث
المبينة في الطلب سالف الذكر . فإذا تأخرت الحكومة في إصدار
الموافقة على الطلب في خلال ستين (٦٠) يوماً بعد تقديمه إليها
من التأم بالعمليات فتعتبر أن الموافقة قد تمت واعتمدت ويعتبر
أن التحويل قد تم في اليوم الحادي والستين (٦١) من بعد
التاريخ الذي قدم فيه القائم بالعمليات ذلك الطلب .

(ج) إذا رأت المؤسسة أو بان أمريكيان عدم ممارسة الحق في الحصول
على عقد تنمية أو عقود تنمية تطبيقاً للأحكام الواردة في هذه
المادة الحادية عشرة أو رأت التخل عن أي عقد تنمية كانت قد
حصلت عليه من قبل فإن الطرف الآخر في هذه الاتفاقية يصبح

الواردة في هذه المادة . على أنه لا يجوز لأى من الطرفين من علم أن يصدر أو يبيع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أى بترول منتج بمقتضى هذه الاتفاقية لأية سلطة أجنبية تكون الحكومة قد أعلنت مواطنيها أو وكلائها حظر المعاملات التجارية معها أو مع مواطني أراضها تلك السلطة الأجنبية بشرط أن يكون هذا الحظر مطبقاً عامة على جميع الأشخاص وعلى جميع المنشآت المشتتة في أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

(د) (١) عقب الاكتشاف التجارى الأول الذى يحصل وفقاً لهذه الاتفاقية وعند استلام طلب كآبى صادر من المؤسسة تقوم بان أمريكان بدفع مبلغ يقيد لحسابها وحساب المؤسسة معا وقدره خمسة عشر مليوناً (١٥,٠٠٠,٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وهو الدفعة الأولى المطلوب أداؤها لتنفقات التنمية المشتركة المقررة في هذه الاتفاقية وفي المدة التى يجرى خلالها إتفاق هذه خمسة عشر مليوناً من الدولارات في هذا السيل من جانب بان أمريكان على الحساب المشترك الوارد ذكره في هذه الاتفاقية تقوم المؤسسة في الوقت نفسه تساعداً بدفع قيمة كافة التكاليف والمصروفات التى يقتضى تحملها بالجنه المصرى والوفاء بتلك التكاليف والنفقات . وبعد أن تكون بان أمريكان قد أنفقت المبلغ المذكور بحاله وهو خمسة عشر مليوناً (١٥,٠٠٠,٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية يتخيم من هذا المبلغ مبلغ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية مساوياً هو مائة بالمائة من مجموع مبالغ الجنهات المصرية التى صرفت في نفس الوقت على هذا الوجه تبعاً من جانب المؤسسة . والخمسون فى المائة (٥٠٪) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من المبلغ الذى يتبقى بعد ذلك الخصم لتتروها بان أمريكان من خمسين فى المائة (٥٠٪) من مستحقات المؤسسة المقررة في المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

(٢) قيمة البترول الذى تأخذه بان أمريكان من المؤسسة لأجل استرداد المبالغ التى دفعت وفقاً لهذه الفقرة (د) تقدر على أساس السعر الذى تحسب بمقتضاه قيمة دفعات الإتاوة التى تدفعها بان أمريكان والمقررة في هذه الاتفاقية .

(٣) ابتداء من التاريخ الذى تسلم فيه بان أمريكان جزأها الأول من مستحقات المؤسسة المشار إليه في الفقرة الجزئية (١) السابقة يتحول بان أمريكان أن تسلم بالإضافة إلى مبلغ الدولارات المتبقى والمشار إليه في الفقرة الجزئية (١) بماله مبلغاً مساوياً خمسة عشر فى المائة (١٥٪) من مبلغ الدولارات المتبقى . وإذا حصل بعد انقضاء اثني عشر (١٢) شهراً بعد ذلك

مملوكة للحكومة أم لم تكن مملوكة لها . وفي حدود مقدار من تلك الاحتياجات يساوى نسبة كمية نوع معين من البترول المنتج من عقد أو عقود تنمية بمقتضى هذه الاتفاقية إلى المجموع الكلى من ذلك النوع من البترول المنتج في ج . ع . م . ويراعى أنه إذا كانت هذه النسبة من الزيت الخام تمثل كمية تزيد على العشرين فى المائة (٢٠٪) الوارد ذكرها في المادة السابعة عشرة من هذه الاتفاقية فإن هذه الزيادة فقط من الزيت الخام هى التى تؤخذ تطبيقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، وتمن البترول الذى تأخذه الحكومة لسد الاحتياجات المشار إليها بحسب على أحد أساسين :

(أ) أما السعر الجارى المتخذ أساساً لحساب الإتاوات المستحقة على ذلك البترول بمقتضى هذه الاتفاقية .

(ب) أو متوسط سعر التصدير الذى تسلمه فعلاً بان أمريكان من الغير (بخلاف الشركات التابعة) أثناء السنة (٦) أشهر السابقة لأخذ الحكومة لهذا البترول - أى من السعيرين أقل - ويدفع ثمن هذا الزيت الخام المذموم عنه آنفاً شهرياً في خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً تحسب من نهاية الشهر التقويمى الذى سلم فيه ذلك الزيت الخام .

(ج) مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة (ب) يكون للمؤسسة ولبان أمريكان الحق في حرية تصدير وبيع نصيب كل منهما من جميع البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية ، ويسمح لبان أمريكان بحرية تصدير وبيع نصيبها من الزيت المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية بأحسن سعر يتكافأ الحصول عليه من الشركات غير التابعة على ضوء ظروف التسويق السائدة . ويشترط مع ذلك أنه إذا حصلت المؤسسة على سعر أعلى لبيع نصيبها من الزيت المتائل في الكمية المباعة وظروف البيع فإن هذا السعر الأعلى يعتبر هو السعر الذى حصلت عليه بان أمريكان . ويؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالبيع ظروف التسويق السائدة في الأوقات التى أبرمت فيها عقود البيع .

وتحدد المؤسسة ولبان أمريكان كل ما يخصه كميات وموايد شحنات التصدير وذلك لتتمكن من الوفاء بالالتزامات التى تقتضيا عقود تصدير الزيت انظام بدقة وانتظام على أن تصدير الشحنات لا يتم إلا بعد أن تكون المؤسسة أو بان أمريكان حسب الأحوال قد أوفت بحصتها في مواجهة الاحتياجات الداخلة لمصر التى سبق تعهدها ولا يجوز إتفاق أو تأخير صرف أى إذن أو ترخيص تحتاج فيه المؤسسة أو بان أمريكان وتستلزمه قوانين التصدير ، بطريقة تصفية ، مادام الطرف المعنى قد وفى بالتزاماته

(المادة الثالثة عشرة)

إنتاج البترول

لا يجوز إنتاج بترول من الآبار إلا بعد تحويل القطاع أو القطاعات الواقعة فيها هذه الآبار إلى عقد تنمية أو عقود تنمية ويستثنى من ذلك أن يكون إنتاج البترول بقصد إجراء الاختبارات أو استعمال جابكو للبترول في العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية ولجابكو الحق الدائم المطلق في استعمال البترول المنتج بمقتضى هذه الاتفاقية في أية عملية من العمليات الجارية وفقا لهذه الاتفاقية (سواء أكان ذلك داخل أو خارج القطاع أو القطاعات التي يشملها عقد التنمية) ولا تدفع أية أتاوة عن البترول المستهلك أو المستعمل أو الذي لا يمكن تجنب ضياعه في سبيل العمليات موضوع هذه الاتفاقية .

(المادة الرابعة عشرة)

ملكية الإنتاج والتصرف فيه

- (أ) لكل من المؤسسة وبن أميركان الحق دائما في أن تأخذ عينا وتمتلك وتصرف منفردة في حصتها المقررة لها طبقا للأحكام الآتية بعد من البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية .
- (ب) مع مراعاة حقوق جابكو المقررة في المادة الثالثة عشرة وحقوق الحكومة المقررة في الفقرة "ب" من المادة الثانية عشرة: المادة السادسة عشرة والمادة السابعة عشرة من هذه الاتفاقية يكون البترول الذي يمكن إنتاجه والاحتفاظ به وفقا لهذه الاتفاقية بدون إخلال بأحكام المادة العاشرة من هذه الاتفاقية، مخصصا للمؤسسة وبن أميركان طبقا للأحكام الآتية :-

- ١ - على جابكو أن تتمد وتقدم إلى المؤسسة وبن أميركان، قبل ابتداء كل نصف سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوما على الأقل تنبؤا كتابيا عن الإنتاج المتظار في المستقبل وموضحا به الكمية الإجمالية للبترول التي تقدر جابكو أن إنتاجها والاحتفاظ بها ونقلها ويكون هذا التنبؤ طبقا للأصول السليمة السائدة في صناعة البترول، ووفقا لأحكام هذه الاتفاقية، في مدة النصف سنة، ويراعى على أية حال أن أول تنبؤ من هذا النوع يجب اعداده وتقديمه خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوما من بعد تاريخ تحويل أول عقد تنمية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وهذا التنبؤ يجب أن يتناول ويشمل المدة الباقية من نصف السنة التقويمية الجارية وقتئذ، والمحمون في المائة (٥٠٪) من الكمية المتنبأ بها يعبر عنها بكلمة "مستحقات" كل طرف عن نصف السنة المذكورة .

التاريخ إن كان هناك جزء من مبلغ الدولارات المتبقى المذكور آتقا لم تسترده بن أميركان بعد فإنه يجوز لها أن تستلم بالإضافة إلى هذا الجزء المتبقى مبلغا مساويا لسبعة في المائة (٧٪) من ذلك الجزء. وإذا حصل بعد ذلك وعند انقضاء الاثنى عشر (١٢) شهرا التالية أن كان هناك جزء من مبلغ الدولارات الأصلي المتبقى والسابق ذكره لم تستوف بن أميركان استرداده كاملا فإنه يجوز لها أن تستلم بالإضافة إلى هذا الجزء المتبقى مبلغا مساويا لسبعة في المائة (٧٪) من ذلك الجزء المتبقى وإذا حصل في خلال أية مدة قدرها اثني عشر (١٢) شهرا تالية إن كان أي جزء من مبلغ الدولارات الأصلي المتبقى والمذكور آتقا لم تستوفه بعد بن أميركان فإنه بنفس الطريقة يجوز لها أن تستلم مبلغا إضافيا قدره سبعة في المائة (٧٪) كما ذكر سابقا حتى يعين الوقت الذي يكون فيه مبلغ الدولارات الأصلي المتبقى والسابق ذكره قد استوفت بن أميركان استرداده كاملا. وفي كل من المدة السابق ذكرها تستعمل قيمة البترول الذي تستلمه بن أميركان أولا لسداد مبالغ الخمسة عشر في المائة (١٥٪) أو السبعة في المائة (٧٪) - حسب الأحوال - التي تكون مستحقة الأداء عن تلك المدة. وبعد ذلك توجه قيمة البترول الذي يصير استلامه أثناء المدة الجارية تطبيقها لتغطية مبلغ الدولارات المتبقى أو الجزء من ذلك المبلغ الذي لا يزال غير مدفوع

(٤) أية مبالغ مستحقة الدفع ولم تدفع بعد - مما تطبق عليه الفقرة (د) يجوز دفعها حسب رغبة المؤسسة قهرا بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) بالإضافة إلى خمسين في المائة (٥٠٪) من مستحقات المؤسسة التي تستلمها بن أميركان طبقا للقرارات الجزئية السابقة من هذه الفقرة (د)، تستلم بن أميركان أيضا خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) إضافة من مستحقات المؤسسة المقررة في المادة ١٤ من هذه الاتفاقية وذلك لاسترداد المليون (١,٠٠٠,٠٠٠) دولار المدفوعة للمؤسسة ونشار إليها في الفقرة (ح) من المادة السادسة من هذه الاتفاقية .

(٦) عند حصول اكتشاف بمقتضى هذه الاتفاقية ولا يمكن اعتباره اكتشافا تجاريا بالمعنى المفصرد فيها . ففي هذه الحالة تجتمع الأطراف لتدرس أكثر الوسائل عدالة وصلاحيه للعمل على تنمية هذا الاكتشاف ومع ذلك فليس هناك إلزام على أي طرف بتنمية مثل هذا الاكتشاف .

مراعاة حقوق الحكومة في الأتاوات طبقاً لما هو وارد في المادة السادسة عشرة)، جزءاً أساسياً من الانتاج الفعلي المتحصل خلال كل نصف سنة تقويمية يعادل نسبة مخصصات كل طرف الى مجموع مخصصات كل من المؤسسة وبنان امريكان .

٥ - إذا اتضح لجايبكو خلال أي نصف سنة تقويمية أن أحد الطرفين أي المؤسسة أو بان امريكان سوف لا يأخذ ولا يسلم كل الكمية الخاصة به المقررة على الوجه السابق ذكره فإن جايبكو في هذه الحالة تقوم بتخفيض الانتاج بقدر المناسب طالما كان هذا التخفيض لا يحول دون استلام أي طرف لمخصصاته

٦ - لكل طرف الحق في أن يزيد أو ينقص من قدر مخصصاته عن النصف سنة بعد أن يخطر جايبكو كتابة قبل الموعد بثلاثين (٣٠) يوماً طالما كان في استطاعة جايبكو اجراء هذه الزيادة أو هذا النقص بشرط أن يكون تغيير مقدار المخصصات في نطاق مستحقات ذلك الطرف .

٧ - أي جزء من مستحقات أي طرف لم يأخذه يظل باقياً في الخزان الباطني لمصلحة ذلك الطرف ، وإذا لم يتوصل مجلس إدارة جايبكو الى قرار بالموافقة على كمية الاحتياطي الذي يمكن استخراجها طبقاً لهذه الاتفاقية ففي هذه الحالة يتولى مجلس إدارة جايبكو عرض الأمر على مؤسسة دولية معترف بها متخصصة في هندسة البترول ويكون قرارها نهائياً .

إن الهدف الذي يراد تحقيقه بمقتضى هذه الفقرة الجزئية (٧) هو أن لا تأخذ ولا تسلم ولا تمتلك المؤسسة ولا بان امريكان ما يتجاوز الخمسين في المائة (٥٠٪) من مجموع البترول الممكن إنتاجه .

(ج) تكون المؤسسة وبنان امريكان كل على انفراد مسئولة عن أداء إتاوة الحكومة المقررة في هذه الاتفاقية وذلك بالنسبة الى كمية البترول المخصصة والتي صار استلامها بمعرفة كل طرف حسب ما هو مقرر في هذه المادة .

(د) أية تكاليف ومصروفات إضافية صار إتفاقها في سبيل أخذ أحد الطرفين عيناً لما يخصه من انجاز أو الغاز المنطلق من القيسونات ، أو في سبيل قيام جايبكو ببيع ما يخص أحد الطرفين من الغاز أو من الغاز المنطلق من القيسونات يحملها ذلك الطرف ، فإذا تخلفت المؤسسة أو بان امريكان عن أن تأخذ عيناً ما يخصها من الغاز المنطلق من القيسونات أو تخلفت إحداها متفردة عن التصرف فيما يخصها منه فإن لجايبكو الحق ، ولكن ليس عليها الالتزام ،

٢ - (أولاً) في خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من بعد استلام كل تذييل للانتاج محدد على الوضع المبين في الفقرة الجزئية رقم (١) من الفقرة السابقة تقوم كل من المؤسسة وبنان امريكان بإخطار الأخرى و بإخطار جايبكو كتابة بجملة كمية البترول التي تختار أخذها من الكمية المتبقي بها وذلك في حدود مستحقات كل طرف خلال النصف سنة التقويمية التي يتناولها ويشملها ذلك التذييل ، ويشمل هذا الاختيار كمية البترول التي يكون أحد الطرفين قد اتفق على بيعها إلى طرف آخر في هذه الاتفاقية أثناء النصف سنة التقويمية المذكورة . والكمية التي يختار أخذها كل من الطرفين على الوضع المبين في هذه الاتفاقية آنفاً يعبر عنها هنا بكلمة "مخصصات" الطرف عن نصف السنة التقويمية المذكورة .

(ثانياً) إذا حصل في أي وقت أن كانت المؤسسة أو بان امريكان قد أخذت ما ينقص عن نصف الانتاج الكلي المنتج والمحتفظ به وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية (ويدخل في هذا النصف ما على نصيب الطرف من إتاوة حكومية) وأراد ذلك الطرف أن يأخذ زيادة عن مستحقاته ليعرض النقص المشار إليه ، فإن هذا "الطرف المتخلف" عن استلام قدر حصته يتفاوض مع الطرف الآخر المتجاوز مقدار حصته ليصل إلى اتفاق مشترك بينهما يبين الكمية والطريقة التي تُؤخذ للوزانة بالنسبة لذلك المقدار الذي يتجاوز مستحقات المتخلف وذلك مع مراعاة برامج البيع وارتباطات المتجاوز ، كما يراعى أيضاً أنه إذا لم يصل الطرفان إلى تسوية فإن المتخلف يحول له أن يأخذ الى حد ٧.٥٥٪ (خمسة وخمسين في المائة) من الكمية المتنا بها وذلك لفرض موازنة تصيبه .

٣ - تبذل جايبكو جهودها لكي تنتج في خلال كل نصف سنة كمية من البترول مساوية لمقدار مخصصات كل من المؤسسة وبنان امريكان وتجمع الهيدروكربونات السائلة في صهاريج التخزين المملوكة للطرفين في عقد التسمية والتي تقوم جايبكو بإقامتها وصيانتها وتشغيلها والتي تقاس فيها الهيدروكربونات السائلة لأغراض الأتاوة ، إلا إذا انفقت الأطراف فيما بينها على طريقة أخرى للقياس . ويكون تسليم هذه الهيدروكربونات السائلة الى مالكها من تلك الصهاريج وفقاً لأحكام هذه الفقرة "ب" ومنها ينتقل حق الملكية الى أصحاب الهيدروكربونات السائلة .

٤ - إذا حدث أن كان الانتاج الفعلي أقل من مجموع مخصصات الطرفين فإن كل طرف يأخذ ويستلم ، (وذلك مع

تتمتع إجراء أي نوع من العمليات على أية بئر إذا كانت لديها أسباب معقولة تتوقع معها أن تؤدي هذه العمليات إلى خسارة أو تلف للبئر أو لحقل البترول .

(ب) عند استكمال حفر بئر متجهة تقوم جابكو بإخطار مصلحة الوقود أو من يمثلها عن الموعد الذي سيجري فيه اختيار البئر والتحقق من معدل إنتاجها .

(ج) باستثناء الحالات التي يمكن فيها من الوجهة الاقتصادية إنتاج البترول من تكوينات متجهة ومتعددة في طبقة واحدة باستعمال هامود واحد من المواسير لا يجوز إنتاج البترول من طبقات متعددة حاملة للزيت باستعمال هامود واحد من المواسير في وقت واحد إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من مصلحة الوقود .

(د) على جابكو أن تسجل بيانات من كميات البترول والمياه التي تنتج كل شهر من كل عقد تنمية وترسل هذه البيانات إلى مصلحة الوقود على الاستثمارات الخاصة المعدة لهذا الغرض وذلك في خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ الحصول على هذه البيانات . أما الإحصائيات اليومية أو الأسبوعية عن إنتاج كل عقد تنمية فيجب إعدادها ليطلع عليها ويفحصها مندوب مصلحة الوقود المفوض في جميع الأوقات المعقولة .

(هـ) يجب أن تكون البيانات المسجلة يوميا عن الحفر والرسومات البيانية لسجل البئر دالة على كمية ونوع الأسمنت وعلى كمية أية مادة أخرى مستعملة في البئر لصيانة الطبقات البترولية أو الحاملة للغازات والياه العذبة . كما أن المراسير المستعملة لفصل الطبقات الحاملة للياه في البئر أو لفصل الطبقات الحاملة للبترول لا يجوز سحبها دون الحصول على موافقة كتابية من مصلحة الوقود .

(المادة السادسة عشرة)

اتوات الحكومة والإيجارات والضرائب

(١) قيمة الأتوات والإيجارات :

(١) تسحق الحكومة وتمتلك بمقتضى أحكام هذه المادة أتاوة قدرها عشرون في المائة (٢٠٪) من مجموع كمية البترول المنتج والمحتفظ به من كل عقد تنمية طوال مدة هذه الاتفاقية ويدخل في ذلك أي امتداد أو تجديد لهذه المدة . وهذه الأتاء - تخفض إلى ١٥٪ (خمسة عشر في المائة) عندما :

(١) تكون بان امريكان قد استهلكت بالكامل ما عليها من التزامات البحث المشار إليها في المادة ١٦ فقرة أ (١) و (٢) .

في أن تقوم نيابة عن ذلك الطرف ، إذا لزم الحال ، بالبيع أو التصرف على وجه آخر في هذا الغاز المنطلق من القيسونات وذلك لكي تواصل إنتاج الغاز المنطلق من القيسونات أو أي بترول آخر . وإذا باعت جابكو أي مقدار من الغاز المنطلق من القيسونات فالتما يكون هذا البيع مقصورا على فترة معقولة تناسب مع أدنى الحدود التي تتطلبها الصناعة البترولية في تلك الظروف ، على أن لا تتجاوز الفترة سنة واحدة . ويكون البيع بأحسن سعر يمكن الحصول عليه بعد السعي المناسب إلى ذلك . وأي بيع من هذا القبيل يخضع لما للمؤسسة أو لبان امريكان من حق في أن تنقض متى شاعت سلطة جابكو في البيع ، وللمؤسسة وبان امريكان في أي وقت أن تحتفظ كل منهما بحقها في أن تأخذ عينا أو تصرف منفردة في هذا الغاز المنطلق من القيسونات الذي لم يسبق تسليمه أو التمهيد به إلى مشتر .

(هـ) إذا تعذر على المؤسسة أن تأخذ عينا أو تصرف منفردة في كل مستحقاتها من الهيدروكربونات السائلة أو في حصة معقولة منها في خلال وقت معقول بمضي بعد أن تكون جابكو قد أعدت وقدمت التنبؤ الأول وفقا للفقرة الجزئية ب (١) من هذه المادة الرابعة عشرة ، تجمع المؤسسة وبان امريكان للتشاور في تدابير عادلة تمكن المؤسسة من أن تخصص وأن تأخذ من مستحقاتها كميات أكبر مما سبق تخصيصه لها . وتدرس بان امريكان من جانبها ، دون أي الترام يقع عليها في هذه الاتفاقية الوسائل التي تستطيع بها مساعدة المؤسسة في الحصول على هذه كميات في مخصصاتها على أسس مقبولة من المؤسسة وبان امريكان .

(و) أي طرف له حق في البترول الناتج من أية بئر أو آبار في نطاق الامتياز بمقتضى أحكام المادة العاشرة من هذه الاتفاقية فإن هذا الطرف يتسلم هذا البترول وذلك ملاوة على أي بترول يأخذ ، تطبيقا لأحكام هذه المادة الرابعة عشرة .

(المادة الخامسة عشرة)

الحفاظة على البترول ودرء الخسارة

(١) على جابكو أن تتخذ جميع الإجراءات المناسبة وفقا للوسائل المقبولة بصفة عامة والمعمول بها في صناعة البترول لتوفي خسارة البترول أو ضياعه على أي وجه أثناء عمليات الحفر أو الإنتاج أو التجميع والتوزيع أو التخزين . ولمصلحة الوقود الحق في أن

فاذا لم تسلم الحكومة بترول الأناوة في صهاريج التخزين الرئيسية للمقل فإن الحكومة مع مراعاة ما جاء بالفقرة الجزئية (أ - ٣) من المادة التاسعة ترد المؤسسة ولبان أميركان المصروفات والتكاليف الفعلية التي تحملها في سبيل نقل بترول الأناوة من صهاريج التخزين الرئيسية للمقل إلى نقطة التسليم. وللحكومة الحق في أن تطلب شحن بترول الأناوة إلى أي مكان في ج.ع.م غير منشآت التسليم المقامة والمذكورة بهاليه ، وفي هذه الحالة تتحمل الحكومة التكاليف الفعلية للنقل من صهاريج التخزين الرئيسية للمقل إلى نقطة التسليم في ج.ع.م .

(٢) تقوم جابكو بتخزين بترول الأناوة الحكومية بدون مقابل (باستثناء الغاز والغاز المنطلق من القيسونات) في صهاريج الحقل مدة لا تتجاوز أربعة عشر (١٤) يوما إذا ما طلبت الحكومة ذلك طالما كان برنامج إنتاج البترول الذي وضعت المؤسسة ولبان أميركان لا يعوق إلى حد غير معقول . وبعد مدة الأربعة عشر (١٤) يوما سألقة الذكر يجوز لجابكو أن تستمر في تخزين بترول الأناوة إذا توافر لديها مساح للتخزين . وفي حالة أي تخزين يتجاوز الأربعة عشر يوما تدفع الحكومة إلى المؤسسة ولبان أميركان مقابل التخزين على أساس فئات التخزين السارية في حقول الزيت ، فإذا لم تكن هناك فئات مقررة فتدفع الحكومة أجرا عادلا يتفق عليه على ضوء القواعد السارية والمقبولة في حقول الزيت .

(٣) تقاس أناة الهيدروكربونات السائلة (سواء كانت قدا أم عينا) بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ (فقرة ب - ٣) .

(٤) إذا أرادت الحكومة أن تأخذ أناة الغاز والغاز المنطلق من القيسونات عينا فعل الحكومة أن تقوم على حسابها الخاص وبمصاريف من جانبها وتحت مسؤوليتها بتقديم تسهيلات الاستلام وتجميع ونقل هذه الأناوة من الغاز ومن الغاز المنطلق من القيسونات ما لم تكن المؤسسة ولبان أميركان قد أقامت تسهيلات هذا النقل وفقا لماورد في الفقرة الجزئية (١) من هذه الفقرة (ب) .

(٥) لا تطالب المؤسسة أو لبان أميركان بمعالجة بترول الأناوة الحكومية التي تأخذها عينا ولا بفصل المياه والأملاح عنه ولا بضغطه أو القيام بأية عملية أخرى بلعله صالحا للتسويق ، إلا أنه إذا كانت المؤسسة ولبان أميركان يقومان بإجراء مثل تلك العمليات بالحقل على البترول الخاص بهما فتجرى هذه العمليات ، إذا ما طلبت الحكومة ، على بترول الأناوة الحكومية مع بترول المؤسسة ولبان أميركان قبل تسليمه إلى الحكومة .

(ب) تكون حصين في المائة (٥٠٪) من أرباح لبان أميركان الخاضعة للضريبة تزيد على عشرين في المائة (٢٠٪) من إجمالي الدخل الذي يحققه لبان أميركان

(٢) تدفع المؤسسة ولبان أميركان معا ومقدما وبالتساوي بينهما إلى الحكومة يوم أول يناير من كل سنة تقويمية أو قبل ذلك اليوم لإيجارا إجماليا يحسب بواقع جنينين وثمانمائة مليم (جنينان و٥٠٠ مليم) عن كل هكتار في السنة من كل أراضي البحث التي تم تحويلها إلى عقود تنمية والاحتفاظ بها على هذا الوصف ، على أنه فيما يخص بالسنة التقويمية التي حصل فيها التحويل إلى عقد تنمية يجب أن يسدد القسط الأول من الإيجار يوم التحويل وأن يحسب مقداره على أساس النسبة التي تمثل الجزء الباقي من السنة التقويمية من بعد تاريخ التحويل . فإذا كانت الأناوة على الإنتاج البترول لكل عقود التنمية في أية سنة تقويمية ، تعادل أو تزيد عن مجموع الإيجار المدفوع من القطاعات الداخلة في جميع عقود التنمية عن نفس السنة التقويمية فبرد هذا الإيجار ، أو حسب اختيار المؤسسات أو لبان أميركان ، يحدد لحساب الأناوة أو الإيجارات المطلوب أدائها من ذلك الطرف عن السنة التقويمية التالية . أما إذا كانت الأناوة في أية سنة تقويمية في كل عقود التنمية أقل من مجموع الإيجار المدفوع من القطاعات الداخلة في جميع عقود التنمية عن نفس السنة التقويمية فبرد مبلغ مساو لتلك الأناوة ، أو حسب اختيار المؤسسة أو لبان أميركان ، يحدد لحساب الأناوة أو الإيجارات المطلوب أدائها من ذلك الطرف عن السنة التقويمية التالية .

(٣) للحكومة أن تأخذ الأناوة المستحقة لها عينا أو قدا أو جزءا منها عينا والأمر قدا حسب اختيارها الكافي المسلم إلى جابكو . وبعد اختيار الحكومة الأول فإن أي تغيير لاحق في طريقة أداء الأناوة لا يكون ملزما للمؤسسة ولبان أميركان أو لجابكو إلا بعد ستة (٦) أشهر من تاريخ إستلام جابكو لاختيار الحكومة الكافي اللاحق .

(٤) تتبع الطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة السادسة عشرة في تقييم الأناوة التي تأخذها الحكومة عينا أو قدا .

ب - الأناوة عينا :

(١) إذا كانت الحكومة تأخذ أناة عينا فإن جابكو ، طبقا للجدول مواعيد الإنتاج الذي وضعت ، تسلم هذه الأناوة تباعا إلى الحكومة عند أي من منشآت التسليم التي أقامت المؤسسة ولبان أميركان لأغراضها الخاصة والتي تكون مقبولة لدى الحكومة في صهاريج التخزين الرئيسية للمقل ، أو على طول الطريق الممتد بين الحقل وميناء الشحن للتصدير الذي تستعمله المؤسسة ولبان أميركان لنقل البترول المشح والمحتفظ به من عقد أو عقود التنمية .

(د) الضرائب :

(١) في أية سنة ضرائبية كاملة بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية إذا كان مجموع المبالغ المدفوعة إلى الحكومة من جانب المؤسسة أو بان أمريكيان كل على حدة ، بوصفها إيجارات استغلال ورسوم وجمارك وأتاوات وضرائب دخل وأية ضرائب أخرى (مع استثناء ضرائب المشروبات الخفيفة ضمن أثمان ما يشتري من الأسواق المحلية والرسوم المدفوعة للحكومة نظير خدمات فعلية أدت) أقل من خمسين في المائة (٥٠٪) من صافي أرباح كل منهما على حدة عن تلك السنة الضرائبية من العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية وحسب تعريف صافي الربح الوارد في الفقرة الجزئية (٣) من الفقرة (د) من هذه المادة، فإن الطرف الذي كانت مدفوعاته أقل أو الطرفين كل فيما يخصه يجب أن يدفع إلى الحكومة مبلغا بوصفه ضريبة إضافية بحيث يجعل مجموع مدفوعاته إلى الحكومة مساويا لخمسين في المائة (٥٠٪) من صافي الأرباح التي تخص أيًا منهما على حدة .

(٢) في أية سنة ضرائبية بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية إذا كان مجموع المبالغ الواجبة الأداء على المؤسسة أو بان أمريكيان كل فيما يخصه من إيجارات استغلال وأتاوات وجمارك وضرائب دخل وأية ضرائب أخرى (مع استثناء ضرائب المشروبات الخفيفة ضمن أثمان ما يشتري من الأسواق المحلية والرسوم المدفوعة للحكومة نظير خدمات فعلية أدت) أزيد من خمسين في المائة (٥٠٪) من صافي أرباح أي من الطرفين، كل منهما على حدة، عن تلك السنة الضرائبية من العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية حسب تعريف صافي الأرباح الوارد في الفقرة الجزئية (٣) من الفقرة (د) من هذه المادة، فإن الطرف الذي زادت مدفوعاته أو الطرفين كل فيما يخصه، يعني وتحلى مسؤوليته من أي وكل الترام بالنسبة إلى هذه الزيادة أو تزيد هذه الزيادة حسب اختيار ذلك الطرف أو الطرفين في مقابل التزاماته أو التزاماتها المستقبلية إزاء الحكومة . والأتاوة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لا تكون باية حال مبرضا للحكم الإعتناء وإخلاء المسؤولية السابق ذكره والمبلغ الذي تستلمه الحكومة في أية سنة ضرائبية يجب أن لا يقل عن قيمة الأتاوة .

(٣) صافي الأرباح وكل المدفوعات المترتبة عليها تحسب على أفراد بالنسبة للمؤسسة و بان أمريكيان وأي من تلك المبالغ التي يدفعها أي منهما يعتبر مستغلا ولا أثر له على ما يدفعه الطرف الآخر . وصافي الأرباح كما هو مستعمل هنا بالنسبة إلى أية سنة ضرائبية يعني مجموع ما هوأت :

(١) الأرباح الخاضعة للضريبة مسبوقة وفق ما هو وارد في الملحق "هـ" .

(٢) قيمة الأتاوة الواجبة الأداء (عينا أو نقدا) عن البترول الخالص بذلك الطرف والمنسج أثناء السنة الضرائبية وإيجارات الاستغلال عن السنة الضرائبية .

في هذه الحالة يكون إجراء عمليات فصل المياه والأملاح على بترول أتاوة الحكومة بدون مقابل . وعلى الحكومة أن ترد إلى المؤسسة و بان أمريكيان التكاليف الفعلية التي أنفقت في سبيل إجراء عمليات المعالجة الأخرى التي قد تطلبها الحكومة .

(ج) الأتاوة نقدا :

(١) إذا كانت الحكومة تأخذ أتاوتها نقدا فندفع هذه الأتاوة النقدية شهرًا إلى الحكومة خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لنهاية الشهر الذي استحق فيه أداء هذه الأتاوة إلى الحكومة . ويكون الدفع بعملة دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة أجنبية قابلة للتحويل ومقبولة لدى الحكومة دون أعجاب عند تحويلها إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) أتاوة الحكومة على الزيت الخام ، عند دفعها نقدا ، تحسب منفصلة على أساس المتوسط المرجح لسعر التصدير الذي استلمته كل من المؤسسة و بان أمريكيان من مشتري غير تابعين في خلال تلك الفترة التي تستحق عنها الأتاوة المذكورة بعد إرجاع حساب هذا السعر إلى صهارج التخزين الرئيسية للنفط . فإذا لم يتيسر تحديد السعر أو إذا لم يتم بيع إلى مشتري غير تابعين فيحدد هذا السعر باتفاق بين الحكومة و بان أمريكيان ، ويعتمد في التعديد على السعر الذي يتسلمه المتجون البانون بصفة عامة للزيت الخام المسائل في الدرجة والنوع في أقرب مكان إلى ج.ع.م . لبيع مثل هذا الزيت الخام مع إجراء التعديلات المناسبة للفروق في الكمية والنوع وشروط البيع .

(٣) أتاوة الحكومة ، عند دفعها نقدا ، على أية مادة هيدروكربونية بخلاف الزيت الخام تحسب على أساس القيمة السوقية (عند رأس البئر أو بصفة خاصة عند المنشآت الأخرى) لهذه الكمية من تلك المواد المستخرجة في نطاق الامتياز بالحالة التي بيعت بها بمعرفة كل من المؤسسة و بان أمريكيان كل فيما يخصه خلال الشهر الذي يستحق عنه أداء الأتاوة . والتعبير "بالقيمة السوقية" لأغراض هذه المادة هو السعر الإجمالي للبيع الذي يتم استلامه من مشتري مع استبعاد جميع الشركات التابعة لبان أمريكيان فيما عدا جابكو بعد خصم التكاليف والمصروفات التي أنفقت في سبيل نقل هذه المادة ومعالجتها وفصل المياه عنها وضغطها وغير ذلك مما يجعلها صالحة للتسويق والتي يمكن طبقا للقواعد المتبعة والمقبولة بصفة عامة في المحاسبة والصناعة اختيارها من التكاليف التي توزع أو تحمل مباشرة على الكمية المباعة بهذا الوصف . الأتاوة المقررة على كل مادة هيدروكربونية المشار إليها في هذه الفقرة الجزئية (٣) تكون واجبة الأداء بالنسبة إلى الشهر التقويمي الذي تم فيه بيعها .

(٤) يتم احتساب الأتاوات المذكورة بالنسبة إلى المؤسسة و بان أمريكيان كل منهما على حدة وعلى أساس المبيعات والأسعار والتكاليف والمصروفات الخاصة بكل منهما على أفراد .

بصورة مقننة أن تكاليف الإنتاج بما فيها المبلغ المدفوع لأداء الضرائب قد بلغت حدا لا يسمح بالتنمية المربحة للإنتاج أو إذا كانت تكاليف الإنتاج قد زادت إلى الحد الذي لا يسمح بالتنمية المربحة ، ويجوز للحكومة أن تعبد حد الأتاوة التي صار تخفيضها إلى أصله الذي كان عليه قبل التخفيض إذا ما تبين لها أن الأسباب التي دعت إلى التخفيض قد زالت .

(السادة السابعة عشرة)

حق الحكومة في شراء البترول

(١) للحكومة الحق في أية سنة تقويمية في أن تشتري كمية لا تتجاوز عشرين في المائة (٢٠٪) من الزيت الخام الذي تنتجه وتمتلكه المؤسسة وبأن أميركان أثناء تلك السنة من نطاق الامتياز الذي تشمله هذه الاتفاقية على أن يقتصر هذا الحق في الشراء على شراء الحكومة للزيت الخام الذي تحتاج إليه للاستعمال في ج . ع . م . ولا يمتد إلى شراء زيت خام لإعادة بيعه أو للتصرف فيه على وجه آخر في الخارج أو للتصدير .

(ب) لاتراول الحكومة حقها في الشراء المشار إليه آنفا إلا في حالة ما إذا كانت في نفس الوقت تسلم عينا كل المقدار المقابل لأتاوتها المفروضة على الزيت الخام الذي تنتجه وتمتلكه المؤسسة وبأن أميركان من عقود التنمية وفقا لهذه الاتفاقية .

(ج) تخطر الحكومة كلاً من المؤسسة وبأن أميركان كتابة بالكميات التي ترغب الحكومة في شرائها وفقاً لأحكام هذه المادة وذلك في ميعاد لا يقل عن أربعة أشهر قبل تاريخ تسليم أول دفعة ويكون استلام الحكومة للزيت في هذه الحالة بكميات متماثلة تماماً معتوفاً وعلى فترات منتظمة تمتد على مدى السنة التقويمية .

(د) الزيت الخام الذي تشتريه الحكومة طبقاً لهذه المادة يكون بسعر أقل بمقدار عشرة في المائة (١٠٪) عن متوسط ذلك السعر الذي أمكن لكل من المؤسسة وبأن أميركان كل بدوره الحصول عليه ثمناً للزيت الخام الذي صار تصديره أثناء الشهر التقويمي الذي يجرى فيه تسليم الزيت إلى الحكومة ، ويجب أن يكون دفع ثمن الزيت الخام الذي تشتريه الحكومة بمقتضى هذه المادة السابعة عشرة في اليوم الخامس عشر أو قبله من الشهر التقويمي الثاني الذي يلي تاريخ تسليم هذا الزيت إلى الحكومة . وتقوم جابكو ، إذا ما طلبت الحكومة ، بتخزين الزيت الخام الذي تشتريه الحكومة على هذا الوضع نظير أجر للتخزين مساوياً لاجر اسادي في ج . ع . م . للتخزين المسائل

(٣) الرسوم الجمركية المدفوعة من جانب ذلك الطرف لحسابه الخالص به .

(٤) أية ضريبة أو رسم من السنة الضرائبية تفرضها الحكومة على دخل ذلك الطرف أو على إنتاجه أو عملياته أو استيراده أو تصديره مع استثناء ما يلي :

(١) الضريبة الإضافية حسب تعريفها الوارد في الفقرة الجزئية (١) من الفقرة د .

(ب) الرسوم المدفوعة للحكومة نظير خدمات فعلية أدت .

(ج) ضريبة المشتريات المحتسبة ضمن أثمان ما يشتري من الأسواق المحلية .

٤ - عند حساب صافي الأرباح حسب تعريفه الوارد هنا تستعمل قواعد المحاسبة السليمة المتبعة عادة في صناعة البترول وفقاً لما هو وارد في الملحق "هـ" (الأرباح الخاضعة للضريبة) على أن يراعى ، فضلاً عن ذلك ، أنه كلما جاء ذكر إدخال الدخل في هذه المادة وفي الملحق "د" من هذه الاتفاقية فإن هذا التعبير يعني ويشمل المبالغ التي تحققت فعلاً وفقاً لسعر تصدير بآن أميركان أو المؤسسة ، حسب الأحوال ، من مبيعاتها أو من تصرفاتها الأخرى في البترول المنتج بمعرفة ونفا لأحكام هذه الاتفاقية ، وتدخل في إجمالي الدخل فيما يتعلق بأتاوة الحكومة المأخوذة عينا من أي الطرفين قيمة تلك الأتاوة حسب تحديدها الوارد في هذه الاتفاقية ، وإذا كان البترول المنتج في نطاق الامتياز بمعرفة أي طرف قد تم تكريره أو معالجته بمعرفة هذا الطرف بما يتجاوز الحد المطلوب لجعل هذا البترول صالحاً للتسويق أو إذا كان قد تم التصرف في أية كمية من هذا البترول لأية شركة تابعة حسب التعريف الوارد في الفقرة السابقة من المادة الأولى من هذه الاتفاقية ، فإن ذلك البترول يعتبر أنه قد تم التصرف فيه عند الموقع الذي يتم فيه تحديد السعر وبسعر محقق يحدد على النحو المقصور في الفقرة "ب" من المادة السادسة عشرة الخاصة بتحديد سعر بترول أتاوة الحكومة ، ولكن لا يبدل السعر على أساس أن التسليم قد تم عند صهاريج التخزين الرئيسية للحقل فيما يتعلق بالزيت الخام أو عند أجهزة الغاز في الحقل فيما يتعلق بالغاز .

٥ - أية ضريبة تدفعها بآن أميركان إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة نيابة عن حملة أسهمها تعتبر أنها ضريبة مفروضة من جانب الحكومة على بآن أميركان .

(٥) الحق في تعديل الأتاوة :

لكي يتسنى مواصلة أو إطالة مدة التنمية اقتصادياً في بعض عقود التنمية يجوز للحكومة أن تخفض الأتاوة الخاصة بهذه العقود ، إذا اتضح لها

روافق وزير الصناعة على هذا الطلب فيصدر الترخيص وفقا للشروط الآتية :

١ - يكون الترخيص مطابقا للوائح الصادرة من السلطات الحكومية المختصة ويمنح عن مدة سريان هذه الإتفاقية وليس للوزير أن يرفض التصريح اعتسافا .

٢ - يحول الترخيص لطالبه أو لطالبيه الحق في إقامة المضخات وصيانتها والصمامات وأجهزة الضغط وصهاريج التخزين ووسائل الاتصال والمحطات وغير ذلك من الأجهزة والتركيبات والمنشآت والمعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل خط الأنابيب أو خطوط الأنابيب بطريقة فعالة وعملية لأغراضها مع مراعاة أن أي عمل يجري بمقتضى هذا الترخيص أو هذه التراخيص يجب أن يكون موافقا للوائح الجارية تطبيقها .

٣ - يكون للحكومة الحق في أن تنقل بتروا أو أتاواتها المأخوذ عينا بدون مقابل داخل أي من خطوط أنابيب المؤسسة وبأن أميركان ، وذلك من صهاريج التخزين الرئيسية للنقل إلى نقطة التسليم . والبتروا المشتري من المؤسسة وبأن أميركان بسعر الأتاوة ينقل داخل خط أو خطوط الأنابيب المذكورة نظير التكاليف الفعلية .

٤ - لا تكون المؤسسة ولا بان أميركان ولا جابكو مسؤولة عن أية خسارة تلحق بتروا الحكومة أو بتروا أتاواتها أو أي بتروا آخر لها بسبب نقل ذلك البتروا ، طالما لم يكن هناك بهتان من جانب أي منهم له أثر في الخسارة .

٥ - يجب أن يختص خط الأنابيب أو خطوط الأنابيب الممتدة حسب لأوضاع سالفة الذكر لنقل البتروا الذي تنتجه جابكو طبقا لهذه الإتفاقية على أنه متى استوفت المؤسسة وبأن أميركان حاجتهما فانه يجوز لأي صاحب امتياز بتروا في ج . ع . أن يستعمل خط أنابيب أو خطوط الأنابيب المذكورة وعلى صاحب الامتياز هذا أن يدفع إلى المؤسسة وبأن أميركان أجرا عن هذا الاستعمال يحسب على أساس وحدة حجمية للسافة ويؤخذ في الاعتبار عند التقدير تكاليف إقامة الخط أو خطوط وتشغيلها وصيانتها ويدخل في ذلك قيمة الاستهلاك وبيع معقول .

في طريقته ونوعه ويكون التخزين لمدة لا تزيد عن أربعة عشر (١٤) يوما على شرط أن يكون لدى جابكو متسع للتخزين وأن لا يعوق هذا التخزين سير العمليات بطريقة غير معقولة فإذا لم يكن هناك أجر سار مقرر للتخزين يتفق على أجر معين .

(هـ) أي مبلغ تقدمه الحكومة إلى بان أميركان بمقتضى هذه المادة السابعة عشرة وبمقتضى هذه الإتفاقية يكون بعملة الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل دون أعباء عند تحويلها إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، في الجمهورية العربية المتحدة أو بلد آخر . وهذه الدولارات أو العملة الأخرى يجب أن تكون قابلة للتحويل بغير قيود من ج . ع . م . إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وأي مبلغ واجب السداد من جانب الحكومة لا يدفع عند حلول موعده دفعه يقيد ويخصم من أية مبالغ مستقبلية واجبة الأداء من جانب بان أميركان إلى الحكومة .

(المادة الثامنة عشرة)

تحديد مسافات الآبار والآبار المسالمة

(أ) تحدد المسافات بين الآبار والمسافات بين الآبار والحدود من وقت لآخر وفقا للتواعد السليمة المتبعة في حقول الزيت امتدادا إلى الدراسات التي تجريها جابكو ، ولا يجوز حفر أية بئر في حدود أربعين مترا من حدود قطاع بحث أو عقد ثمنية دون إذن كتابي من مصلحة الوقود .

(ب) لا يجوز حفر أية بئر على مسافة تقل عن أربعين مترا من مناطق السكن أو الطرق العمومية أو خطوط المواصلات أو الورش أو صهاريج التخزين . ولا يجوز إقامة مباني على مسافة تقل عن أربعين مترا من بئر قاعة أو من موقع معتمد بئر دون إذن كتابي من مصلحة الوقود . لا تنسرى هذه الفقرة "ب" على المباني والمنشآت المقامة أو المستعملة خاصة لحفر بئر معينة أو تسليتها .

(ج) يحظر حفر أية بئر مائلة يكون قاعها على مدى أربعين مترا من الحدود الخارجية لنطاق الامتياز دون إذن كتابي سابق من مصلحة الوقود يسمح بذلك .

(المادة التاسعة عشرة)

خطوط الأنابيب الخاصة بنقل البتروا

(١) إذا طلبت المؤسسة وبأن أميركان أو إحداهما في سبيل تيسير نقل البتروا ترخيصا بمد خط أنابيب أو خطوط أنابيب

١ - أن تحتفظ وتستعمل في الخارج كل الأموال التي تحصل عليها بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك منحصلات البيع طالما أن هذه الأموال قد تزيد عن احتياجات إن أمريكيان من عملة الجمهورية العربية المتحدة لغرض القيام بعملياتها وبالتزاماتها في ج.ع.م. ، بمقتضى هذه الاتفاقية ، على أن تقدم إلى البنك الأهل المصري بالطريقة وفي الأوقات التي يتطلبها ذلك البنك في الحدود المقولة إقرارات بما في حيازتها من عملات أجنبية أو منحصلات بيع بترول الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - أن تحصل في الجمهورية العربية المتحدة على النقد الأجنبي باقتدار وفي الوقت الذي تتطلبه حاجة إن أمريكيان في سبيل عملياتها بمقتضى هذه الاتفاقية وفيما يرتبط بها وذلك في حدود الجنيهات المصرية التي حصلت عليها إن أمريكيان من مبيعات ومن عمليات أجنبية في الجمهورية العربية المتحدة وذلك للأغراض التالية طبقاً للتواعد واللوائح الصادرة من رقابة النقد في الجمهورية العربية المتحدة .

(أولاً) التحويل من وقت إلى آخر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنفس العملات الأولى التي تشكل الاستثمار المنصوص عنه في هذه الاتفاقية .

(ثانياً) شراء الماكينات والمعدات والسيارات والإمدادات وغير ذلك من الممتلكات المنقولة من الخارج واستيرادها إلى ج.ع.م. لاستعمالها طبقاً لهذه الاتفاقية ، بما في ذلك أي رسوم وضرائب وأقساط تأمين وأجور الشحن وغير ذلك من الأعباء التي تدفع في هذا السبيل .

(ثالثاً) أن تعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية الاستثمارات الرأسمالية متضمنة الأصول المموسة التي أحضرها إن أمريكيان إلى ج.ع.م. وكذلك الأرباح وحصص الأرباح التي تحققت وتحصلت من عملياتها في ج.ع.م. .

٣ - لا تفرض قيود على استيراد إن أمريكيان للنقد إلى ج.ع.م. - بإنشاء العملة المصرية - بقصد تنفيذ عملياتها طبقاً لهذه الاتفاقية .

(ب) دولارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تمضرها إن أمريكيان إلى ج.ع.م. - تحول بسعر التحويل الرسمي السائد في ج.ع.م. - وننشد مضافاً إليه العلاقة السائدة إن وجدت (والسعر السائد الآن هو دولاران وثلاثون سنتياً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للجنيه المصري الواحد) (٢,٣٠ دولار) ،

٦ - إذا لم تستعمل الحكومة خط أنابيب أو خطوط الأنابيب المذكورة - لئلا أية سنة تقريبية لتقل أنماواتها من البترول فإن الحكومة تحصل من المؤسسة وإن أمريكيان عن تلك السنة التقريبية إيجاراً سنوياً عن الأراضي التي يشغلها الخط أو الخطوط والتي لا يزيد القطر الداخلي لها عن أربع بوصات ولا يزيد معدل الدفع لها عن مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) متر مكعب من الزيت الخام السائل في السنة وذلك وفقاً للفتاات التالية :

٢٠ ملياً عن كل متر طولي عن الألف ونحوها متر الأولى .

١٠ مليات عن كل متر طولي مما زاد عن الألف ونحوها متر الأولى إلى الألفين ونحوها متر .

٥ مليات عن كل متر طولي لما زاد عن الألفين ونحوها متر .

وتراد هذه الفتاات بنسبة أية زيادة في طول القطر الداخلي للأنبوبة أو بنسبة الزيادة في الكمية المنقولة سنوياً في خط أو خطوط الأنابيب أيهما أكثر .

(ب) الشروط الواردة في الفقرة (أ) السابقة لا تنطبق على أي خط أو خطوط للأنابيب تحتاج إليها جابكو في داخل حدود نطاق الامتياز لتجميع أو تخزين أو نقل البترول أو لأي غرض آخر من أغراض عند التنمية أو الحقل . وخط الأنابيب أو خطوط الأنابيب التي من هذا النوع لا تحتاج إلى الترخيص المشار إليه في الفقرة (أ) ، وأي خط أنابيب يمر في الأراضي الزراعية يجب دفنه في الأرض على عمق يبلغ ثلاثة أمثال الأنبوبة أو يبلغ خمسين سنتيمتراً ، أيهما أعمق .

(المادة العشرون)

إعادة رأس المال للخارج - رقابة النقد - أسرار التحويل

(١) ستحتاج إن أمريكيان بالضرورة إلى أن تعمر إن الجمهورية العربية المتحدة وتتفق فيها أو بالأجنبية في مشروع جديد للثروة المعدنية بقصد تدعيم الاقتصاد القومي وتميته وذلك في نطاق أمانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص باستئجار الأموال الأجنبية وفي الحدود التي ترتبط فيها هذه القوانين بهذه الاتفاقية . يكون لإن أمريكيان الحقوق والمزايا الآتية بيانها (وتقديم الحكومة من جانبها باتخاذ أو العمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وغيرها لتأمين إن أمريكيان من الانتفاع الكامل بهذه الحقوق والمزايا) :

وأمرته ، كما يراعى أن ما يستورده الموظف من ذلك لا يجوز أن يبيعه في ج . ع . م . إلا في الحدود التي تسمح بها اللوائح الحكومية .

(ج) لا يسرى الإعفاء للوارد في الفقرتين أ ، ب من هذه المادة على أية بضائع مستوردة مع استثناء المهمات المنزلية والمواد والأمتعة الشخصية - إذا كانت هناك بضائع مماثلة لها أو مشابهة لها مشابهة جوهرية في النوع والجودة تتج محيا ويكون شراؤها واستلامها ميسورا في ج . ع . م . وبسعر لا يزيد بأكثر من عشرة في المائة (١٠٪) عن ثمن المستورد قبل إضافة الرسوم الجمركية ولكن مع إضافة تكاليف النقل .

(د) أي بضائع استوردت في ج . ع . م . سواء كانت قد أعفيت أم لم تعف من الرسوم الجمركية أو أية رسوم أخرى بمنتهى هذه المادة يجوز تصديرها بعرفة الطرف المستورد لها في أي وقت دون أن يدفع أية ضريبة أو رسم أو أعباء أخرى عن التصدير .

(هـ) الخردة والمواد المستعملة والمعدات والبضائع المختلفة من العمليات موضوع هذه الاتفاقية يجوز بيعها في ج . ع . م . على أن يدفع المشترون الرسوم الجمركية التي تنطبق على هذه الأشياء إن استحققت عليها رسوم .

(و) التعبير "الرسوم الجمركية" كما هو مستعمل في هذه الاتفاقية يشمل كافة الرسوم القبضة ورسوم الاستيراد (صدا) يدفع للحكومة نظير خدمات فنية أدت (وجميع الضرائب والرسوم والأعباء التي يستحق أدؤها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء المقصودة .

(المادة الثانية والعشرون)

ملكية الأصول المملوثة

جميع الأصول المملوثة التي صار الحصول عليها للحساب المشترك للؤسسة وبارت أمريكان وانحاضة بعمليات البحث أو التنمية أو التي استلمتها تلك العمليات تعتبر ملكا للؤسسة وبارت أمريكان بنسبة ما أمهم به كل طرف منها في تكاليف هذه الأصول المملوثة وعند ما تكون بارت أمريكان قد استهلكت خمسين في المائة (٥٠٪) من مصاريف البحث المقررة في المادة السادسة تصبح المؤسسة مالكة لخمسين في المائة (٥٠٪) على المشاع في الأصول المملوثة التي تحت بارت أمريكان تكاليفها ودفعتها وحدها طبقا للأداة السادسة من هذه الاتفاقية .

تمسك بان أمريكان الدفاتر الحسابية المناسبة طبقا لأحكام المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية ، وتفيد في هذه الدفاتر جميع عمليات تحويل دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جنيهات مصرية وسعر التحويل الخاص بكل عملية والملاوة المطبقة عليها إن وجدت ، عند ما تمارس بان أمريكان من وقت لآخر حقها في الحصول على دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أحضرت إلى ج . ع . م . فإن هذه الدولارات المطلوب إعادتها إلى الخارج يتم الحصول عليها بنفس سعر التحويل وملاوته إن وجدت ، اللذين صار تطبيقهما عند تحويلها الأول إلى جنيهات مصرية .

(ج) جميع مدفوعات بان أمريكان إلى الحكومة وإلى جابكو بمنتهى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ج . ع . م . أو في أي مكان آخر أو بجنيهات مصرية حصلت عليها بان أمريكان في ج . ع . م . بمنتهى المادة ٢٠ - ب .

(د) الحقوق المنوطة لبان أمريكان بمنتهى هاتين الفقرتين أ ، ب السابقتين تكون حقوقا مطلقة كاملة على أن تكون هذه الحقوق خاضعة للوائح السارية طالما كانت هذه اللوائح لا تتعارض ولا تتعارض مع هذه الاتفاقية .

(المادة الحادية والعشرون)

الإعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للؤسسة وبارت أمريكان وجابكو ولقارليم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج ، ويقفون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والإمدادات والسلع الاستهلاكية والمنتجات المنقولة بعد أن يقدم إقرار موقع عليه من ممثل مسئول للؤسسة أو لبان أمريكان أو جابكو يتضمن أن هذه المستوردات مقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الخارجية بمنتهى هذه الاتفاقية وبعد أن يتم أداء هذا الإقرار من وزارة الصناعة .

(ب) يحق للأجانب من مواطني بان أمريكان وجابكو والمقاولين والمقاولين من الباطن أن يستوردوا في الحدود المسموحة ومع إعفائهم من جميع الرسوم ، مركبة المهمات المنزلية والمواد والأمتعة الشخصية بما في ذلك سيارة واحدة ، ويشترط مع ذلك أن يكون استيراد هذه الأشياء للاستعمال الخاص للموظف

(المادة الثالثة والعشرون)

دفاتر الحسابات وعمليات المحاسبة والمدفوعات

(١) تقوم كل من المؤسسة وبن أميركان وجابكو بإسك دفاتر حسابات وتحفظ بها في مكاتب عملها الرئيسية في ج.ع.م. وتكون هذه الدفاتر في نظامها مطابقة للنظم الحسابية المقبولة والمستعملة بصفة عامة في صناعة البترول، وكذلك تملك الدفاتر الأخرى والسجلات التي تلزم لبيان الأعمال التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كميات وقفية كل البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية. ولكي يتيسر حساب المبالغ التي يلزم دفعها من جانب أميركان وفقا لهذه الاتفاقية تملك بن أميركان دفاتر حساباتها وسجلات حساباتها المشار إليها مفيدا فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم جابكو بإرسال بيانات شهرية إلى مصلحة الورد موضع بها كمية البترول التي تم إنتاجها والاحتفاظ بها بتمتضي هذه الاتفاقية، وتقدم هذه البيانات وفقا للنموذج الذي تتغايه مصلحة الورد ويجب التوقيع عليها من مدير كل طرف له حق في نطاق الامتياز المذكور في هذه الاتفاقية كل بالنسبة لئلا له من حقوق وما عليه من التزامات أو يكون التوقيع من مساعد المدير أو ممن ينديه كل طرف نيابة عنه وترسل هذه البيانات إلى مصلحة الورد في خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد نهاية الشهر الذي تناوبه هذه البيانات .

(ب) دفاتر الحسابات المشار إليها آنفا وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة يجب أن تكون معدة في جميع الأوقات المناسبة ليفحصها مندوبو مصلحة الورد المفوضون قانونا .

(ج) كل ما يخص جابكو من تكاليف ومصروفات وإضافات إلى حساباتها وما يتصل بها وأساليب الحسابات وما يتعلق بها وقيد المدفوعات كل هذا يجب أن يكون وفقا لنظام المحاسبة المرفق بهذه الاتفاقية والوارد في الملحق "د" والمعتبر جزءا منها . ووجود أي خلاف حسابي لاي من المؤسسة أو بن أميركان من دفع المبالغ التي تطالب جابكو بدفعها طبقا لهذه الاتفاقية . ويراعى إذا لزم الحال أن تعمل التسوية المناسبة بعد فحص الخلاف أو صدور قرار فيه . ويكون الملحق "د" المشار إليه آنفا ملزما فيما بين المؤسسة وبن أميركان والحكومة . فإذا كان هناك تناقض بين شروط هذه الاتفاقية ونصوصها وبين ذلك الملحق "د" فإن شروط الاتفاقية هي الفصل .

(المادة الرابعة والعشرون)

السجلات والتقارير والتفتيش

(١) طوال مدة سريان هذه الاتفاقية تمد جابكو وتحفظ بسجلات دقيقة تقيدها في جميع الأوقات العمليات الجارية في نطاق الامتياز موضع هذه الاتفاقية وترسل جابكو إلى مصلحة الورد وفقا لتعليمات السارية أو كلما طلبت مصلحة الورد في الحدود المناسبة للمعلومات والبيانات الخاصة بعملياتها الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .

(ب) تحتجز وتحفظ جابكو لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة من العينات الاسطوانية ومن مكسرات الحفر المستخرجة من حفر الآبار وذلك بقصد التصرف فيها بمعرفة مصلحة الورد أو تقديمها إليها بالطريقة التي تراها تلك المصلحة . وجميع العينات التي تحتفظ بها جابكو لأغراضها الخاصة بها تعتبر معدة للتفتيش عليها في أي وقت مناسب بمعرفة مصلحة الورد ، والعينات التي من هذا القبيل والتي تكون جابكو قد احتفظت بها لمدة اثني عشر (١٢) شهرا دون أن تصل إليها تعليمات تقضي بتقديمها إلى مصلحة الورد أو إلى جهة أخرى يكون لجابكو أن تتعرف فيها حسبما ترى

(ج) كل المعلومات المقدمة إلى مصلحة الورد أو التي تحصل عليها هذه المصلحة بموجب هذه الاتفاقية تعتبر من جانب المصلحة ومن جانب الحكومة سرية إلى أقصى حد وذلك فيما يخص بالمساحات المحتفظ بها المؤسسة وبن أميركان إلى أن يتبين أجل هذه الاتفاقية .

(د) لا يجوز تصدير أصول السجلات الا بتصريح من المؤسسة مع مراعاة أن الأشرطة المناطيسية وأي بيانات أخرى مما يلزم اعداده أو تحليله خارج ج.ع.م. يمكن تصديرها في حالة ما إذا احتفظ بالأصل أو بتسجيل مماثل للأصل في ج.ع.م.

(هـ) على جابكو أن تسمح للطرف أو الطرفين في هذه الاتفاقية في شخص ممثله أو ممثليهما أو في شخص موظفه أو موظفيهما المفوضين من الطرف أو الطرفين، وعلى حساب ومستولية الطرف أو الطرفين ، بالدخول والتجول في نطاق الامتياز في الأوقات المناسبة مع تحويلهم الحق في معاينة العمليات التي تجرى للمصالح المشتركة للطرفين أو للحساب المنفرد لأي من الطرفين والتفتيش على جميع الأصول والسجلات والبيانات التي تحتفظ بها

سواء كانت مملوكة ملكا خاصا للتغير أم كانت مملوكة للحكومة ويشتملها التغير مؤقتا بموافقة الحكومة وبسبب تسامحها ، على أنه إذا حصل أن إحدى العمليات التي تقوم بها المؤسسة وبأن أمريكيان كانت سببا في ائلاف المزروعات أو الأضرار بها أو منع أي مالك أو شاغل للأرض من الانتفاع بملكيتها فيجب على المؤسسة وبأن أمريكيان أن تبادرا إلى تعويض مالك الأرض أو شاغلها تعويضا مناسباً حسبما تقتضيه الحال .

(ب) المؤسسة وبأن أمريكيان طوال مدة سريان هذه الاتفاقية الحق المقصود عليهما وحدهما في إجراء كل العمليات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الخامسة والمشرى للأغراض البترولية في حدود القطاعات المحددة في الملحق ب أو في حدود القطاعات التي تكون المؤسسة وبأن أمريكيان محتفظين بها في أي وقت من الأوقات طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة والعشرون)

استثناء بعض المعادن والآثار

(١) هذه الاتفاقية لا تنحل المؤسسة ولا بآن أمريكيان أي حق كان نوعه فيما يخص بالأحجار الكريمة أو أية معادن خلاف البترول أو المواد المنتجة مع البترول . وتبادر المؤسسة وبأن أمريكيان فوراً في جميع الأوقات عند اكتشاف أي معدن آخر باخطار نصلحة أو فود بذلك كتابة مع إعطائها بيانات وافية عن نوع ما اكتشف من هذا القبيل وعن موقعه .

للمؤسسة وبأن أمريكيان الحق في أن تأخذ بغير مقابل جميع المواد التي تنتم لعملياتها من أي مكان في حيز المساحة موضوع هذه الاتفاقية ولكن في حدود ما تفرضه اللوائح التي تنظم استقلال المهاجر . وهذه المواد تشمل الأحجار والزلط والرمل وأي مواد بناء أخرى . وكذلك يكون للمؤسسة وبأن أمريكيان من أجل تلك العمليات الحق في الحصول على حاجاتهما من الماء بدون مقابل مع مراعاة أنه في حالة سحبهما ماء من بئر موجودة أو من نزع أو من نهر لا يكون هذا السحب ضاراً بققوق السكان المحليين .

(ب) جميع الآثار التي تملكها المؤسسة وبأن أمريكيان في أثناء مزاوله عملياتها تصبح ملكاً للحكومة وتسلم إلى مندوب مصلحة الوقود في مكان العثور عليها في أسرع وقت ممكن ، ويجب المحافظة عليها وعلى سلامتها بدرجة المؤسسة وبأن أمريكيان وجابكو إلى أن

جابكو لحساب الطرفين المشترك . ويجب على الطرف أو الطرفين عند مارة حقوقه أو حقوقهما طبقاً لما ذكر في الجملة السابقة من هذه الفقرة "هـ" أن لا يدخل في عمليات جابكو وعلى جابكو أن تقدم إلى الطرفين صوراً من جميع البيانات (شاملة وليست قاصرة على التفارير الجيولوجية والجيوفيزيائية والعيات وتسجيلات الآبار وقطاعاتها) وكذلك كل المعلومات والتفسيرات المتعلقة بما ذكر التي تكون في حيازة جابكو . جميع هذه البيانات والمعلومات تعتبر سرية إلى أقصى حد ولا يجوز إفشاؤها من جانب أحد الطرفين ولا من جانب جابكو أو الحكومة ، مع استثناء الثروات التابعة ، إلا إذا وافقت المؤسسة وبأن أمريكيان على هذا الإفشاء طالما كانت هذه الاتفاقية نافذة .

(المادة الخامسة والعشرون)

استعمال الأراضي

(١) مع مراعاة تطبيق أحكام المادة التاسعة عشرة تقدم الحكومة وترفر للمنوح إليهما الامتياز بغير مقابل جميع الأراضي التي يحتاج إليها المنوح إليهما الامتياز أو أحدهما في داخل نطاق الامتياز وكذلك الحقوق المتصلة بها والانتفاع بهذه الحقوق بما في ذلك ، وليس قاصراً عليه ، حقوق الارتفاق وحقوق المرور وحقوق إقامة المرافق وسقوق المياه (ويدخل فيها حفر الآبار لاستخراج المياه واستعمال مياه الآبار التي حفرها المنوح إليهما الامتياز والأنهار والقنوات والترع) والانتفاع بجميع ما تقدم ذكره في نطاق الامتياز ويراعى أن مثل هذه الأراضي وهذه الحقوق المتعلقة بها اللازمة للعمليات التي تجرى بمقتضى هذه الاتفاقية داخل نطاق الامتياز أو خارجه يجب تيسير الحصول عليها بإصدار التصريح أو التصريحات اللازمة بغير مقابل مادامت تلك العمليات جارية ، ويشترط فضلاً عن ذلك أنه إذا تم الحصول على أي مما سبق ذكره من ملك خصوصيين أو كان مما تستعمله الحكومة وأخذ منها تلك الأغراض فإن المنوح إليهما الامتياز يدفعان إلى المالك أو الملاك أو الحكومة حسب الأحوال الثمن المناسب السائد في السوق أو الأضرار المناسبة لها وعلى الحكومة في كل وقت أن تبذل مساعداتها ومساعدة وزاراتها ومصالحها المختلفة لتيسير العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية ، وعلى المؤسسة وبأن أمريكيان أن يبذلا ما في وسعهما لتجنب أحداث أي ضرر لها على الأرض من زراعة في الأراضي المنزوعة أو القابلة للزراعة

(المادة التاسعة والعشرون)

حقوق الاستخدام وتدريب أفراد الجمهورية العربية المتحدة

(١) ان المؤسسة وبان أمريكيان حريصان على أن تدير العمليات موضوع هذه الاتفاقية بطريقة عملية سليمة وفعالة ولذلك يتيح الأجانب من الإداريين والفنيين والمنحصرين من موظفي بان أمريكيان وجابكو وكذلك موظفو مقاوليهم المستخدمين تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية حتى الإقامة الخاصة الذي تحوله الفقرة "هـ" من المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ والقوانين الأخرى الجارية تطبيقها التي يتبدل أن تكون قد تعدلت أخيراً وتراخيص العمل للأجانب المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ وذلك دون إخلال بقوانين ولوائح ج.ع.م. المتفقة بالسياسة العامة أو الأمن العام .

(ب) تختار بان أمريكيان وجابكو كل على حده موظفيها وتحدد العدد اللازم للقيام بالعمليات موضوع هذه الاتفاقية ، وتمدد وتنفذ بان أمريكيان وجابكو، بعد التشاور مع الحكومة، برامج تدريب لجميع موظفيها الوطنيين المستخدمين في العمليات موضوع الاتفاقية للتخصص في النواحي العملية من صناعة البترول. وتتعهد المؤسسة وبان أمريكيان وجابكو بإحلال الوطنيين المؤهلين متى توافروا محل الأجانب من موظفيهم تدريجياً .

(المادة الثلاثون)

التوانين واللوائح

(١) تلتزم المؤسسة وبان أمريكيان باللوائح الصادرة لتنفيذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بما في ذلك اللوائح الملغية بتنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً وأعمالاً ، والمتعلقة بالمحافظة على موارد البترول بالجمهورية العربية المتحدة على أن لا تخالف أو تتعارض أية لوائح أو تعديلات أو تفسيرات مع أحكام القانون سالف الذكر أو أحكام هذه الاتفاقية .

(ب) حقوق وانتماءات المؤسسة وبان أمريكيان والحكومة الواردة في هذه الاتفاقية والسارية طوال اجلاها تكون خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية وطناً ذا ولا يمكن تغييرها أو تعديلها الا باتفاق مشترك بين الأطراف المتعاقدة .

يتم تسليحها ، كما يجب على المؤسسة وبان أمريكيان أن يخطروا نورا مندوب مصلحة الرلود الموجود في الموقع عند العثور على مقابر أو تماثيل أو نقوش أو آثار ميان أو غير ذلك من الأثرية مما لا يمكن نقله أو تسليمه فوراً بسهولة ، ويجب عليها في مثل هذه الأحوال أن يتخذ جميع الاحتياطات المناسبة للمحافظة على ما يهتران عليه الى أن يخطر مندوب المصلحة بذلك وعليها بما ذلك اتباع ما يصدره من تعليمات في هذا الشأن .

(المادة السابعة والعشرون)

مسئولية المؤسسة وبان أمريكيان عن الأضرار بالخير

تتحمل المؤسسة وبان أمريكيان وحدهما المسئولية القانونية الكاملة تجاه الغير عن أى ضرر ناتج عن العمليات التي تقومان بها، وعليهما إخلاء مسئولية الحكومة مما صاه أن يحكم به عليها من تعويضات بسبب أى من هذه العمليات .

(المادة الثامنة والعشرون)

امتيازات ممثلي الحكومة

لممثل الحكومة المفوضين نفوق بقضا صحتها الحق في الدخول الى نطاق الامتياز الذي تشمله هذه الاتفاقية وإلى مواقع العمليات التي تجري فيها . وهؤلاء الممثلين أن يحضروا الدفاتر وسجلات وبيانات المؤسسة وبان أمريكيان وجابكو وأن يجرؤا عددا معتولا من عمليات المساحة والرسومات والاختبارات لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية ، ويغول لهم تحقيقاً لهذه الأغراض أن يستعملوا في الحدود المعقولة المسكبات والأدوات الخاصة بجابكو بشرط أن لا ينشأ عن ذلك الاستعمال مباشرة أو غير مباشرة أى خطر أو تعويق للعمليات . وتعرض الحكومة طرفى هذه الاتفاقية وجابكو وزد اليهم قيمة أية غنصاة أو تلف يتحقق محدوته نتيجة لاستعمال تلك المسكبات والأدوات . وصل جابكو مندوبيها وموظفيها لتقديم المتاعديات المناهية لهؤلاء الممثلين بحيث لا يسببه نشاطهم في تعريض العمليات لخطر أو تعويقها أو التأثير على سلامتها وكفائتها ، وتقدم جابكو الى هؤلاء الممثلين كل المزايا والتسهيلات التي يتمتع بها الموظفون التابعون لها في الحقل وتوفر لهم بدون مقابل اسمايل أمكنة للكتاب ومسكن مؤقتة تأثيثاً لا تقا أثناء وجودهم في الحقل تحقيقاً لأهداف هذه المادة الثامنة والعشرين . راية معلومات تحصل عليها الحكومة أو ممثلوها بمقتضى هذه الاتفاقية يجب الاحتفاظ بسريتها ولا يجوز افشاؤها طوال مدتها وبان هذه الاتفاقية ، بغير تصريح كتابي سابق من طرفى هذه الاتفاقية .

(ج) يخضع المقاولون والمقاولون من الباطن التابعون لبان امريكان وجابكو لأحكام هذه الاتفاقية كما أنهم يترمون بجميع اللوائح التي تصدرها الحكومة من وقت لآخر .

(المادة الحادية والثلاثون)

حق الاستيلاء

(١) في حالات الطوارئ الوطنية الناتجة عن قيام حرب أو الاحتمال الوشيك لقيامها أو قيام أسباب داخلية يجوز للحكومة أن تستولى على كل أو بعض الانتاج من أى عقد تنمية تم الحصول عليه بمقتضى هذه الاتفاقية وأن تطلب من المؤسسة وبان امريكان زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ، كما يجوز للحكومة أيضا أن تستولى على حقل الزيت نفسه وعند الضرورة على المعامل التي تقوم بمعالجة الزيت وعلى معامل التكرير إن وجدت .

(ب) في جميع الحالات لا يصبح الاستيلاء نافذ المفعول إلا بعد استدعاء المؤسسة وبان امريكان أو كليهما بخطاب مسجل يعلم الوصول لإبداء وجهة نظرهم في شأن الاستيلاء .

(ج) يتم الاستيلاء على الانتاج بقرار وزاري ، أما الاستيلاء على حقل الزيت نفسه أو على أى معمل متصل به بمعالجة الزيت أو تكريره فيتم بقرار جمهوري تخطربه المؤسسة وبان امريكان .

(د) في حالة أى استيلاء يتم طبقا لما سلف ذكره تلتزم الحكومة بأن تعرض المؤسسة وبان امريكان تمويلها كاملا عن المدة التي ظل فيها هذا الاستيلاء واقعا بما في ذلك :

(١) التمويل عن كافة الأضرار الناتجة عن هذا الاستيلاء .

(٢) تقوم الحكومة كل شهر بسداد قيمة البترول الذي تستخرجه الحكومة بالسعر المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية مخصوصا منه حصة الأتاوة المفروضة على هذا الزيت ، وأية التزامات أخرى ونقصة على بان امريكان والمؤسسة بمقتضى هذه الاتفاقية . وعلى أية حال فإن أى ضرر ينتج عن اعتداء عدو لا يدخل في مضمون هذه الفقرة الجزئية "د" .

(المادة الثانية والثلاثون)

ترك الآبار وسد قناتها الداخلية

عندما يترك الدائم بالعمليات أية بئر أو قبل سحب أى مواشير قيسونات يجب أن يتبع القواعد المناسبة المتبعة في الصناعة لضمان منع اختلاط السوائل وتسربها من طبقة إلى أخرى وفي حالة ترك أية بئر بصفة نهائية

يجب إخطار الحكومة بخطاب مصحوب ببرناج توضح فيه الطريقة والمواد التي مستعمل في سد فتحات هذه البئر . وإذا حضر القائم بالعمليات بئرا لا تنتج بترولا بكميات تجارية أو توقفت عن انتاج بترول بكميات تجارية فللحكومة الحق في استبقاء هذه البئر مفتوحة إذا كانت ممارسة هذا الحق مستطاعة بدون استعمال أجهزة القائم بالعمليات ، على أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون استعمال الحكومة لهذه البئر ضار بمصالح القائم بالعمليات ولا موقفا لعملياته ولا ضارا بطبقة حاملة للبترول . وفي حالة استبقاء هذه البئر مفتوحة كما ذكر ، يكون للقائم بالعمليات الحق في أن يتبرع من هذه البئر بجميع المعدات ما عدا ما يلزم منها لضمان السلامة وتصبح الحكومة بعد ذلك مسؤولة عن تلك البئر وتدفع للقائم بالعمليات القيمة التي يمكن استخلاصها للقيسونات المتروكة داخل البئر والمعدات المتروكة عليها .

(المادة الثالثة والثلاثون)

تجديد الاتفاقية

إذا كانت المؤسسة وبان امريكان عند انقضاء المدد الابتدائية لهذه الاتفاقية قد قامتا بكافة ما عليهما من التزامات تفرضها هذه الاتفاقية وكانت المؤسسة وبان امريكان معا أو إحداهما على انفراد فيما يتعلق بحصة كل منهما قد أخطرت الحكومة كتابة قبل الانقضاء بأثنى عشر (١٢) شهرا على الأقل بالرغبة في التجديد فإن هذه الاتفاقية تجدد وتمتد بحصة عشر (١٥) سنة إضافية بعد انقضاء مدتها الابتدائية وهي الثلاثون سنة ويراعى أنه في حالة انفراد أحد الطرفين المؤسسة وبان امريكان بالرغبة في تجديد الاتفاقية عند انقضاء مدتها الابتدائية كما هو مبين فيما سبق ويكون هذا الطرف قد أوفى بجميع ما عليه من التزامات تقضيها هذه الاتفاقية فإن هذا الطرف وحده يحول حق تجديد الاتفاقية ويستمر وحده طوال هذه المدة الإضافية المالك المنفرد لجميع حقوق كلا الطرفين المؤسسة وبان امريكان في ظل هذه الاتفاقية ، ويكون لهذا الطرف عند انقضاء المدة الابتدائية أن يقسم وينشر جميع العمليات موضوع هذه الاتفاقية والتي كانت جابكو فيما قبل مشغولة عنها وعندئذ تصفى جابكو وتحل ، ويجوز تجديد هذه الاتفاقية ومدتها مرة أخرى عددا من السنوات يبدأ بعد انقضاء مدة خمسة وأربعين (٤٥) سنة من تاريخ نفاذ الاتفاقية وذلك بالشروط والأحكام التي تنفق عليها الحكومة مع الطرف أو الأطراف المشتركين في هذه الاتفاقية في ذلك الحين .

حرية التنازل عن ماله من حقوق ومزايا وما عليه من واجبات والتزامات مقررة بموجب هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة بشرط أن يكون للتنازل إليه من المؤهلات ما للتنازل من حيث المقدرة الفنية والمالية مع استثناء حالة التنازل إلى متنازل إليهم مملوكين بالكامل لبان أمريكيان أو لشركتها الرئيسية فإن موافقة الحكومة على التنازل يجب الحصول عليها أولا (الحكومة مقتنعة بما لكل من المؤسسة ولبان أمريكيان من قدرة فنية ومالية) .

(ب) في حالة ما إذا أرادت المؤسسة أو بان أمريكيان أن تنازلا عن كل أو جزء من حقوقها ومزاياها وواجباتها والتزاماتها المقررة بموجب الاتفاقية طبقا لما توضح فلا يجوز للحكومة أن تعوق إصدار الموافقة الكتابية على ذلك التنازل بطريقة تصفية ولكن بتمس النظر في أي طلب للحصول على الموافقة المشار إليها يجب استيفاء الشروط الآتية :

(١) يجب أن يكون التنازل قد أوفى بالكامل بالالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية عند تاريخ تقديم هذا الطلب ، ويجب على طالب التنازل أن يثبت أنه قد اتخذ الإجراءات اللازمة مع المتنازل إليه لكي يتقل إلى التنازل إليه العدد المناسب من أهم رأس مال جابكو تطبيقا لأحكام الفقرة ب من المادة السابقة من هذه الاتفاقية .

(٢) يجب على المتنازل إليه أو المتنازل إليهم أن تقدموا إلى الحكومة الدليل المقبول على مدى كفايتهم المالية وتقنية .

(٣) يجب أن تحتوي وثيقة التنازل على أحكام صريحة تفيد أن المتنازل إليه مفيد وملزم بكافة الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وكل ما أدخل عليها كتابة حتى ذلك الوقت من تعديلات وإضافات . ويجب أن يقدم مشروع عقد التنازل إلى الحكومة لمراجعته وإقراره قبل صياغته النهائية .

(ج) كل وثيقة تنازل مبرمة ومتبادلة بين الأطراف ، للتنازل عن أي من الحقوق أو المزايا أو الواجبات أو الإلتزامات الواقعة على المؤسسة أو بان أمريكيان بمنتهى هذه الاتفاقية يجب أن تقدم إلى الحكومة في خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تاريخ موافقة الحكومة على التنازل لقبها في مجلاتها .

(المادة الرابعة والثلاثون)

المديرين المسئولون والأخطار بتعيينهم

تهدد بان أمريكيان في إدارة أعمالها وأداء واجباتها الواردة في هذه الاتفاقية إلى مدير ومساعد مدير مسئولين من ذوي الكفاية الفنية، ويجب إخطار الحكومة باسم كل من المدير ومساعد المدير عند تعيينهما، وتؤكد بان أمريكيان المدير والمساعد عند غياب المدير بالسلطة الكافية لينفذ فوراً ويعمل طبقاً للتعليمات القانونية المكتوبة التي ترد إليه من الحكومة أو من يمثلها ولفعلها هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية وطبقاً لأية تعليمات قانونية صدرت أو قد تصدر إليه وتنطبق على هذه الاتفاقية .

(المادة الخامسة والثلاثون)

المكاتب وتبليغ الاخطارات

(أ) يجب على المؤسسة ولبان أمريكيان أن يتخذوا مكاتب في ج.ع.م. ولبنان فيما وتكون هي الجهة المعتمدة الصالحة لتبليغ أي إخطار إليهما وعليهما إخطار الحكومة كتابة بعنوان هذه المكاتب وبأى تغيير يحدث في ذلك العنوان. ولا تنفذ الحكومة بالاعتراف بأى تغيير في العنوان ما لم تسكن في إخطار كتابة بذلك التغيير .

(ب) كل الاخطارات أو الاعلانات تعتبر صحيحة أتباع قانوناً متى سلمت في هذه المكاتب أو أرسلت إليها بخطاب مسجل بالبريد وكل رسالة ترسل إلى هذه المكاتب بخطاب مسجل بالبريد تعتبر أنها قد وصلت فعلاً عن طريق البريد في الميعاد المفروض وصولها فيه ما لم يثبت ما يخالف ذلك . فإذا لم تتخذ المؤسسة أو بان أمريكيان في أى وقت من الأوقات مكاتب لها في ج.ع.م. بالوصف السابق أو لم يقيس الاستدلال على هذه المكاتب فإن نشر الاخطار في الجريدة الرسمية للحكومة يعتبر إعلاناً صحيحاً قانوناً للمؤسسة ولبان أمريكيان نافذ المقبول بعد مضي أربعة وعشرين (٢٤) ساعة من تاريخ نشره

(المادة السادسة والثلاثون)

التنازل

(أ) لا يجوز للمؤسسة ولبان أمريكيان أن تنازلا إلى شخص أو إلى مؤسسة أو إلى شركة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية عن كل أو جزء من حقوقها أو مزاياها أو واجباتها أو التزاماتها المقررة بموجب هذه الاتفاقية بدون الموافقة الكتابية على ذلك من الحكومة، مع مراعاة أن المؤسسة أو بان أمريكيان أي منهما له

لأى سبب فإن نشر الإخطار في الجريدة الرسمية للحكومة يعتبر إعلاناً صحيحاً للمؤسسة وبأن امريكان . فإذا انتهت مهلة التسعين يوماً ولم يكن السبب قد أزيل أو صارت ملاحظاتة يجوز إلغاء هذه الإتفاقية في الحال بمرسوم أو قرار كما سبق ذكره ، على أنه إذا كان سبب الإلغاء أو التقييد في إزالة ذلك السبب أو ملاحظاته ناتجاً عن عمل قام به أحد الطرفين أو بسبب تخلفه عن القيام به فإن إلغاء الإتفاقية يصبح نافذاً بالنسبة إلى هذا الطرف وحده دون الطرف الآخر في هذه الإتفاقية .

(ج) لا يسمح للمؤسسة ولا لبان امريكان بنقل أى شئ من مساحة أى عقد تنمية صار الغاؤه تطبيقاً لأحكام هذه المادة قبل تسوية الاستحقاقات الواجب أدائها للحكومة .

(المادة الثامنة والثلاثون)

الملكيات الموجودة في مساحات عقد أو عقود التنمية عند إنقضاء أجل الإتفاقية .

(١) عند إنقضاء أجل عقد تنمية أو عقود تنمية بإنقضاء المدة أو بأي سبب آخر وبدون إخلال بأحكام المادة السادسة من هذه الإتفاقية ، تترك المؤسسة وبأن امريكان بحالة جيدة ، ومع مراعاة الاستهلاك العادي أو الاستهلاك نتيجة الاستعمال ، من الملكيات المنقولة والثابتة الموجودة في أى عقد تنمية أو عقود تنمية في وقت انتهاء الأجل ما يكون لازماً لصيانته وتشغيل أية آبار منتجة وفقاً لأصول وقواعد الصناعة المسالفة . وتمنح المؤسسة وبأن امريكان مهلة قدرها ستة (٦) أشهر بعد انتهاء هذا الأجل لتسطح في خلالها أن تنقل من المساحة كل الملكيات المنقولة التي لا تلزم للعرض المتقدم ذكره ، على أن يكون للحكومة الحق إذا شاعت في شراء هذه الملكيات حسب قيمتها الدفترية وقتئذ .

(ب) لا يجوز للمؤسسة ولا لبان امريكان في خلال الثلاث (٣) سنين الأخيرة من مدة أى عقد للتنمية أو أى امتداد له أن تتنازل إلى الغير أو تبيع له أو تتصرف على أى وجه في الفائض من الملكيات المنقولة أو الثابتة القائمة والموجودة في نطاق العقد إلا بعد إعطاء مصلحة الوفود مهلة قدرها خمسة وأربعون (٤٥) يوماً يكون لها فيها حق شراء هذه الملكيات بنفس الأسعار والشروط المقدمة من الغير إن وجد ، أو بقيمتها الدفترية وقتئذ إذا لم يكن لدى الطرفين عروض للبيع . فإذا لم تمارس مصلحة الوفود حقها

(المادة السابعة والثلاثون)

نقض الإتفاقية وسلطة الإلغاء

(١) يكون للحكومة الحق في إلغاء هذه الإتفاقية بالنسبة إلى بان امريكان بمرسوم أو بقرار في الأحوال الآتية :

١ - إذا قدمت عن علم إلى الحكومة أية بيانات غير صحيحة وكان لهذه البيانات اعتبار جوهري في إبرام هذه الإتفاقية .

٢ - إذا تخلفت عن دفع الإيجار أو الأتاوه المنصوص عليها في هذه الإتفاقية في خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ إستلامها لإخطاراً كتابياً من الحكومة تبين فيه هذا التخلف .

٣ - إذا تنازلت عن أى من مصالحها الناشئة عن هذه الإتفاقية بطريقة مخالفة للأحكام الواردة في المادة السادسة والثلاثون من هذه الإتفاقية .

٤ - إذا أشهر إفلاسها بحكم صادر من محكمة مختصة بهذا الشأن .

٥ - إذا لم تنفذ أى قرار نهائي صادر نتيجة لإجراءات قضائية تمت وفقاً لأحكام المادة الثمانية والأربعين من هذه الإتفاقية .

٦ - إذا استخرجت عمداً دون ترخيص من الحكومة أى معدن آخر غير البترول لا تسمح به هذه الإتفاقية ، وذلك مع إستثناء ما لا يمكن تجنب إستخراجه نتيجة للعمليات الجارية . يخضع هذه الإتفاقية وفقاً للأصول المعتمدة في صناعة البترول وفي هذه الحالة يجب إخطار مصلحة الوفود بأسرع ما يمكن .

٧ - إذا ارتكبت مخالفة مادية لهذه الإتفاقية أو لأحكام المفرة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ما لم تكن هذه الأحكام قد حلت محلها أحكام هذه الإتفاقية ونص عليها بصفة خاصة في القانون المرخص بمقتضى هذه الإتفاقية . وينفذ هذا الإلغاء دون إخلال بأية حقوق تكون للحكومة قد اكتسبتها تجاه بان امريكان بموجب الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية ، كما أنه في حالة هذا الإلغاء يكون لبان امريكان الحق في أن تنقل كل ملكياتها الخاصة من نطاق الإستياز .

(ب) إذا رأت الحكومة أن هناك سبباً قائماً للإلغاء هذه الإتفاقية (وذلك غير سبب القوة القاهرة المشار إليه في المادة ٤٠ من هذه الإتفاقية) فيجب على الحكومة أن ترسل إلى المؤسسة وبأن امريكان إخطاراً كتابياً لملاحظة وإزالة هذا السبب في خلال تسعين (٩٠) يوماً . ولكن إذا استحال تسليم الإخطار

(المادة الأربعون)

القوة القاهرة

(١) عدم الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية أو التأخير في الوفاء بها من جانب المؤسسة وبنان أمريكيان أو من جانب أحدهما يقبل عندما ، وبلى الحد الذي يكون فيه عدم الوفاء أو التأخير ناشئا عن قوة قاهرة . والمدة التي استغرقتها عدم الوفاء أو التأخير مع المدة التي قد تكون ضرورية لاصلاح أى ضرر نشأ خلال هذه المدة تضافان إلى المدة المقررة في هذه الاتفاقية للوفاء بهذا الالتزام والوفاء بأى التزام آخر يترتب عليه وإلى أجل هذه الاتفاقية .

(ب) يقصد بعبارة "القوة القاهرة" في هذه المادة الأربعين أى أمر أو تنظيم أو توجيه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (أو من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى بان أمريكيان) سواء كانت دائرة في شكل قانون أو أى شكل آخر أو ما يحدث قضاء وقدر أو تمرد وعصيان أو إخلال الجماعات بالأمن والنظام أو قيام الحرب أو حدوث الأضرار أو الاضطرابات العمالية أو شوب الحريق أو الفيضان أو أى سبب آخر ليس في وسع المؤسسة وبنان أمريكيان معاً أو كل على أنفراد السيطرة عليه سواء أكان في طبيعته مائلا أم مغايرا لما ذكر به عليه .

(ج) مع عدم الإخلال بما تقدم ذكره ، وبالمخصص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية ، لا تتحمل الحكومة أية مسؤولية كانت تجاه المؤسسة وبنان أمريكيان ، معاً أو تجزأة أى منها بسبب أى تلف أو قيود أو خسارة تنتج عن حالة القوة القاهرة المشار إليها فيما عدا حالة القوة القاهرة التي يكون سببها أمر أو تنظيم أو توجيه صادر من حكومة ك.ع.م .

(المادة الحادية والأربعون)

المساهمة في الصناعات البترولية

عندما ترى المؤسسة وبنان أمريكيان أن إنشاء مصانع بترولية أو لمعالجة البترول أو تصنيعه قد أصبح أمرا مرغوبا فيه فإنهما يدرسان مشروع إنشائه وتكون شركة أو مؤسسة منفصلة للقيام بهذا الإنشاء متى تم الاتفاق بين المؤسسة وبنان أمريكيان على البدء في تنفيذ المشروع

(المادة الثانية والأربعون)

المنازعات والتحكيم

(١) أى نزاع ينشأ بين الحكومة والطرفين يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها يحال إلى محاكم الجمهورية العربية المتحدة المختصة قضائيا للفصل فيه .

في الشراء خلال الخمسة وأربعين يوما أو تحتل من هذا الحق كتابة قبل انقضاء هذه المدة تكون للمؤسسة وبنان أمريكيان الحرية الكاملة في رفع هذه المشتريات أو التصرف فيها .

(ج) تطبيق احكام هذه المادة الثامنة والثلاثين على المشتريات التي يقتصر استعمالها على العقود التي أو شئت مدتها على الانتهاء على النحو سالف الذكر ، وإذا كان هناك عدد من العقود تنتمى مدتها في آجال متفاوتة وزعت المشتريات توزيعا عادلا بينها لتحديد ما سيؤول منها إلى الحكومة .

(المادة التاسعة والثلاثون)

حق كل من المؤسسة وبنان أمريكيان في التخلي

(١) يجوز لكل من المؤسسة وبنان أمريكيان مجتمعين أو لاي منهما في أى وقت كان التخلي عن حقوقهما ومصالحهما أو حق أحدهما ومصالحه في أى عند تسمية أو عقود تسمية أو من جزء أو أجزاء من تلك الحقوق والمصالح بشرط أن يكون كلاهما أو أحدهما ، على حسب الأحوال ، قد أخطرت الحكومة كتابة برغبته في التخلي قبل التاريخ الذي يريد التخلي فيه بسنة واحدة (١) على الأقل . وهذا التخلي بدون إخلال بما يكون قد ترتب للحكومة من حقوق قبل المؤسسة وبنان أمريكيان معاً أو أى منهما على أنفراد بموجب هذه الاتفاقية لغاية تاريخ التخلي .

(ب) إذا حدث (١) في خلال فترة الأخطار المنصوص عليها في الفقرة "أ" السابقة لخاصة بالتخلي عن عقد أو عقود تسمية ، أو (٢) في خلال الثلاث (٣) سنوات الأخيرة من هذه الاتفاقية في حالة ما إذا كانت المؤسسة وبنان أمريكيان أو أحدهما لا ترغب في تجديد مثل هذا العقد وفقا لما هو منصوص في المادة الثالثة والثلاثين من هذه الاتفاقية ، أو (٣) في خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الامتداد أو التجديد ، أن قررت المؤسسة وبنان أمريكيان وأقررت الحكومة ضرورة إبدال معدات حقل الزيت لاستمرار العمليات وفقا لهذه الاتفاقية بكيفية ، وكان مثل هذا الإبدال قد تم الاتفاق عليه من جانب هذا الطرف أو الأطراف ، فإن تكاليف ومصروفات إبدال المعدات تنقسم بين المؤسسة وبنان أمريكيان معاً في جانب ، وبين الحكومة في الجانب الآخر ، وتتحمل كل من المؤسسة وبنان أمريكيان فقط تلك النسبة من هذه التكاليف والمصروفات المقابلة للدة الباقية لحقهم في الاحتفاظ بعقد التنصية أو بعقود التنصية بعد تركيب تلك المعدات المبدلة إلى المدة المقدره لبقاء مثل هذه المعدات المبدلة صالحه للاستعمال وفقا لما هو وارد في الملحق "د" .

من نسبة الانتفاع المقرر بموجب هذه الاتفاقية تقوم على أساس أنهما حائزان على المشاع وأن هذه الاتفاقية لا يجوز تفسيرها على أنها تؤدي إلى قيام شركة أشخاص أو شركة مساهمة أو شركة تعدين أو أى نوع آخر من أنواع المشاركة .

(ب) تكون بان أمريكان خاضعة لقوانين الولاية التي تأسست بها فيما يتعلق بكيانها القانوني أو تأسيسها وتنظيمها وعقد تأسيسها ولائحتها الأساسية وملكية أسهم رأسمالها وإدارة أعمالها وحقوق ملكياتها وقد اتخذت مركزها الرئيسي في مدينة ويلستون بمقاطعة نيوكاسل بولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية، وستقوم بتنفيذ هذه الاتفاقية عن طريق فرع لها مسجل في الجمهورية العربية المتحدة، وأسهم رأس مال الشركة الموجودة بأكملها في الخارج لا يجوز تداولها في ج.ع.م ولا يجوز تقديمها للاكتتاب العام وتعفى بان أمريكان من تطبيق أحكام المادة ٨٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

(ج) تضمن الحكومة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية أنه في كل سنة من سنوات أجلها سيكون لبان أمريكان الحق بمقتضى هذه الاتفاقية في أن تسلم وتحصل وتحفظ في الخارج ، مغبيا من أية ضريبة يفرضها قانون قائم أو ضريبة تفرض مستقبلا ومن أى رسم أو التزام آخر أو التزام بالدفع تنطبقه ج.ع.م. مبلغا يعادل خمسين في المائة (١.٥٠) من صافي أرباحها .

(المادة الرابعة والأربعون)

المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محليا

١ - يجب على المؤسسة وبان أمريكان والقائم بالعمليات نيابة عنهما وعلى مقاوليهم مراعاة ما يأتي :

(١) اعطاء الأولوية للمقاولين المحليين مادامت أسعارهم ودرجة أدائهم متفائلة مع الأسعار ودرجة الأداء السائدة دوليا . وعلى أية حال فإن جابكو عندما تكون خاضعة لنص الجملة السابقة فأنها تستثنى من أحكام القرار ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

(٢) اعطاء الأفضلية للمواد المصنوعة محليا وكذا المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية حينما يكون استيرادها مقيدا قانونا ، ومع ذلك يجوز استيراد هذه المواد لأغراض العمليات التجارية بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كانت آتية من المواد المصنوعة محليا تسليم مخازن القائم بالعمليات تزيد بأكثر من عشرة في المائة (١٠٪) عن آتية المواد المستوردة تسليم مخازن القائم بالمعدات .

(ب) أى نزاع ينشأ بين بان أمريكان والمؤسسة يحال الى التحكيم ، ولأى من الطرفين أن يطالب بالتحكيم بإخطار الطرف الآخر بأنه يرغب في إحالة النزاع الى التحكيم وأن هذا الطرف (ويشار إليه هنا بالطرف الأول) قد عين محكما يجب أن يسميه في الأخطار المذكور ، وعلى الطرف الآخر (ويشار إليه هنا بالطرف الثاني) أن يخطر الطرف الأول كتابة وفي خلال خمسة عشر (١٥) يوما بالمحكم الذى اختاره هو أيضا ، وإذا لم يتم الطرف الثاني بتعيين محكمة كما ذكر آنفا فإن للطرف الأول الحق في أن يتقدم الى محكمة التحكيم التابعة للفرقة التجارية الدولية طالبا تعيين محكم ثان وعلى المحكمين الاثنين أن يتخارا محكما ثالثا في خلال ثلاثين (٣٠) يوما ، فإذا أخفقا في ذلك كان لمحكمة التحكيم التابعة للفرقة التجارية الدولية ، بناء على طلب أى من الطرفين ، أن تعين الحكم الثالث .

١ - يشترط في الحكم الثالث أن يكون من مواطني دولة غير الجمهورية العربية المتحدة وغير الولايات المتحدة الأمريكية ويكون لهذه الدولة علاقات دبلوماسية مع كل من ج.ع.م. وللولايات المتحدة الأمريكية كما يشترط أن لا يكون للحكم الثالث مصالح اقتصادية في أعمال البترول وأن لا تكون له أية صلة بأى طرف من الأطراف وللمحكمن أن يبينوا طريقة السير في دعوى التحكيم ويصدر قرارهم بالأغلبية ويكون نهائيا وتعد جلسات التحكيم في مدينة استوكهولم بالسويد .

(ج) يقيم موقع هذه الاتفاقية العلاقات بينهم فيما يتعلق بهذه الاتفاقية على أسس من حسن الثقة وسلامة القصد وبالنسبة لاختلاف جنسية الأطراف فإن هذه الاتفاقية يجرى تنفيذها وتفسيرها وفقا للمبادئ القانونية المشتركة في الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفي حالة عدم وجود هذه المبادئ المشتركة يكون طبقا للمبادئ القانونية المتعارف عليها في الشعوب المتحضرة عموما بما في ذلك المبادئ القانونية التي طبقها المحاكم الدولية .

(المادة الثالثة والأربعون)

الوضع القانوني للطرفين

(١) الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالمؤسسة وبان أمريكان والواردة في هذه الاتفاقية تعتبر متفرقة وليست مشتركة ولا جماعية وذلك على اعتبار أن الغرض الصريح والقصد الواضح للطرفين المذكورين هو أن ملكية كل منهما لما يخصه

٢٩°٣٦'٣٠" وخط الطول الشرق ٣٦°٣٠' (٢٢٢٠) ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "م" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٩°٣٥'٢٥,٦٩٤ وخط الطول الشرق ٣٦°٢٤'٣٨,٢٦٦ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ن" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٦°٤٥'٣٦,٨٢ وخط الطول الشرق ٣٢°٢٩'١٩,٥١ ومن ثم في خط مستقيم متعامد مع الخط "م ن" إلى النقطة "س" الواقعة عند تقاطع هذا العمود مع خط المياه العالية لشاطئ خليج السويس عند خط العرض الشمالى ٢٩°٤٦'٣٧ وخط الطول الشرق ٣٢°٣٥'٢٤ تقريباً ومن ثم متبعاً خط المياه العالية لشاطئ الخليج إلى النقطة "ع" الواقعة عند تقاطع خط العرض الشمالى ٢٩°٥٢'٠٠ مع خط المياه العالية لشاطئ الخليج عند خط الطول الشرق ٣٢°٣٠'١٨ تقريباً ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ف" الواقعة عند تقاطع خط العرض الشمالى ٢٩°٤٩'٣٠ مع خط المياه العالية لشاطئ الشرق لخليج السويس عند خط الطول الشرق ٣٢°٣٦'٣٠ تقريباً، ثم يتابع خط المياه العالية متجهاً للجنوب الشرق إلى النقطة "ص" الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية مع الخط المستقيم الممتد بين نقطة عبر الشاطئ على الأعدائى ٧٦٨١٤٨,٥١ شمالاً والأعدائى ٧٧٧٦٥٠,٢٧ شرقاً ونقطة على اليابسة تقع على الأعدائى ٧٧٧٦٥٠,٢٧ شمالاً والأعدائى ٧٧٨٣٤٨,٣٥ شرقاً، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ق" الواقعة عند الأعدائى ٧٦٨١٤٨,٥١ شمالاً والأعدائى ٧٦٩٤٥٤,٧٥ شرقاً، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "و" الواقعة على الأعدائى ٧٥٦٤٨٨,٢١ شمالاً والأعدائى ٧٧٤٨٤٨,٨٧ شرقاً، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ش" الواقعة على الأعدائى ٧٤٤٥٠٨,٦٨ شمالاً والأعدائى ٧٨٣٨٨٦,٠٩ شرقاً، ومن ثم في خط مستقيم متعامد مع الخط "ر ش" إلى النقطة "ت" الواقعة عند تقاطع هذا العمود مع خط المياه العالية لشاطئ الشرق لخليج السويس، ثم يتبع خط المياه العالية لشاطئ الخليج إلى النقطة "ث" الواقعة حيث يتقاطع خط المياه العالية مع الحد الشمالى الغربى لنطاق امتياز الشركة الشرقية للبتروك رقم ٤٣ عند خط العرض الشمالى ٢٩°٥٥'٣٠ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٤'٢٠ تقريباً، ومن ثم خط مستقيم إلى النقطة "خ" الواقعة عند خط العرض الشمالى ٢٩°٤٩'٨٤ وخط الطول الشرق ٣٣°٠١'٢١,١٣، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ذ" الواقعة عند خط العرض الشمالى ٢٨°٥٩'٥٦,٣٥ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٤'٣٢,٦١، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ض" الواقعة عند خط العرض الشمالى ٢٨°٥٨'٣٥,٥٧ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٣'٣٠,٦٣، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ا" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٥٧'٣٥,٤٩ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٥'١١,٨٩، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة

"ب" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٥٤'١٩,٠٢ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٢'٤١,٢٥، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ج" الواقعة عند تقاطع الحد الجنوبى الغربى لترخيص الاستغلال رقم ١١ الخاص بالجمية التعاونية للبتروك مع خط المياه العالية لشاطئ الشرق لخليج السويس عند الأعدائى ٦٨١٣٤٠,٠٠ شمالاً والأعدائى ٨٢٨٣٨٠,٠٠ شرقاً تقريباً، (الخط الذى يصل بين النقطتين خ / ذ / ض / ا، ب، ج) مطبق على الحدود عبر الشاطئ للقطاعات ٣، ٤، ٥، ٦ للشركة الشرقية للبتروك والقطاعات ١٠، ١١ للجمية التعاونية للبتروك) ومن ثم يتابع لشاطئ الشرق لخليج السويس إلى النقطة "د" الواقعة عند تقاطع الحد الشمالى الغربى لمنطقة الامتياز رقم ٤ الخاص بالجمية التعاونية للبتروك (فيران) مع خط المياه العالية لشاطئ الشرق لخليج السويس، أو عند خط العرض الشمالى ٢٨°٤٤'٣٠ وخط الطول الشرق ٣٣°١٣'٣٤ تقريباً، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "هـ" عند خط العرض الشمالى ٢٨°٤٣'٤١,٠٤ وخط الطول الشرق ٣٣°١١'٤٩,٣٤ والتي تنطبق على الركن الشمالى الغربى لمنطقة الامتياز رقم ٤ الخاص بالجمية التعاونية للبتروك، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "و" الواقعة عند تقاطع الحد الجنوبى الغربى من منطقة الامتياز رقم ٤ الخاص بالجمية التعاونية للبتروك مع خط المياه العالية لشاطئ خليج السويس أو عند خط العرض الشمالى ٢٨°٤٣'٢٠ وخط الطول الشرق ٣٣°١٢'٢٥ تقريباً، ومن ثم يتابع خط المياه العالية لشاطئ الشرق لخليج السويس إلى النقطة "ز" الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية مع الحد الشمالى الشرقى لترخيص الاستغلال رقم ٦ الخاص بالجمية التعاونية للبتروك، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ح" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٤١'١٣,٦٢ وخط الطول الشرق ٣٣°١٠'٤٢,٣٥، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ط" الواقعة عند خط العرض الشمالى ٢٨°٣٩'٤٦,٢ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٩'٣٥,٣٦، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ي" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٣٩'٢٢,٥٧ وخط الطول الشرق ٣٣°١٠'١٥,٥١، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ك" الواقعة عند خط العرض الشمالى ٢٨°٣٨'٤٢,٤٨ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٩'٤٤,١١، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ل" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٤١'٢٥,٩٨ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٥'٠٩,٥٢، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "م" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٣٧'٣٧,٠٧ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٢'١٤,٥٢، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ن" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٣٦'١٥,٤ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٤'٣١,٨، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "س" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٨°٣٥'٠٥,٥ وخط الطول الشرق ٣٣°٠٣'٣٨,٣٩، ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ع"

العرض الشمالى ٥٦,١٦ ° ٢٨ ° ٠٠ وخط الطول الشرقى ١٥,٥٦ ° ٣٧ ° ٣٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (ب) الواقعة على خط العرض الشمالى ٤٦,٢٤ ° ٢٧ ° ٥٣ وخط الطول الشرقى ٣٣,٨٧ ° ٤١ ° ٣٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (ج) الواقعة على خط العرض الشمالى ١٠,٢٦ ° ٢٧ ° ٥٥ وخط الطول الشرقى ٣١,٣٧ ° ٤٤ ° ٣٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (د) الواقعة على خط العرض الشمالى ٤٦,٨٩ ° ٢٧ ° ٥٢ وخط الطول الشرقى ٥٧,٣٠ ° ٤٥ ° ٣٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (هـ) الواقعة على الاحداثى ٥٧٩,٣٩٨,٩٧ شمالا والاحداثى ٨٨٩٧٨٤,٢٦ شرقا ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (و) الواقعة على الاحداثى ٥٦١٩٢٠,٥٨ شمالا والاحداثى ٨٩٩٦٨٣,٣٢ شرقا ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (ز) الواقعة على الاحداثى ٥٦٤ ٣٩٥,٣٥ شمالا والاحداثى ٠٢٧,٩٢ شرقا ومن ثم من في خط مستقيم إلى النقطة (ح) الواقعة على خط العرض الشمالى ٣٥,٥٧ ° ٤٥ ° ٢٧ وخط الطول الشرقى ٣٥,٥٢ ° ٣٤ ° ٠٠ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (ط) الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية للشاطئ الشرقى لخليج السويس مع امتداد الحد الجنوبي الشرقى لمنطقة الامتياز رقم ١٣ الخاص بالشركة الشرقية للبتروول ؛ ومن ثم يتابع خط المياه العالية لخليج السويس إلى النقطة (أ) (نقطة الابتداء) عند رأس مجد ؛ وهذه المنطقة مشار إليها في هذه الاتفاقية "بنطاق الامتياز".

الملحق "ج"

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤

رقمنا ١٣

خطاب ضمان رقم أ / ١٦٢٦٩ / ٣٤٧٣٨١

حكومة الجمهورية العربية المتحدة - القاهرة :

بالإشارة إلى خطابا بتاريخ اليوم نقشرف بأن نورد فيما يلي نص خطاب الضمان الذى طلب اليه مناسلتنا تشير ماها تان بنك نيويورك . إصداره لصالحكم :

الموقع أدناه البنك الأهلى المصرى بالقاهرة بوصفه ضامنا بضمن بمقتضى هذا للحكومة وإلى حد (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أداء شركة "بان أمريكان للزيت . مصر" (المعبر عنها فيما بعد بلفظ "بان أمريكان") التزامها بالاتفاق المطلوب أداءه لعمليات البحث بمقتضى الفقرة أ (١) من المادة السادسة من اتفاقية

الواقعة على خط العرض الشمالى ٤٣,٨ ° ٣٣ ° ٢٨ ، وخط الطول الشرقى ٥٥,٦٢ ° ٣٣ ° ٠٥ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ب" الواقعة على خط العرض الشمالى ٢٠,٤٢ ° ٣٥ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٠٩,٧١ ° ٣٣ ° ٠٧ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ص" الواقعة على خط العرض الشمالى ٥٨,٥٥ ° ٣١ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٤٨,٢٥ ° ٣٢ ° ١٢ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ق" الواقعة على خط العرض الشمالى ١٩,١٣ ° ٣٣ ° ٢٨ ، وخط الطول الشرقى ٤٩,٩٥ ° ٣٣ ° ١٣ ، والتي تنطبق على الركن الشمالى الغربى لترخيص الاستغلال رقم ١٢ الخاص بالجمعية التعاونية للبتروول ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ر" الواقعة على خط العرض الشمالى ١٥,٤٤ ° ٣٢ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٣٦,٦٠ ° ٣٣ ° ١٥ ، والتي تنطبق على الركن الجنوبى الشرقى لتصريح الاستغلال رقم ١٣ الخاص بالجمعية التعاونية للبتروول ؛ ومن ثم في خط مستقيم مطابق للحد الجنوبى الشرقى لقضاع الجمعية التعاونية للبتروول رقم ١٣ إلى النقطة "ش" التي هي نقطة تقاطع هذا الحد مع خط المياه العالية للشاطئ الشرقى لخليج السويس عند خط العرض الشمالى ٣٠ ° ٣٢ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٣٠ ° ٣٣ ° ١٥ تقريبا (الخط الذى يصل بين النقطتين ح / ط / اى / ك / ل / م / ن / س / ع / ف / ص / ق / ر / ش منطبق على الحدود عبر الشاطئ لترخيص الاستغلال رقم ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ الخاصة بالجمعية التعاونية للبتروول وتراخيص الاستغلال رقم ١٤ ، ١٥ الخاصة بالشركة الشرقية للبتروول) ؛ ومن ثم يتابع خط المياه العالية إلى النقطة "ت" الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية مع الحد الشمالى الغربى لمنطقة امتياز الشركة الشرقية للبتروول رقم ٧ عند خط العرض الشمالى ٣٦ ° ٢١ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٣٠ ° ٢٦ ° ٣٣ تقريبا ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ث" الواقعة على خط العرض الشمالى ٥٨,٥٢ ° ١٩ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٤٩,١٩ ° ٢١ ° ٣٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "خ" الواقعة على خط العرض الشمالى ٥٦,٩٩ ° ١٥ ° ٢٨ ، وخط الطول الشرقى ٣٧,٥٢ ° ٢٣ ° ٢٣ ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة "ذ" الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية لخليج مع امتداد الحد الجنوبى الشرقى لمنطقة الامتياز رقم ٧ للشركة الشرقية للبتروول ، عند خط العرض الشمالى ٢٣ ° ١٨ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ٣٩ ° ٣٠ ° ٣٣ ، تقريبا (الخط الذى يصل بين النقطتين ث / ت / ح / خ / ذ منطبق على الحد عبر الشاطئ لمنطقة الامتياز رقم ٧ للشركة الشرقية للبتروول) ؛ ومن ثم يتابع خط المياه العالية للشاطئ الشرقى لخليج إلى النقطة "ض" الواقعة عند تقاطع خط المياه العالية والحد الشمالى الغربى لمنطقة الامتياز رقم ٨ للشركة الشرقية للبتروول عند خط العرض الشمالى ٢٤ ° ٠٣ ° ٢٨ وخط الطول الشرقى ١٢ ° ٤٤ ° ٣٣ تقريبا ؛ ومن ثم في خط مستقيم إلى النقطة (آ) الواقعة على خط

للزيت . مصر والمؤسسة المصرية العامة للبتروكيمياويات أن عقد امتياز البترول بين شركة بان أمريكان للزيت . مصر وحكومة ج . ع . م . والمؤسسة المصرية العامة للبتروكيمياويات قد أصبح نافذ المفعول طبقا للنصوص الواردة به . فاذا لم تتلق هذا الإخطار في موعد غايته ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ فإن خطاب الضمان يعتبر لاغيا تلقائيا .

وقرر أننا بإصدار هذا الضمان لم تعد الحد المصرح لنا به من وزارة الاقتصاد بموجب كتابها رقم ١٥٠ - ١ / ٦ م ١٧٦ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ لإصدار خطابات الضمان .

الرجاء إعادة خطاب الضمان هذا إلينا عند انتهاء المدة للإلغاء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

عن البنك الأهلي المصري
رئيس خطابات الضمان - المدير المساعد

الملحق « د »

النظام المحاسبي

(المادة الأولى)

أحكام عامة

١ - تعريفات .

(١) تطبيق التعريفات الواردة في المادة الأولى من اتفاقية امتياز البترول على هذا النظام المحاسبي ويكون لها نفس المعنى - بعض الاصلاحات المحاسبية المستعملة في هذا الملحق لها التعريفات الآتية :

١ - " الاتفاقية المذكورة " تعنى اتفاقية امتياز البترول التي يعتبر هذا الملحق جزءا منها .

٢ - " غير القائم بالعمليات " تعنى أطراف هذه الاتفاقية المذكورة هذا المعنى قائما بالعمليات .

٣ - " الممتلكات المشتركة " تعنى نطاق الامتياز موضوع هذه الاتفاقية أو أي جزء منه تشمل هذه الاتفاقية .

(المادة الثانية)

البحث في قطاعات الامتياز التي لم تتم :

وفقا لأحكام الاتفاقية المذكورة فإن بان أمريكان بوصفها القائم بالعمليات في مرحلة البحث تتحمل وتدفع وحدها التكاليف والمصروفات التالية ويكون لها الحق في احتسابها مقابل التزامات البحث :

الامتياز البترولي (المشار إليها فيما يلي بكلمة " الاتفاقية ") التي تشمل مساحة خليج السويس والمقودة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمؤسسة المصرية العامة للبتروكيمياويات . وبان أمريكان والمؤرخة في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ والمصدق عليها بملقضى القرار الجمهوري رقم ٥٨ بتاريخ سنة ١٩٦٤ وهذه العشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تنفقها بان أمريكان أثناء السنتين الأوليين التاليتين لتاريخ نفاذ الاتفاقية ويشترط مع ذلك أن أي رصيد يتبقى من تلك العشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ولا يكون قد انفق عند نهاية فترة السنتين المذكورتين فإنه يجب انفاقه أثناء السنة الثالثة من الاتفاقية (إذا لم تكن بان أمريكان قد زاولت حق التخلل المنصوص عليه في المادة السادسة (ب) من الاتفاقية) . ومن المفهوم أن جميع النفقات التي تنفقها بان أمريكان خلال تلك السنة الثالثة سوف تضاف إلى التزام بان أمريكان بأن تنفق الرصيد المتبقى من تلك العشرة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم انفاق ذلك المبلغ بأكمله ومن المفهوم أن هذه الضمانة وأن مسؤولية الضامن الموقع أدناه سوف تخفص عند نهاية كل ثلاثة أشهر تقويمية أثناء مدة انفاق العشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار المبلغ الذي تم انفاقه بمعرفة بان أمريكان في سبيل عمليات البحث خلال كل فترة مقدارها الثلاثة أشهر المشار إليها

وكل تخفيض مما ذكر بعالية يتم اجراءه بمقتضى اقرار كتابي مشترك صادر أن المؤسسة المصرية العامة للبتروكيمياويات وبان أمريكان وفي حالة أية مطالبة من الحكومة نتيجة عدم قيام بان أمريكان بالوفاء بأي من تلك الالتزامات فلا تقع على الضامن الموقع أدناه مسؤولية الدفع للحكومة إلا إذا أقرت المؤسسة المصرية العامة للبتروكيمياويات هذه المسؤولية بمقتضى إقرار كتابي منها يوضح فيه المبلغ المستحق بمقتضى هذه الاتفاقية .

هذه الضمانة تبقى مفعولها في الخامس عشر من أبريل سنة ألف وتسعمائة سبعة وستين .

ونحن نعزيز ما جاء به :

وعلى ذلك فإن أية مطالبة في هذا الشأن يجب أن تصلنا في ميعاد غايته ١٥ أبريل سنة ١٩٦٧ مصحوبة بإقرار كتابي يتضمن أن شركة بان أمريكان للزيت . مصر لم تتم بتنفيذ التزاماتها الخاصة بالاتفاق على عمليات البحث المشار إليها في خطاب الضمان ومينا به المبالغ التي لم تنفقها بان أمريكان المذكورة .

ولن يصبح خطاب الضمان هذا نافذ المفعول قبل أن تتلقى في ميعاد أقصاه ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ إخطارا كتابيا من شركة بان أمريكان

أما فيما يخص العاملين من موظفي الجمهورية العربية المتحدة فتكون على أساس "متى وكيفما دفتت". يحمل القائم بالعمليات مكافآت إنهاء الخدمة على نفقات أعمال البحث على أساس فئة محددة تطبق على الأجور المبتنة يكسف المرتبات بحيث تعادل مبلغا مساويا للمد الأقصى للالتزام بدفع مكافآت إنهاء الخدمة التي يجب أن يدفعها القائم بالعمليات بمقتضى قانون العمل بالجمهورية العربية المتحدة .

٤ - المواد :

المواد والمعدات والإمدادات التي يشتريها أو يوردها بهذا الوصف القائم بالعمليات .

٥ - النقل :

تقل الموظفين والمعدات والمواد والإمدادات اللازمة لمزاولة أوجه نشاط البحث . ويدخل في تكاليف نقل الموظفين مصاريف سفر الموظفين ومواصلاتهم من وإلى المكان الأصلي للموظفين عند الاستخدام وعند الفصل والأجازات . ومصروفات سفر الموظفين وعائلاتهم التي أقيمت نتيجة للنقل من مكان إلى آخر .

٦ - الخدمات :

(أ) الخدمات الخارجية :
تكاليف المستشارين وعقود الخدمات والمنافع التي يحصل عليها من الغير .
(ب) استعمال معدات وتسهيلات القائم بالعمليات وفقا لما هو وارد في الفقرة ٤ من المادة الثالثة من هذا الملحق .

٧ - التلفيات والخسائر :

جميع التكاليف المصروفات اللازمة لأبدال أو لإصلاح التلفيات أو الخسائر التي تنتج عن الحريق أو الفيضان أو العواصف أو السرقة أو الحوادث أو أي سبب آخر لا يتيسر للقائم بالعمليات أن يدركه بما يبذله من عناية معقولة - وعلى القائم بالعمليات، في أقرب وقت مستطاع عمليا أن يخطر غير القائم بالعمليات كتابة بما وقع من خسائر وتلفيات بعد أن يقسم القائم بالعمليات تقريرا بما حدث .

٨ - التأمين والمطالبات :

تكاليف التأمين ضد المسؤولية عن الإضرار بالغير وبالممتلكات وصير ذلك من التأمين ضد مسؤولية القائم بالعمليات والأطراف الأخرى أو أي طرف واحد منهم قبل الموظفين أو الغير أو أي منهما حسبما تتطلبه القوانين والأوامر واللوائح الصادرة من حكومة ج.ع.م أو حسبما يتفق عليه

١ - الضرائب وحقوق السطح :

أية ضريبة وأية تكاليف مباشرة أو إحداهما الناتجة عن تملك أو تجديد أو تنازل عن حقوق السطح التي تم الحصول عليها وظلت سارية المفعول لصالح الممتلكات المشتركة .

٢ - العلة :

(١) مرتبات وأجور موظفي القائم بالعمليات الذين يستخدمون بطريقة مباشرة في الممتلكات المشتركة في أعمال البحث، ويدخل ضمن ذلك المرتبات والأجور التي تدفع للجيولوجيين وغيرهم من الموظفين المبتئين بصفة مؤقتة ويستخدمون بطريقة مباشرة في أوجه النشاط الخاص بالبحث .

(ب) ما يتكافئه القائم بالعمليات في مقابل أيام العطلة والأجازات والمرضى والتعويضات عند العجز عن العمل وبديل الإقامة والإسكان وبديل السفر والمنح وغير ذلك من البدلات التي جرى بها الصرف والمرتبطة بالمرتبات والأجور التي تحمل تطبيقا للفقرة الجزئية (٢ - ١) والفقرة (٩) والفقرة الجزئية (١١ - ١) من هذه المادة الثانية . التكاليف المذكورة في هذه الفقرة الجزئية (٢ - ب) ستكون بنسبة خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من مبلغ المرتبات والأجور التي تحمل طبقا للفقرة الجزئية (٢ - ١) والفقرة (٩) والفقرة الجزئية (١١ - ١) من هذه المادة الثانية وذلك بالنسبة لموظفي بان أمريكان الأمريكيين وأما فيما يخص العاملين من مواطني الجمهوريات العربية المتحدة فتكون على أساس "متى وكيفما دفتت" .

(ج) قيمة الصفقات أو الاشتراكات التي تدفع بمقتضى ما تعرضه السلطات الحكومية على عمالة القائم بالعمليات والمرتبطة بالمرتبات والأجور المنصوص عليها في الفقرة الجزئية (٢ - ١) و (٢ - ب) والفقرة (٩) والفقرة الجزئية (١١ - ١) من هذه المادة الثانية .

٣ - مزايا العاملين :

ما يتكافئه القائم بالعمليات في سبيل النظم القائمة للتأمين الجماعي على حياة العاملين وللملاج بالمستشفيات والمعاشات والتقاعد وشراء الأسهم وللاذخار وما شابه ذلك في طبيعته من المزايا . التكاليف الواردة في هذه الفقرة الثالثة ستكون بنسبة ١٢٪ من مبلغ المرتبات والأجور التي تحمل طبقا للفقرة الجزئية (٢ - ١) والفقرة (٩) والفقرة الجزئية (١١ - ١) من هذه المادة الثانية وذلك بالنسبة لموظفي بان أمريكان الأمريكيين،

- (١) التنفيذ - وقت الموظفين المتخذين .
 (٢) الخزائن - المشاكل المالية ومشاكل تحويل النقد .
 (٣) المشتريات - الحصول على المواد والمعدات والإمدادات .
 (٤) الإدارة الدولية - الإدارة والاستشارات والرقابة المتعلقة بالمشروعات بأكملها .

(٥) إدارات أخرى كالتأهيلية ومراقبة الحسابات والهندسة التي تساهم بوقتها ومعلوماتها وخبرتها في العمليات .

١٢ - أية نفقات أخرى يتحملها القائم بالعمليات لإجراء البحث الضروري السلم في الممتلكات المشتركة في ج.ع.م بخلاف النفقات التي شملتها وتناولتها الأحكام السابق ذكرها في هذه المادة الثانية .

١٣ - أحكام عامة :

(أ) تقارير عن النشاط :

يقدم القائم بالعمليات إلى الغير قائم بالعمليات في خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوما من نهاية كل ربع سنة تقريرا يبين فيه كافة القيود المدينة والدائنة لأوجه نشاط البحث ملخصه بأبوابها تبويبها مناسباً دالا على طبيعتها ومؤيدا بالدليل المحاسبي الصحيح الوارد بدليل الحسابات المتفق عليه توضع المستندات المؤيدة لهذه الحسابات تحت تصرف المؤسسة للفحص في جميع أوقات العمل الرسمية .

(ب) التسويات :

كل التقارير والكشوف المقدمة من القائم بالعمليات إلى الغير قائم بالعمليات تعتبر بصفة قاطعة حقيقية وصحيحة بعد ثلاثة (٣) أشهر تالية لاستلام التقرير قائم بالعمليات لكل تقرير ما لم يقدم اعتراضا كتابيا بشأنها في خلال هذه الأشهر الثلاث . تخلف للغير قائم بالعمليات عن تقديم الاعتراض الكتابي على القائم بالعمليات لإجراء التسويات خلال هذه الفترة يترتب عليه اعتبارها صحيحة وحائلا دون تقديم أي اعتراض عليها بعد ذلك .

(ج) تحويل العملة :

يملك القائم بالعمليات دفاتره في ج.ع.م. بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية . جميع النفقات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحمل على أوجه نشاط البحث تقيد بنفس المبلغ المنصرف . جميع النفقات بالجنهات المصرية تترجم إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي المصري في اليوم

الأطراف ويقيد القائم بالعمليات كافة المبالغ أو الترميمات المحصلة نتيجة لهذه التأمينات أو المطالبات خصما من حساب مصاريف البحث . أما في حالة عدم وجود تأمين فجميع النفقات الفعلية التي يتحملها ويدفعها القائم بالعمليات في تموية كل أو بعض الحسابات والمطالبات والتلفيات والأحكام القضائية وغير ذلك من المصروفات بما فيها الخدمات القانونية

٩ - مصروفات منطقة العمل والمسكر :

المصروفات العامة للمسكر والتسهيلات مثل مخازن منطقة العمل وشبكات المياه وشبكات الطرق ومرتبات ومصروفات الموظفين المشرفين على الحقل وكتبة الحقل والمساعدين وغيرهم من الموظفين العاملين بصفه عامه في منطقة العمل الذين يخدمون الممتلكات المشتركة والتي لا يمكن تخصيصها بطريقة سليمة لمساحة بحث معينة وجميع المصروفات العمومية الأخرى لمنطقة العمل .

١٠ - تطهير الألقام :

المصروفات التي يتحملها ويدفعها القائم بالعمليات لإزالة أو تلافى أخطار الألقام الأرضية للقنابل التي لم تنفجر بعد أن وجدت ، وبصفة عامة ما يحقق الامان من هذه الأخطار في الممتلكات المشتركة .

١١ - المصروفات العمومية والمصروفات الإدارية العامة :

(أ) التكاليف اللازمة لتزويد المكتب الرئيسي للقائم بالعمليات في ج.ع.م. بالموظفين وإدارته وكذلك المكاتب الأخرى التي تؤسس في ج.ع.م. فيما عدا المكاتب المنشأة في الحقل يتم تحميلها طبقا لما ورد في المادة الثانية بالفقرة (٩) السابق ذكرها وذلك باستثناء مرتبات الجيولوجيين وغيرهم من موظفي القائم بالعمليات المعينين بصفة مؤقتة والعالمين مباشرة في الممتلكات المشتركة فإن هذه تحمل طبقا لما هو وارد في الفقرة الثانية (٢) من المادة الثانية سالفة الذكر .

(ب) المصروفات الإدارية العامة للقائم بالعمليات في الولايات المتحدة الأمريكية والمرتبطة بالعمليات في ج.ع.م. تحمل شهريا بمعدل ٥٪ من مجموع النفقات المتعلقة بها والخاصة بالشهر السابق . المرتبات المباشرة المدفوعة إلى موظفي القائم بالعمليات الأمريكيين نظير عمل يؤدي بالولايات المتحدة الأمريكية لا تحسب كأعباء نظير الترامات البحث . أمثلة لأنواع من المصروفات التي يتحملها القائم بالعمليات وتحسب أنها بسبب مزاوله أوجه النشاط التي تقتضيها هذه الاتفاقية هي :

(١) المواد الجديدة التي يتقلها القائم بالعمليات من مخازنه أو من ممتلكاته الأخرى يتم تسعيرها بسعر التكلفة بشرط أن لا تزيد تكلفة المواد الموردة عن الأسعار الدولية السائدة لمواد مماثلة لها في النوع ومماثلة في شروط التوريد في الوقت الذي تم فيه توريد هذه المواد .

(٢) مواد مستعملة (حالة "ب" وحالة "ج")

(١) المواد التي تكون في حالة سليمة وصالحة للاستعمال وقابلة لإعادة استعمالها دون حاجة إلى إعادة تجديد تدرج تحت حالة "ب" وتسعر بنحو سبعين في المائة (٧٥٪) من سعر الحديد منها .

(ب) المواد التي لا يمكن إدراجها تحت حالة "ب" ولكن :

(١) بعد إعادة تجديدها في الولايات المتحدة الأمريكية تصبح صالحة للاستعمال وأداء أغراضها الأصلية كمواد مستعملة بحالة جيدة (حالة "ب") .

(٢) يمكن استعمالها في الغرض الأصلي منها ولكن لأسباب مادية لا يمكن إعادة تجديدها ، فهذه تدرج حالة "ج" وتسعر بنحو خمسين في المائة (٥٠٪) من سعر الحديد منها .

(ج) مواد لا يمكن إدراجها تحت "ب" أو "ج" وهذه تسعر بالقيمة التي تناسب مع استخدامها .

(د) الصهاريج والمباني وغير ذلك من المعدات المتضمنة تكاليف الإنشاء تحمل على أساس النسبة المئوية المناسبة مع سعر الحديد المفكك منها .

ثانيا - المواد اللازمة لعمليات البحث والتي يجمعها القائم بالعمليات في ج . ع . م . لاستعمالها في مساحات البحث حينما وحسبما يحتاج إليها والتي يحتفظ بها في مخزن أو مخازن في ج . ع . م . بما في ذلك المباني والتسهيلات الأخرى اللازمة لإقامة وتشغيل المخزن أو المخازن كل ذلك يعتبر تحميلا سلبيا مقابل التزامات البحث وتفيد هذه النفقات في حساب التزامات البحث .

عند استعمال أصناف مودعة في المخزن في مشروعات معينة تحمل قيمة هذه الأصناف على المشروع المعين وتفيد بالجانب الدائن في حساب مخزن القائم بالعمليات .

الأول من الشهر الذي قيدت فيه هذه النفقات . يحسب سجلا بأسعار الصرف التي استعملت في ترجمة النفقات بالجنيئات المصرية إلى دولارات . تكون إعادة تحويل الدولارات الأمريكية على أساس " ما يرد أولا يخرج أولا " .

(د) ينشئ القائم بالعمليات حسابا لمراقبة التزامات البحث (الحساب النظامي المقابل) وتستعمل هذه الحسابات لتقيد مجموع مبالغ نفقات البحث التي يتفقها القائم بالعمليات في أوجه نشاط البحث التي التزم القائم بالعمليات بمباشرتها ، بمقتضى هذه الاتفاقية (بعد استئصال أية خصومات عن الأصول المأخوذة بمعرفة جابكو للاستعمال) ذلك يفرض تحديد الوقت الذي تم فيه الوفاء بالحد الأدنى لالتزامات البحث . يتم أيضا قيد التسويات في التزامات البحث في هذا الحساب مثل حركة المعدات أو الأصول الملموسة للاستخدام في عمليات التنمية . تراجع الفقرة (١٠ - ز) من المادة الرابعة في المعالجة التقديرية لمثل هذه الحركة .

استهلاك المعدات المستعملة في أعمال البحث سواء كان الاستهلاك قائما بذاته أو كان جزءا من قيمة إيجارية يعتبر تحميلا سلبيا على التزامات البحث طالما أن قيمة هذه المعدات لم تحمل على تلك الالتزامات . لا تحمل على التزامات البحث أية مبالغ مقابل استهلاك معدات طالما كانت قيمة هذه المعدات قد تم تحميلها على التزامات البحث .

(هـ) يجوز من وقت لآخر إعادة النظر في هذا النظام المحاسبي على ضوء الاحتياجات المستقبلية وذلك باتفاق مشترك بين الأطراف

(المادة الثالثة)

الأساس الذي تقوم عليه أعباء البحث

١ - المشتروات :

المواد والمعدات التي يشتريها والخدمات التي يحصل عليها القائم بالعمليات يجب أن تكون بالتمن الذي دفعة القائم بالعمليات بعد استئصال كافة الخصومات التي تمت فعلا .

٢ - المواد التي يوردها القائم بالعمليات :

أولا - المواد المطلوبة لعمليات البحث تشتري للعمليات مباشرة كلما كان ذلك يسورا عمليا . وباستثناء أنه يجوز للقائم بالعمليات أن يورد مثل هذه المواد من مخازنه الموجودة في خارج ج . ع . م . وذلك بالشروط الآتية :

(١) مواد جديدة (حالة "أ") .

ووصفها قائماً بالعمليات تتحمل وتدفع التكاليف والمصروفات الآتي بيانها :

١ - العجالة :

تكلفة العمل الخاصة بموظفي جايكو وموظفي المؤسسة أو بان أمريكيان الذين يعاونون إلى جايكو أو الذين يمتنون فيها ويعملون مباشرة في الملكات المشتركة في أعمال البحث والتنمية والصيانة والتشغيل على النحو الآتي :

(أ) المرتبات والأجور والمنح وأجور الوقت الإضافي وغير ذلك من العلاوات العادية المرتبطة بالمرتبات والأجور .

(ب) تكلفة أيام العطلة والأجازات السنوية وأجازات المرض والتخمة العسكرية .

(ج) الحصة التي تدفعها جايكو في صندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق تعويضات العمل .

(د) قيمة النفقات والاشتراكات الواجب دفعها بمقتضى ما تفرضه السلطات الحكومية والمرتبطة بتكلفة العمل لجايكو من مرتبات وأجور .

(هـ) مزايا الموظفين

التكاليف الجارية التي تنفق في سبيل المزايا المقررة للموظفين والتي ترتبط بالمرتبات والأجور ويدخل في ذلك :

(١) تكاليف العلاج الطبي .

(٢) تكاليف غذاء الموظفين في الحقل .

(٣) تكاليف الإسكان في الحقل .

(٤) تكاليف الخدمات الاجتماعية ومصروفات الترفيه .

(٥) تكاليف أبنية التعليم وبعثات التدريب (سواء محلياً أم في الخارج) ومرافق التدريب .

(٦) تكاليف انتقال الموظفين .

(٧) تكاليف ملابس العمل ومعدات الوقاية .

٢ - المواد والمعدات والإمدادات :

٣ - النقل :

نقل الموظفين والمعدات والمواد والإمدادات اللازمة مباشرة أو غير النشاط في أعمال التنمية .

وعندما تماد الأصناف إلى المخزن بعد استعمالها في أي مشروع تحدد قيمتها بمعرفة القائم بالعمليات وتحمل على حساب المخزن وفقاً لأحكام الفقرة (٢ - ١) من هذه المادة الناشئة ويسوى حساب التزامات البحث بالقيمة التي أميدت بها هذه الأصناف إلى المخزن .

قيمة أصناف المخزن التي تستعملها بان أمريكيان في المعدات المملوكة لها بالكامل والتي تحتسب عنها قيمة إيجارية أو الأصناف التي تباع إلى جايكو وإلى الغير أو إلى أيهما أو قلت من ج . ع . م . ولم تستعمل في مساحات البحث التي تشملها هذه الاتفاقية يخفض بها حساب التزامات البحث ويعاد اتفاق هذه المبالغ وفقاً لما هو وارد في المادة السادسة .

٣ - ضمان المواد الموردة من القائم بالعمليات :

لا يضمن القائم بالعمليات المواد التي يوردها بما يزيد أو ينقص عن الضمان الذي قدمه الموزع أو المنتج لهذه المواد وفي حالة المواد المعيبة لا تقيد القيمة الدائنة بالدقائر إلا بعد تسلم القائم بالعمليات قيمة التسوية من المنتجين أو من وكلائهم .

٤ - المعدات والتسهيلات المملوكة بالكامل للقائم بالعمليات :

يحمل القائم بالعمليات من استعمال أية معدات مملوكة له بالكامل فئة إيجارية تتناسب مع تكاليف التملك والتشغيل . ولكن لا تزيد عن الفئات السائدة عادة في ج . ع . م . وعلى أية حال فإن نية القائم بالعمليات تنصرف إلى تحميل التزامات البحث بتكاليف كل المواد والمعدات والإمدادات دون تحميل التزامات البحث بأعباء إيجارية، سوى ما يحسب إيجاراً لأنواع خاصة .

خدمات العامل التي يباشرها القائم بالعمليات مثل الغاز والمياه والعيّنات الاسطوانية، إعادة تسجيل الأشرطة المغناطيسية للسيسموغراف وتفسيرها وغير ذلك من التحليلات والاختبارات سواء أجريت في ج . ع . م . أو في معامل ومكاتب القائم بالعمليات في الخارج تحمل تكاليفها بفئات معتدلة بشرط أن لا تشمل هذه الفئات أية تكاليف عن مصروفات عامة وبشرط أن لا تزيد قيمتها عن الفئات السائدة عادة لو أدبت في معامل للغير .

(المادة الرابعة)

عقود التنمية

لجايكو وهي شركة مكونة ومملوكة بالتساوي لبان أمريكيان والمؤسسة أو من يتنازل له أي منهما تصبح القائم بالعمليات في قطاعات البحث التي تتحول إلى عقود تنمية، ولا تنفق جايكو سوى الأموال التي تستلمها من بان أمريكيان ومن المؤسسة على النحو المصرح لما به .

٤ - حسابات المصروفات :

مصروفات الانتقال والتغذية والإقامة مضافا إليها المصروفات العرضية المتنوعة المتوقعة لموظفي المؤسسة وبان أمريكيان القائمين بأعمال خاصة مؤقتة. " مصروفات الانتقال " تعني من وإلى محل العمل الأصل للموظف كما تعني مصروفات الانتقال المنحولة عند تكليف الموظف بعمل خاص مؤقت .

٥ - الخدمات :

(أ) تكاليف المستشارين والخدمات والمنافع المتعاقد عليها والتي يحصل عليها من الغير .

(ب) تكاليف الخدمات التي تؤديها بان أمريكيان في مكاتبها خارج ج . ع . م . لمصلحة جايكو . الخدمات المنتظمة والمتكررة والمتأداة مثل تفسير الأشرطة المغناطيسية لليسموجراف وغيرها من التحليلات أو أيهما فهذه تؤدي وبعد تأديتها ترسل المطالبة بقيمتها بمعرفة المؤسسة وبان أمريكيان أو إحداهما إلى جايكو على أساس أسعار يتفق عليها . المذروعات الكبيرة التي تتضمن خدمات هندسية وتصميمات لصالح جايكو ، تقوم بها المؤسسة وبان أمريكيان أو إحداهما نظير مبلغ يتم التعاقد عليه بعد المفاوضة بشأنه .

٦ - اتلفيات والخسائر :

راجع الفقرة ٧ من المادة الثانية .

٧ - التآيبات والمطالبات :

تكاليف التأمين ضد المسؤولية عن الإضرار بالغير وبالممتلكات وغير ذلك من التأمين ضد مسؤولية جايكو والأطراف الأخرى أو أي طرف واحد منهم قبل الموظفين أو الغير أو أي منهما حسبما تتطلبه القوانين والأوامر واللوائح الصادرة من حكومة ج . ع . م . أو حسبما يتفق عليه مجلس إدارة جايكو .

تفيد جايكو كافة المبالغ أو التعويضات المحصلة نتيجة لهذه التأمينات أو المطالبات خصما من حساب العمليات .

أما في حالة عدم وجود تأمين بجمع النفقات الفعلية التي تتحملها وتدفعها جايكو في تسوية كل أو بعض الخسائر والمطالبات والتلفيات والأحكام القضائية وغير ذلك من المصروفات بما فيها الخدمات القانونية .

٨ - المصروفات القانونية :

كافة التكاليف والمصروفات التي تنفق في التقاضي أو الخدمات القانونية أو غيرها مما يلزم أو يناسب لحماية المصالح المشتركة بما في ذلك أتعاب المحاماة ومصروفاتها كما هو موضع قيايل ، وكذلك كافة الأحكام القضائية

التي تصدر ضد الأطراف أو ضد أي طرف منها بسبب العمليات المشتركة وفقا لهذه الاتفاقية وكذلك المصروفات الفعلية التي أنفقها أي طرف أو أنفقها الأطراف في هذه الاتفاقية في سبيل الحصول على أدلة للدفاع بها في أي دعوى ترفع أو مطالبة توجه ضد العمليات المشتركة أو ضد موضوع هذه الاتفاقية . فإذا كانت هناك دعاوى أو مطالبات تهم الممتلكات المشتركة وتولاها الموظفون القانونيون التابعون لطرف أو أكثر من أطراف هذه الاتفاقية فيجوز أن تحسب على جايكو مبلغ يتناسب مع تكاليف أداء وتقديم هذه الخدمات .

٩ - أية نفقات أخرى لا تشتملها ولا تناولها الأحكام السابق ذكرها في هذه المادة الرابعة وتكون جايكو قد تحملتها بتصريح من بان أمريكيان والمؤسسة في ما يلزم وبلائم تنمية وصيانة وتشغيل عقود التنمية .

١٠ - أحكام عامة :

(أ) تمسك جايكو بحسابات دقيقة وجارية لعملياتها وذلك بفرض تزويد بان أمريكيان والمؤسسة ومصلحة الوقود بالمعلومات التي يطلبها كل منهم . بما أن ليس لجايكو دخل خاص بها ولا تملك أي شيء باسمها الخاص فلذلك لا تكون لها ميزانيات ولا حسابات خاصة رسمية . وتم المحاسبة عن النفقات السابق ذكرها في هذه المادة الرابعة وفقا للقواعد المحاسبية والمقبولة بصفة عامة في صناعة البترول بالكيفية التي يستطيع منها استخراج المعلومات والتقرير كما تطلبها كل من بان أمريكيان والمؤسسة ومصلحة الوقود أو أي من هذه الجهات بالشكل والمحتوى المرغوب فيه .

(ب) استنادا إلى آخر ميزانية تقديرية وتقارير برامج العمل تطلب جايكو مقدما الأموال اللازمة للعمليات قبل موعد استحقاق دفعها مقدما إلى جايكو بثلاثين (٣٠) يوما .

(ج) تشفى جايكو حسابين داخليين للرقابة يخصص أحدهما لبان أمريكيان والآخر للمؤسسة وتقيسد فيهما جميع أوجه النشاط المشتركة التي تراوحتها بان أمريكيان والمؤسسة . الأموال التي تسلمها جايكو والوارد ذكرها في الفقرة ١٠ - ب من هذه المادة الرابعة تقيد في الجانب الدائن في هذين الحسابين . ويراعى أن استلام جايكو لقيمة أسهم رأس مالها يقيد في حساب دائن باسم حساب أسهم رأس المال . وما يدفع لجايكو لعمليات المسؤولية الفردية يقيد في الجانب الدائن لحساب " المسؤولية الفردية " الموضح فيما بعد .

(د) في نهاية كل شهر تقيد جايكو كافة الأعمال التي تحت يدها وتند ميزانا للراجعة ويعد موازنة الدفاتر تفعل كافة الحسابات بالتساوي (مع استثناء حسابي المسؤولية الفردية وحساب أسهم رأس المال) في الحسابين الداخليين للرقابة . ويجب أن يتوازن هذان الحسابان إلا بالقدر الذي يمثل نصف قيمة حساب رأس المال الخاص بكل من بان أمريكيان والمؤسسة

(ب) المدفوعات إلى جابكو لعمليات المسؤولية الانفرادية يدفعها الطرف المقترح مقدما وذلك لضمان عدم استخدام الأموال التي يدفعها الطرف الغير مقترح بأية حال في تمويل عمليات المسؤولية الانفرادية وعند استلام جابكو لهذه المبالغ يجعل " حساب نقدية المسؤولية الانفرادية " مدينا وحساب " نفقات المسؤولية الانفرادية " دائنا .

(ج) تجعل جابكو حساب نفقات المسؤولية الانفرادية مدينا وتجعل حساب نقدية المسؤولية الانفرادية دائنا عند دفع مبالغ إلى الغير من المقاولين وعند دفع مبالغ للغير نظير خدمات وعند دفع مبالغ ثمن المواد والعمدات المشتراة .

إذا ما استخدم موظفو جابكو في عمليات المسؤولية الانفرادية فيتم تحميل عمليات المسؤولية الانفرادية طبقا لما ورد في السجل التفصيلي لأوقات العمل المحفوظ به . ويطبق نفس النظام على العاملين بالحقل من المواطنين العاملين أو الإداريين . مصروفات المسكر ومنطقة العمل توزع طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة الرابعة وبالنسبة للقيود المحاسبية فان حساب نفقات المسؤولية الانفرادية يجعل مدينا وحساب نقدية المسؤولية الانفرادية يجعل دائنا وحساب الصندوق (أى الحساب العادي للعمليات المشتركة) يصبح مدينا وحساب المصروفات التي سبق أن حملت عليه نفقات جابكو يصبح دائنا .

(د) إذا استعملت مواد موجودة بخازن تديرها جابكو في عمليات المسؤولية الانفرادية فسيمر هذه المواد طبقا لما هو وارد في الفقرة ٢ - ١١ (١) ، ٢ - ١ (٢) من المادة الثالثة . تجري القيود المحاسبية المدينة والدائنة لحساب " نفقات المسؤولية الانفرادية " و " نقدية المسؤولية الانفرادية " على التوالي ومدينة ودائنة على التوالي لحساب الصندوق (أى الحساب العادي للعمليات المشتركة) وحساب موجودات المخزن .

(هـ) إجمالى ا يقيد في الجانب الدائن من حساب نقدية المسؤولية الانفرادية مقابل النفقات الفعلية الخاصة بعمليات المسؤولية الانفرادية يعتبر المبلغ الحاكم الذي يحدد بموجبه التزامات الطرف الغير مقترح فيما إذا أراد المساهمة في العملية طبقا لما هو وارد في هذه الاتفاقية .

١٢ - مصروفات المسكر ومنطقة العمل :

تعمل على حساب مصروفات منطقة العمل مرتبات ومصروفات المشرف على إنتاج جابكو وغيره من الموظفين الذين يعملون في عمليات المسؤولية الانفرادية وعمليات البحث في عقد التنمية وعمليات التنمية للحساب المشترك لبان أمريكيان والمؤسسة ممن يكون وقتهم غير مخصص مباشرة تلك العمليات وكذلك تكاليف صيانة وتشغيل مكتب الإنتاج

(أ) تقدم جابكو تقريرا لكل من بان أمريكيان والمؤسسة خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لآخر يوم من كل شهر تعكس فيه اتم تسجيله من قيود مدينة ودائنة في الحسابين الداخليين للرقابة عن ذلك الشهر كما تقدم جابكو تقريرا مماثلا في الوقت ذاته إلى الطرف المقترح لعمليات المسؤولية الانفرادية .

(و) يكون لكل من بان أمريكيان والمؤسسة مجتمعين أو لأى منهما على انفراد الحق في مراجعة حسابات جابكو ومجلاتهما (و يدخل في ذلك حساب المسؤولية الانفرادية الذي يخص كلا منهما) تأييدا لما جاء بالتقرير الشهري للتكاليف والمصروفات عن أية سنة قومية وتحصل المراجعة خلال مدة الاثني عشر (١٢) شهرا التالية لنهاية تلك السنة القومية مع مراعاة أنه يجب على كل من بان أمريكيان والمؤسسة أو أى منهما على انفراد أن يقدم إلى جابكو اعتراضا كتابيا مبينا به أوجه الخلاف التي انضحت من هذه المراجعة ومطالبها جابكو بالتصحيح وذلك في خلال الاثني عشر (١٢) شهرا المذكورة . وتحمل كل من بان أمريكيان والمؤسسة تكاليف المراجعة الخاصة بكل منها .

(ز) كافة الأصناف التي لها طبيعة استثمارية والتي استعملتها بان أمريكيان في أعمال البحث واستلمتها جابكو بعد إتمام البئر الاستكشافية وبدء عمليات التنمية ، تشتريها جابكو لصالح الأطراف بالقيمة السوقية العادية السائدة في الوقت حسب تحديدها بتقدير مشترك بين بان أمريكيان والمؤسسة . ما ، وتفيد بان أمريكيان نفس القيمة في دفاترها خصما من التزامات البحث وتميد صرف القيمة وفقا لأحكام المادة ٦ - د من الاتفاقية المذكورة .

(ح) يجوز لجابكو أيضا أن تحتفظ بحسابات للاستعمال الخاص للمؤسسة أو لبان أمريكيان إذا تبينت الحاجة إليها لتقيد فيها العمليات المحاسبية التي ليست جزءا من عمليات المسؤولية الانفرادية أو العمليات المشتركة وتقدم جابكو في كل شهر إلى الطرف المختص كشفا بأرصدة حسابات الاستعمال الخاص .

١١ - عمليات المسؤولية الانفرادية :

(١) تفتىء جابكو للطرف المقترح حسابين للمسؤولية الانفرادية أحدهما يسمى " نقدية المسؤولية الانفرادية " والآخر يسمى " نفقات المسؤولية الانفرادية " وتفيد في هذين الحسابين جميع القيود المدينة والدائنة الخاصة بعمليات المسؤولية الانفرادية مع تسجيل كل قيد مستقلا وعلى حدة .

سجلات ودفاتر بان أمريكيان والمؤسسة التي تدرج فيها المعلومات التفصيلية الواردة في كشوف جابكو بجرى القيد فيها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية والملحق "هـ".

١٧ - يجوز لمجلس إدارة جابكو من وقت لآخر وعلى ضوء تطورات العمل في المستقبل أن يعدل ويقرر نظاما محاسبيا أكثر ملاءمة .

١٨ - يجوز تعديل هذا النظام المحاسبي من وقت لآخر باتفاق مشترك بين المؤسسة و بان أمريكيان على ضوء تطورات العمل المستقبلية .

الملحق (هـ)

الأرباح الخاضعة للضريبة

"الأرباح الخاضعة للضريبة" للمؤسسة أو بان أمريكيان عن أية سنة ضريبية لأغراض تطبيق الفقرة "د" من المادة السادسة عشرة تكون المبلغ المتبقى من الدخل الإجمالي للمؤسسة أو بان أمريكيان ، حسب الأحوال ، في تلك السنة الضريبية بعد أن يخصم منه مجموع كل التكاليف التي تخص كلا من المؤسسة أو بان أمريكيان ، حسب الأحوال ، في نفس تلك السنة الضريبية . تحسب الأرباح الخاضعة للضريبة الخاصة بالمؤسسة أو بان أمريكيان عن أية سنة ضريبية كل على حدة . وهذا الدخل الإجمالي أو التكاليف الإجمالية الخاص بكل من المؤسسة أو بان أمريكيان يكون مستغلا ولا يؤثر على المبالغ المدفوعة أو المحققة بمعرفة الطرف الآخر .

هذه التكاليف الخاصة بكل من المؤسسة أو بان أمريكيان لا تشمل تكاليف التشغيل والمصروفات العامة فقط بل تشمل أيضا استهلاك واستنفاد الاستثمارات الرأسمالية والاتاوات (مراء دومت نقدا أم عينا) المفروضة على الزيت المملوك لأى طرف (ولكن لا تشمل الإتاوة المدفوعة من أحد الطرفين إلى الحكومة لحساب الطرف الآخر) ، وإيجارات عقود التنجيب والإيجارات وأية أعباء أخرى والرسوم أو الضرائب المستحقة الدفع أو التي دفعت إلى الحكومة (مع استبعاد الضريبة الإضافية حسب تعريفها الوارد في الفقرة الجزئية (١) من الفقرة "د" من المادة السادسة عشرة) وتشمل هذه التكاليف الخاصة بان أمريكيان بصفة خاصة قيمة استنفاد كافة التكاليف والنفقات التي تحملتها بان أمريكيان طبقا لما هو وارد في الفقرتين ج ، د من المادة السادسة .

وفيما يلي قائمة بالتكاليف القابلة للحصم مع بيان المعدلات التي يجرى بحفضها احتساب استهلاك واستنفاد الاستثمارات الرأسمالية وهذه القائمة استرشادية محضة ولا تؤخذ على سبيل الحصر :

وما يلزم له من مكاتب فرعية (إن وجدت) لمعاونة مكتب الإنتاج وكذلك المعسكرات الضرورية بما فيها تسهيلات الإسكان للوظفين ، إذا ما استدعى الأمر ، الذين يعملون في إدارة العمليات السابق ذكرها . توزع هذه المصروفات شهريا على عمليات المسئولية الانفرادية والبحث والعمليات المشتركة أو أى منها على أساس كشوف تسجيل الوقت الخاصة بالوظفين التي تبين بقدر المستطاع العمليات المختلفة التي أدت كل شهر والمعدل الشهري الخاص بإجمالي الوقت الذي استغرقته كل عملية مفسوبا الى كل الوقت المبذول في كل العمليات ، يطبق على إجمالي مصروفات منطقة العمل لهذا الشهر وتعمل المبالغ الناتجة على حساب العمليات المتعلقة بها .

١٣ - المصروفات العمومية والمصروفات الإدارية العامة :

يحمل على حساب "المصروفات العمومية والادارية" الموظفون الذين يشتغلون في الأعمال الكتابية والمكتبية العامة والمرقبون والمسئولون الذين ينفقون وقتهم بصفة عامة في المكتب الرئيسي دون الحقل ، وجميع الموظفين الذين يعتبرون عادة من الموظفين العاملين والإداريين ولا تحسب نفقاتهم على أي نوع آخر من المصروفات ، وتوزع هذه النفقات شهريا على حساب عمليات المسئولية الانفرادية وعمليات البحث والعمليات المشتركة أو على أي منها استنادا إلى كشوف قيد أوقات العمل للموظفين .

١٤ - تزيد تكاليف البحث ومصروفاته التي تنفق على عقد تنمية بما فيها المبالغ المخصصة لذلك في حسابات منفصلة عن حسابات التنمية ولا تدخل ضمن تكاليف التنمية ومصروفاتها .

١٥ - تشمل دفاتر وسجلات بان أمريكيان أوجه النشاط الخاصة بالبحث والتنمية ويكون القيد فيها بالدولارات الأمريكية . تطبق أحكام تحويل النقد الواردة في الفقرة ١٣ - ج من المادة الثانية على مرحلة التنمية .

قيمة مبيعات الزيت الخام بالدولارات الأمريكية والإتاوة المدفوعة بالدولارات الأمريكية شهريا تقيد بنفس المبلغ . ما يدفع فضلا بالدولارات الأمريكية لبان أمريكيان من جانب الحكومة يقيد بنفس المبلغ .

١٦ - لا تعتبر الكشوف المقدمة إلى بان أمريكيان والمؤسسة والمشار إليها في الفقرة ١٠ - هـ من هذه المادة الرابعة كشوفا وافية فيما يخص بان أمريكيان والمؤسسة أما الكشوف المأبأة التي تمدها المؤسسة وبان أمريكيان والتي تقتضيها الاتفاقية فتشمل معلومات أخرى مثل الدخل من المبيعات والأعباء الخاصة بالاستهلاك والاستنفاد .

١ - تكاليف التشغيل :

تشمّل ، ولكن لا تقتصر على التكاليف الآتية :

١ - ١ - ١ عمليات الرقع : تشمّل التكاليف التي تحمل على ما يتعلق بالآق :

١ - ١ - ١ - ١ العمليات الجوفية :

- تنظيف .

- إصلاحات الآبار .

- الإصلاحات الكبرى للآبار (التعميق ، إعادة مد

بعض فتحات الآبار، التبطين بالأسمنت ، التنقيب

اتخ .) طالما كانت لا تؤدي إلى زيادة في احتياطي

المخزون الذي يمكن إنتاجه .

- عمليات التنشيط بعد إتمام البئر .

- عمليات منع التآكل .

١ - ١ - ٢ عمليات سطحية :

- فحص الآبار .

- الاختبار والقياس .

- القوى المحركة لرفع الصناعي

- صيانة وإصلاح معدات البئر وعقد التنمية .

- تشغيل منشآت الإنتاج بالطرق الثانوية .

- مصروفات الإشراف على الحقل والمسكر .

١ - ٢ المعالجة :

تشمّل التكاليف التي تحمل لتشغيل ما يلي :

- التسخين .

- فصل المياه .

- فصل الغازولين وتجهيز الغاز

- فصل الكبريت .

- فصل الملح .

- التصرف في المياه المالحة .

١ - ٣ عمليات خطوط التجميع وخطوط الأنابيب وتشمل القوى

المحركية والصيانة والإصلاحات .

١ - ٤ التخزين والتحميل والنقل إلى ميناء الشحن

١ - ٥ ما يتبقى من القيمة الدترية للأصول الملموسة سواء كانت

نردة أو هالكة .

١ - ٦ مصاريف الإنتاج العامة .

٢ - استهلاك واستنزاف الاستثمارات الرأسمالية :

تحت هذا العنوان تؤخذ البنود التالية في الاعتبار :

(أ) الأصول الملموسة .

(ب) الاستثمار الخاص بالآبار المنتجة وآبار الحقن .

(ج) الآبار الجافة في عقود التنمية .

(د) الإصلاحات الكبرى للآبار .

(هـ) نفقات البحث .

المصروفات الإدارية والمصروفات العمومية المتعلقة بأوجه النشاط في البحث تشمّل وتوزع نسبياً على البنود الاستثمارية المختلفة، أما المصروفات التي تتعلق بأوجه النشاط في التنمية والإنتاج فتخصم من الدخل الجاهز، وإذا كانت العمليات تتضمن في وقت واحد أوجه نشاط تتعلق بالبحث والتنمية والإنتاج أو أي منها فإن المصروفات الإدارية والمصروفات العمومية توزع نسبياً بين أوجه النشاط المذكورة وفقاً لما هو وارد في الملحق "د" والجزء الذي يخص أوجه نشاط التنمية والإنتاج يخص من الدخل الجاهز على اعتباره مصروفات إنتاج عامة أما الباقي فيحمل على بنوده المناسبة ويعتبر نفقات بحث وهذه المبالغ الموزعة بهذا الوصف تسمى "التكاليف الموزعة" .

قيمة جميع بنود الاستثمارات الرأسمالية تتكون من مجموع ما يخص كلا منها من التكاليف "الملموسة" و"غير الملموسة" و"الموزعة" .

"والتكاليف الملموسة" يقصد بها كافة التكاليف الخاصة بكافة الأصول الملموسة مثل خطوط الأنابيب والمباني وما إلى ذلك .

"والتكاليف الغير ملموسة" يقصد بها كافة النفقات التي تحمل في عمليات حفر الآبار وإتمامها والإصلاحات الكبرى للآبار وإنشاء خطوط الأنابيب وغيرها والتي تتعلق ببنود ليس لها في حد ذاتها قيمة يمكن استخلاصها منها مثل أجور العمال التي تصرف في إعداد موقع الحفر وإرساء خط الأنابيب ، وأجور عمال حفر الآبار والمبالغ المدفوعة لمقاولي الحفر وغيرهم من المقاولين وعمليات الإشراف والملاحظة والمواد والمعدات المفقودة ، والتنقيب واختبار الطبقات ، وفي التبطين بالأسمنت والتسجيل ونقل المعدات المستعملة في هذه العمليات واستهلاكها طالما كان استهلاك هذه المعدات خاصاً وقاصراً على بند من بنود الاستثمار .

٢ - ١ الأصول الملموسة :

يتمسب الاستهلاك على أساس خدمة المجموعة باستعمال طريقة القسط الثابت بصرف النظر عن قيمة المخلفات ووفقاً لمعدلات الاستهلاك السنوي الثابتة

٢-٤ عمليات الإصلاحات الكبرى للآبار :
(إذا كان إجرائها يؤدي إلى زيادة الاحتياطي المخزون الذي يمكن إنتاجه) .

بحسب الاستهلاك باستعمال نفس الطريقة والمعادلة المذكورة في البند ٢-٢

٢-٥ نفقات البحث :

يُحسب قسط استنفاد نفقات البحث عن البترول بما في ذلك الصلبيات الجيولوجية والجيوفيزيائية والآبار الاستكشافية الجافة وكذلك المصروفات الإدارية والمصروفات العمومية المخصصة لأعمال البحث بمعدل يختاره الطرف المعنى من سنة إلى أخرى ولكن بما لا يزيد عن ٢٠٪ ولا يقل عن ٥٪ في أية سنة ضرائبية ، ويبدأ الاستنفاد من السنة التي تختارها المؤسسة وبأن أمريكيان كل فيما يخصه ولكن ليس بعد السنة الضرائبية الكاملة الثالثة من بعد الاكتشاف التجاري . ولأغراض هذه الاتفاقية وهذا الملحق "هـ" فإن جميع التكاليف والنفقات التي تحملها بأن أمريكيان في مقابل التراماتيا وقتها لما هو منصوص عليه في الفقرتين (ج) ، (د) من المادة السادسة من هذه الاتفاقية، تعتبر بوجه خاص كتفقات بحث ويتم استنفادها وفقا للأساس المنصوص عليه في هذا الملحق

٣ - أتاوات وإيجارات عقود التنمية والإيجارات

٤ - الرسوم الجمركية

٥ - أي رسم آخر أو ضريبة أخرى تفرضها الحكومة على المؤسسة أو بأن أمريكيان حسيبا تكون الحال ، على الدخل والاستيراد والتصدير والعمليات والإنتاج أو أي واحد مما ذكر (مع استثناء الضريبة الإضافية حسب تعريفها الوارد في الفقرة الجزئية (١) من الفقرة "د" من المادة السادسة عشرة

المبينة في الجدول المرفق رقم ١ تحت عنوان (وظائف الممتلكات والأجهزة والمعدات في أعمال الإنتاج) .

٢-٢ الاستثمارات الخاصة بالآبار المنتجة وآبار الحقن :

(ويدخل في ذلك الأصول المدرجة في صفحة ١ من الجدول رقم ١ المرفق بهذا تحت عنوان "وظائف الممتلكات والأجهزة والمعدات في أعمال الإنتاج" وهذه تستهلك على أساس طريقة وحدة الإنتاج بتطبيق المعادلة الآتية :

$$ك = \frac{ق + ص}{م + ن}$$

حيث :

ك = قيمة الاستهلاك عن السنة الضرائبية .

ص = الإنتاج في السنة الضرائبية .

ق = صافي القيمة الدفترية للاستثمارات في أول السنة الضرائبية

ن = الاستثمارات الرأسمالية أثناء السنة الضرائبية .

م = الاحتياطي المخزون المتبق القابل للاستخراج حسب تقديره في نهاية السنة الضرائبية .

٢-٣ الآبار الجافة في عقود التنمية :

يُحسب الاستنفاد بالنسبة إلى كل بئر جافة في عقود التنمية على حدة بمعدل يختاره الطرف المعنى من سنة إلى أخرى على أن لا يزيد المعدل عن ٢٠٪ ولا يقل عن ٥٪ في أية سنة ضرائبية .

الملحق « هـ » (جدول ١)

عمليات الإنتاج
المتلكات والأجهزة والمعدات

ملاحظات	التبويب الفرعي لمجموعات الأصول	معدل الاستهلاك %	مجموعات الأصول
وتشمل: آبار الحقن الخاصة بحفظ الضغط أو الانتاج الثانوي . مواسير التغليف ورؤوسها أى مواسير قنطرة البئر وبكر ومعدات الحفر . ولا تشمل : معدات رأس البئر ومواسير الانتاج والمضخات الجوفية وأعمدة السحب . وتشمل : تكاليف المهنتات فقط وشجرة عيد الميلاد للآبار المتدفقة وآبار رفع الغاز وآبار الطلمبات . ولا تشمل : معدات حن الآبار . وتشمل تكاليف المهنتات فقط لجميع مواسير وأعمدة السحب والمضخات التي تصرف سواء ركبت أم لم تتركب . ولا تشمل : المعدات الخاصة بآبار الحقن .	آبار الزيت آبار الغاز	وحدة الانتاج	١ - الآبار المنتجة
		»	٢ - معدات رأس البئر
		»	٣ - المعدات تحت سطحية لرفع الزيت
	مواسير الإنتاج أعمدة السحب مضخات جوفية	١٠	٤ - المعدات السطحية لرفع الزيت
وتشمل : جميع البنود التي تصرف سواء ركبت أو لم تتركب . ولا تشمل : المحولات الكهربية والتوصيلات الكهربية إلى موقع البئر .	شواذيف رفع الزيت		
	معدات أخرى حول البئر		
ولا تشمل : الشواذيف التي تدار من شواذيف أخرى ولا تشمل : معدات رفع الغاز عند رأس البئر	القوى الدافعة		
من رأس البئر إلى محطة التجميع . من رأس البئر إلى محطة التجميع .	وسائل مركزية لرفع الزيت بواسطة الغاز	١٠	٥ - خطوط تدفق الزيت
		١٥	٦ - خطوط تدفق الزيت تحت سطح البحر
وتشمل : جميع محطات التجميع في الحقل ابتداء من الوحدات الصغيرة التي تخدم بئرا واحدة إلى محطات التجميع الكبيرة أو المجمعات الوسطى للصهاريج . ولا تشمل : صهاريج التخزين الأساسية .		١٠	٧ - محطات التجميع

ملاحظات	التبويب الفرعي لمجموعات الأصول	معدل الاستهلاك %	مجموعات الأصول
لا تشمل : أنابيب التدفق والخراطيم من محطة التجميع إلى صهاريج التخزين الرئيسية من صهاريج التخزين الرئيسية إلى مراكز الشحن	خطوط التجميع خطوط الشحن	١٠	(٨) خطوط أنابيب الغاز والزيوت
لا تشمل : أنابيب التدفق والخراطيم من محطة التجميع إلى صهاريج التخزين الرئيسية من صهاريج التخزين الرئيسية إلى مراكز الشحن	خطوط التجميع خطوط الشحن	١٥	(٩) خطوط أنابيب الغاز والزيوت تحت سطح البحر
لا تشمل : محطات طلمبات شبكة الخطوط الرئيسية المستخدمة في أعمال خط الأنابيب		١٠	(١٠) مراكز تخزين الخام الرئيسية ومحطات الدفع
تشمل : معدات مناولة الخراطيم الدرافيل لا تشمل : مهمات الأرصفة ، خطوط الأنابيب والخراطيم تشمل : المخاطيف والجنائزير	أرصفة الشحن والأسكلة المراسي	٧ ١/٢	(١١) أرصفة الشحن والمراسي
لا تشمل : معدات مناولة الكيماويات المستخدمة في فصل الماء عن الزيت والملح بمشآت التجميع والتخزين والدفع وتشمل : آبار صرف المياه وخطوط الأنابيب الملحقة بها	أجهزة فصل الماء أجهزة فصل الملح أجهزة التخلص من المياه	١٠	(١٢) أجهزة المطالعة ومعداتنا
لا تشمل : آبار الحقن ، آبار صرف المياه	طريقة الغمر بالماء طريقة الحقن بالغاز طريقة الحقن البخار طريقة الاحتراق الداخلي	١٠	(١٣) وسائل الإنتاج الثانوي
لا تشمل : الغلايات التي تقتصر خدماتها على وحدة واحدة أو جهاز معين وتشمل : مواد العزل وقواعد وخنادق الأنابيب الخاصة بأنابيب البخار	لكل محطة وحدات توليد البخار وسائل التوزيع	١٠ ١٠	(١٤) محطة الغاز (١٥) خدمات البخار

ملاحظات	التبويب الفرعي لمجموعات الأصول	معدل الاستهلاك %	مجموعات الأصول
وتشمل : تركيبات إضاءة الشوارع عندما تكون جزءا متكاملًا من شبكة التوزيع .	أجهزة التوليد محطات المحولات وسائل التوزيع	١٠	١٦ - محطة توليد القوى الكهربائية
ولا تشمل : جهاز المعالجة الذي يخدم وحدة واحدة معينة أو جهازا واحدا فقط . وتشمل : الصهاريج وملحقاتها . لا تشمل : أى جهاز طفلة مخصصا لخدمة بئر معينة .	أجهزة إنتاج المياه أجهزة المعالجة وسائل التوزيع جهاز الطفلة	١٠	١٧ - خدمات المياه الداخلية وغيرها
وتشمل : تكاليف العمليات الرئيسية للاستصلاح وتسوية الأراضي وحقوق الارتفاق .	وسائل التوزيع	-	١٨ - محطة الطفلة
وتشمل : تكاليف العمليات الرئيسية للاستصلاح وتسوية الأراضي وحقوق الارتفاق . وتشمل : الإضافات والتوسيعات القطعية في المباني الموزعة . ولا تشمل : الأجهز والمباني ملك الشركة المقامة على الأراضي المستجرة .	لكل موقع أو مبنى مساجر	طوال مدة عقد	١٩ - الأراضي الملك
وتشمل : التركيبات والأدوات والمعدات المثبتة بمنشآت معينة . ولا تشمل : أثاث المكاتب وأثاث المنازل والأثاث الملحقة بمنشآت الترفيه .	مباني خشب أو هيكل خشب مغطاة بالصاج أو الاسبتس	٢٠	٢٠ - الأراضي/ المباني المستجرة
وتشمل : مساكن الخدم والجراجات والحدايق ووزارة الحشائش لمسكن معين أو مجموعة مساكن معينة .	مباني ذات هيكل حديدية مغطاة بالصاج أو الاسبتس	١٠	٢١ - منشآت الأفراد
وتشمل : شبكات التوزيع إلى مجموعات المساكن من توصيلات الشبكة الأساسية .	مباني حجرية أو خرسانية مباني حجرية مغطاه بصاج مساكن الأفراد	٥	
	المرافق الخاصة بالمساكن الاستراحات والمقاصف محال بيع المواد الاستهلاكية للأفراد المستشفيات والعيادات المدارس وأماكن العبادة مراكز التدريب النوادي منشآت الترفيه منشآت أخرى		

ملاحظات	التبويب الفرعي لمجموعات الأصول	معدل الاستهلاك %	مجموعات الأصول
تتمثل : الأدوات والمباني المرصوفة ومواقف السيارات والأسوار الملحقة بمبنى معين .	مباني خشب أو حياكل خشبية بالصاج أو الاسبتس	٢٠	(٢٢) المباني الأخرى
لا تشمل : أبنات ومعدات المكاتب .	مباني ذات مياكل حديدية منقطة بالصاج أو الاسبتس	١٠	
وتتمثل : مباني المطارات ومساحات النقل ولا تشمل منشآت الإصلاح والخدمات .	مباني حجرية أو خرسانية	٥	
تتمثل : المباني التي تخضع خدمتها على شبكة معينة .	المكاتب المعامل الورش (مخازن) مباني أخرى	٥	
وتتمثل : آلات التليفون المحقق والأجهزة والمحطات والمباني والمكاتب وآلات التفراف الكاتبة .	مباني المركز الرئيسي شبكة التليفونات	١٥	(٢٣) خدمات المواصلات والحريق
ولا تشمل : أجهزة الاستقبال والارسال اليدوية .	شبكة الأذاعة		
ولا تشمل : أجهزة الاطفاء اليدوية وأجهزة الرش الملحقة بصهاريج التخزين .	شبكة الحريق		
أ. اكنات اطفاء الحريق والطلبيات المركبة على مقطورات .	كل نوع من الورش	١٥	(٢٤) ورش الصليح
وتتمثل : المباني والتراكيب والآلات والمعدات الملحقة بورشة تصليح معينة .			
تدرج هذه الأصول على حدة اذا تفرغ الحاقها بأصل معين .		٧ 1/2	(٢٥) الطرق والكبارى والمصافي
وتتمثل : الاشارات الكهربائية الخاصة بانارة (الطرق) الشوارع اذا لم تكن ملحقة بشبكة للتوزيع الرئيسية .	تمهيد الموقع الطرق والمشاتى والكبارى والأسوار طرق الخطوط الحديدية		
وتتمثل : المزلفات والأرصعة والكبارى .	المجارى والمصافي		
وتتمثل : أجهزة حرق القمامة وصرف المجرى .	مهابط الطائرات		
وتتمثل : الحفائر ومباني المطارات .			
وتتمثل : التطهير الأول - الحفائر والأوتاش وطرق الخطوط الحديدية .		٧ 1/2	(٢٦) الموانى وأرصعة الشحن واستلام البضائع
ولا تشمل : أرصفة شحن واستلام الزيت انظام .			
وتتمثل : المباني والآلات ومعدات وغير ذلك من المنشآت التابعة لمصنع معين .	كل نوع من المصانع	١٥	(٢٧) المصانع
ولا تشمل : دقاق الحفر .		٢٠	(٢٨) معدات وآلات الحفر داخل البر

ملاحظات	التبويب الفرعي لمجموعات الأصول	معدل الاستهلاك %	مجموعات الأصول
وتشمل : عامود الدوران		٢٠	(٢٩) معدات الحفر فوق سطح الأرض
ولا تشمل : معدات الحفر فوق و تحت سطح الأرض .		١٠	(٣٠) منصة أو ماعونة الحفر البحري
		٣٠	(٣١) معدات الانتاج
وتشمل : العربات التي تحمل المعدات .		٢٥	(٣٢) المعدات الجيولوجية والجيوفيزيكية ومعدات المعامل
	لكل نوع من الوحدات العائمة	١٠	(٣٣) الوحدات العائمة
	سيارات الركوب	٢٥	(٣٤) السيارات ووسائل النقل البري
	سيارات النقل الثقيلة الخدمة	٢٠	
		١٥	(٣٥) معدات السكك الحديدية
وتشمل : قطع النيار من المحركات والمراوح .		٢٥	(٣٦) الطائرات
وتشمل : الصواري والأوتاش والروافع المتحركة والجرارات والكراكات ومخاطات الحرمان وماكينات ضغط المسود وماكينات الحام .		٢٥	(٣٧) معدات الانشاء
وتشمل : الأثاثات والمعدات الملحقة بنشآت الترفيه . ولا تشمل : فرش الأرضية والستائر والصور ... الخ .	معدات المكاتب أثاث المكاتب	٢٠	(٣٨) أثاث ومعدات المكاتب الوحدات الالكترونية والآلات
وتشمل أجهزة تكييف الهواء التي تثبت في التوافذ . التلاجات والمواقد والأفران . ولا تشمل الحشايا والياضات وأدوات المطبخ والخزف وأدوات المائدة والأواني الزجاجية .	أثاث المنازل	١٠	
وتشمل : ماكينات إطفاء الحريق والطلمبات المركبة على مقطورات وحدات الخدمة الاحتياطية إذا لم تكن تابعة لمجموعة أخرى من الأصول .		١٥	(٣٩) معدات متنوعة

أو نقلها الى الغير في حالة ما اذا ارادت المؤسسة أو بان امريكان أن تنقل أو تنازل الى الغير عن كل أو من أية نسبة مئوية من حقوقها أو ملكيتها أو مصالحها الناشئة من هذه الاتفاقية بأكملها . ففي هذه الحالة يتعين على الطرف الناقل أو المتنازل (وخلفائه والمتنازل اليهم) أن ينقل ويتنازل عن قدر من حصته في أسهم رأس مال جابكو مساوياً للحصص التي نقلها أو تنازل عنها من مصالح ملكيته الناشئة من هذه الاتفاقية بأكملها .

(المادة السادسة)

لا تملك الشركة أي حق ولا تنشأ لها ملكية ولا أية مصالح ولا أية حقوق عقارية في هذه الاتفاقية أو بمقتضاها ولا في أي عقد تنمية نشأ عن هذه الاتفاقية ولا في أي بترول مستخرج من أي قطاع بحث أو عقد تنمية من المساحة الممتوحة بمقتضى هذه الاتفاقية ولا في أية معدات أو أية ممتلكات مما تم الحصول عليها أو مما هي مستعملة لأغراض تنفيذ العمليات ولا يقع عليها كإلك أصيل أي التزام بتحويل أو أداء أي واجب أو التزام يكون مفروضاً على المؤسسة و بان امريكان بمقتضى هذه الاتفاقية .

(المادة السابعة)

استلام الشركة للأموال وتصرفها فيها فاصرها على ما يساهم به أو يقدم إليها من جانب المؤسسة و بان امريكان ، بما في ذلك مدفوعات أسهم رأس مالها ، لأجل العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية ولأجل ما ينصل بتلك العمليات . ولا تستلم الشركة أي دخل ولا تنفق أية مصروفات الا نيابة عن المؤسسة و بان امريكان ، ولا تحقق أرباحاً من أي مصدر كان .

(المادة الثامنة)

يكون للشركة مجلس إدارة مكون من ثمانية (٨) أعضاء يعين أربعة منهم من جانب بان امريكان والأربعة الآخرون من جانب المؤسسة . رئيس مجلس الإدارة تعيينه المؤسسة وهو نفسه عضو مجلس إدارة . متدب . المدير العام وهو أيضاً عضو مجلس إدارة متدب ، والمدير التنفيذي الرئيسي للشركة في الوقت نفسه تعيينه بان امريكان .

(المادة التاسعة)

تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة الانعقاد إذا حضرها أغلبية المديرين وأي قرار يتخذ في هذه الاجتماعات يجب أن تنوفله من أصوات الموافقة ستة (٦) أصوات أو أكثر من أصوات المديرين ، ويراعى أن أي مدير يجوز له أن يمثل ويعطى صوته بالنيابة عن مدير آخر .

الملحق "و"

عقد تأسيس شركة بترول خليج السويس
(المادة الأولى)

تشكل بمقتضى هذا الملحق شركة مساهمة لها جنسية الجمهورية العربية المتحدة بتصريح من الحكومة وطبقاً لأحكام عقد التأسيس هذا والاتفاقية المشار إليها فيما بعد .

تكون الشركة خاضعة لجميع القوانين واللوائح السارية بالجمهورية العربية المتحدة الى الحد الذي لا يتعارض فيه هذه القوانين واللوائح مع أحكام هذا العقد أو أحكام الاتفاقية المشار إليها ادناه .

(المادة الثانية)

تسمى هذه الشركة "شركة بترول خليج السويس" ويبر عنها اختصاراً بكلمة "جابكو"

(المادة الثالثة)

يكون المركز الرئيسي لهذه الشركة في الجمهورية العربية المتحدة

(المادة الرابعة)

الغرض من هذه الشركة هو القيام نيابة عن المؤسسة و بان امريكان ولحسابهما بالعمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية الموقعة والمبرمة في اليوم الثاني عشر (١٢) من شهر فبراير سنة ١٩٦٤ بين الجمهورية العربية المتحدة والمؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان امريكان للزيت مصر ، والتي تشمل العمليات البترولية في خليج السويس بمصر والمرخص بها بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤

ليس للشركة أن تزاوّل أي عمل أو تقوم بأي نشاط يتجاوز القيام بتلك العمليات المذكورة آنفاً .

(المادة الخامسة)

رأس مال الشركة المرخص به هو مليون ألف (٢٠٠٠٠) جنيه مصري مقسم الى خمسة آلاف (٥٠٠٠) سهم عادي متساوية في حقوق التصويت ومدفوعة بالكامل ولا تكون لها قيمة تزيد عن قيمتها الإسمية الأصلية .

تدفع كل من المؤسسة و بان امريكان قيمة أسهم نصف (١/٢) رأس مال الشركة وتمتلك وتموز هذا النصف طوال مدة الاتفاقية ، على أنه من المقرر أن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التنازل عن أسهم جابكو

(المادة المباشرة)

يكون اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم صحيح الانعقاد إذا تمتثل فيه أغلبية أسهم رأس مال الشركة وأقرارات التي تتخذ في هذا الاجتماع يجب أن تكون حائزة لأصوات الموافقة من حملة الأسهم الذين يملكون أو يمثلون أغلبية من أسهم الشركة

(المادة الحادية عشرة)

يعد مجلس إدارة الشركة ويعتمد اللائحة التي تشمل الشروط والأحكام والمدد الخاصة باستخدام موظفي الشركة .

ويقوم مجلس الإدارة في الوقت المناسب بإعداد النظام الداخلي للشركة ويكون هذا النظام ساري المفعول بعد المصادقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم ونقلاً لأحكام المادة العاشرة السابق ذكرها .

(المادة الثانية عشرة)

أجل هذه الشركة محدد بخمسة وأربعين (٤٥) سنة تبدأ من تاريخ صدور القانون المرخص بتوقيع الاتفاقية السابق ذكرها .

يتمدد هذا الأجل مدة أخرى مساوية لأيّة مدة يتمدد بها اجل الاتفاقية المذكورة . تحمل الشركة وتصفى إذا انتهى اجل الاتفاقية المذكورة أعلاه لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها فيها .

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

إمضاء رئيس مجلس الإدارة

شركة بان أسريكان للزيت معمر

إمضاء ممثلها المفوض